



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية

(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة
2016-2019)

رسالة مقدمة

إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى
وهي كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالب

محمد حسن وادي

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

محمد سمير دهيرب

2021م

1443هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا
أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ۚ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ
وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۚ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(الانعام 141)

الإهداء

إلى....

مَنْ أَمَرَنِي اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِمَا ...

وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ ... وَوَالِدَتِي حَفِظَهَا اللَّهُ

أَخَوَاتِي وَأَخَوَاتِي مِنْ أَهْلِ بَيْتِي ... وَإِلَى أصدقائي وَمَنْ وَقَفَ مَعِي وَأَزْرَنِي

فِي مَشْوَارِي

إِلَى ... مَنْ ضَحَّوْا بِأَرْوَاحِهِمْ لِيُرْسِمُوا مُسْتَقْبَلَ الْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ... الشَّهْدَاءِ

السَّعْدَاءِ ..

كَمْ مَنْزِلٌ فِي الْأَرْضِ يَأْلَفُهُ الْفَتَى

وَحَنِينُهُ ابْدَأَ الْأَوَّلَ مَنْزِلَ...

إِلَى... كَلْبَتِي بَيْتِي الْجَمِيلِ

محمد



أهدى ثمرة جهدي

شكر وامتنان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (سورة النمل ١٩) صدق الله العلي العظيم

بعد شكري لله عزَّ وجلَّ على عونه وتيسيره لإتمام هذه الدراسة. أرى لزاماً عليّ أن أشكر من له فضل العون والمؤازرة، ولاسيما أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور محمد سمير دهيرب الذي وضع بصماته الناقدة القيمة وملاحظاته العلمية الدقيقة التي أزلت عن هذا البحث كثيراً من شوائبه، فله منّي دعاءً بعدد الدقائق التي اجتمعنا فيها على صفحات هذا العمل نقاشاً وقراءةً وتعديلاً وصياغةً، عافاه الله تعالى ومنحه القوة في البصر والبصيرة.

وأقدم بخالص شكري وامتناني الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة الدراسة.

وأقدم بخالص شكري وامتناني إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم، وأخص بالذكر هنا أساتذة كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنى فلولاهم لما وصلت الى هذه المرحلة، فالشكر والامتنان إلى كل من (الأستاذ الدكتور عامر علي حسين رئيس جامعة المثنى، والاستاذ المساعد الدكتور سلام جاسم العارضي عميد كلية الادارة والاقتصاد السابق، والاستاذ المساعد الدكتور صفاء كريم كاظم عميد كلية الادارة والاقتصاد، والأستاذ المساعد الدكتور عقيل دخيل كريم العميد للشؤون العلمية، والاستاذ المساعد أستاذ رائد حسن علي معاون العميد للشؤون الادارية، والاستاذ الدكتور غسان طارق ظاهر رئيس القسم السابق، والاستاذ المساعد الدكتور علي جابر المعالي رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية) وجميع أساتذتي اثناء فترة الدراسة فجزيل الشكر والامتنان لمتابعهم وتشجيعهم، المستمر لي طوال فترة الدراسة، وللنصح والعون الكبير الذي قدموه لي، فلهم مني أصدق الدعوات بالتوفيق، والإطالة بالعمر، والسعة في الرزق، وعلو المنزلة في الدنيا، والآخرة.

الى من مد لي يد العون طيلة فترة الدراسة أصدقائي المقربين الدكتور غني الخاقاني، والدكتور وسام لهواك ظاهر، والدكتور سليم ضيول قاسم، والاستاذ عقيل حسن جاسم، والاستاذ حيدر عبد هاشم، والاستاذ حسين كريم، والاستاذ محمد عذاب، والاستاذ مصطفى رزاق فليح، والاخ الكبير محمد جودة، والاخ محمد ناصر.

وأشكر كل من أعانني على إنجاز هذا العمل بمشورة نافعة أو إبداء رأي أو نصح أو كلمة طيبة أو دعوة خالصة، فجزاهم الله عني خير جزاء المحسنين، إنّه هو السميع المجيب.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى عرض وتحليل الجوانب النظرية والفكرية لأثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية، وتعد ادارة المخاطر والسيولة والربحية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على العمل المصرفي ومن ثم تؤثر على قيمة المصرف. وتمثلت مشكلة الدراسة في بيان وجود أثر لأداره المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية.

وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي اختيرت وفقاً لتطبيقها معايير المحاسبة الدولية من بين المصارف الاخرى المطبقة لهذه المعايير، بالإضافة الى نشاطها الكبير في الساحة المصرفية، وهي مصرف الشرق الاوسط للاستثمار (BIME)، مصرف الخليج (BGUC)، مصرف الاهلي للاستثمار (BNOI)، مصرف بغداد (BBOB)، للفترة (2016 – 2019)، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف جميع المتغيرات وتحليلها وقياسها من خلال البيانات المالية الفعلية المتاحة من المصارف عينة الدراسة، وذلك بهدف تقييم وقياس المتغيرات المستقلة (ادارة المخاطر والسيولة والربحية) والمتغير التابع (قيمة المصرف)، وتحليل علاقة الارتباط والاثر بينهم وتفسيرها، إذ استخدم تحليل التباين بأستخدام برنامج (SPSS) لقياس علاقة الارتباط والاثر بين نتائج إدارة المخاطر والسيولة والربحية المستخدمة في الدراسة وبين قيمة المصرف. توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات في اطار فرضياتها الرئيسية والفرعية وكان اهمها وجود علاقة واثر للأدارة المخاطر والسيولة على قيمة المؤسسة المصرفية، في حين لا يوجد اثر للربحية على قيمة المؤسسة المصرفية.

كذلك أوصت الدراسة بناءً على الاستنتاجات التي توصلت اليها كان أهمها ضرورة حث المصارف بعدم المبالغة في تقدير المخاطر بطريقة تقود الى تأثيرات سلبية على اداء وربحية المصارف واعتماد الدراسات العلمية والفنية والاكاديمية لأيجاد طريقة مثلى للتعامل مع المخاطر المتنوعة، ومن المفضل استخدام السيولة بشكل متوازن بين الاستثمار في المشاريع المختلفة وبين الاحتفاظ بهدف تحقيق رغبة المصرف بتحقيق الارباح من خلال استخدام السيولة في الاستثمار وبنفس الوقت الاحتفاظ بالسيولة الضرورية لمواجهة المتطلبات المستمرة.

ثبت المحتويات

الصفحة	المواضيع	الفصول ومباحثها
	آية قرآنية	
	توصية المشرف	
	الإهداء	
	الشكر والامتنان	
أ	المستخلص باللغة العربية	
ب	ثبت المحتويات	
ج	ثبت الجداول	
د	ثبت الاشكال	
د	ثبت المصطلحات	
1-3	المقدمة	
4-18	منهجية الدراسة ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها	الفصل الاول
5-10	منهجية الدراسة	المبحث الاول
11-18	دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها	المبحث الثاني
19-89	الجوانب الفكرية والنظرية للمخاطر والسيولة والربحية وقيمة المصرف وبيان اثر المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المصرف	الفصل الثاني
20-37	أدارة المخاطر	المبحث الاول
38-55	السيولة	المبحث الثاني
56-68	الربحية	المبحث الثالث
69-79	قيمة المؤسسة المصرفية	المبحث الرابع
80-89	أثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية بقيمة المؤسسة المصرفية	المبحث الخامس
90-158	قياس وتحليل أثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية	الفصل الثالث
91-127	قياس وتحليل ادارة المخاطر والسيولة والربحية و قيمة المؤسسة المصرفية	المبحث الاول
128-158	القياس والتحليل الاحصائي واختبار الفرضيات	المبحث الثاني
159-163	الاستنتاجات والتوصيات	الفصل الرابع
159-161	الاستنتاجات	المبحث الاول
162-163	التوصيات	المبحث الثاني
164-187	المصادر والمراجع	
	الملاحق	
I	المستخلص باللغة الإنكليزية	

ثبت الجداول

الصفحة	أسم الجدول	الرقم	ت
95	نتائج حساب نسبة القروض المتعثرة	(1-3)	1
99	نتائج حساب مخاطر التشغيل	(2-3)	2
103	نتائج حساب مخاطر اسعار الفائدة	(3-3)	3
108	نتائج حساب نسبة السيولة النقدية	(4-3)	4
112	نتائج حساب نسبة السيولة السريعة	(5-3)	5
116	نتائج حساب العائد على الموجودات	(6-3)	6
120	نتائج حساب العائد على الودائع	(7-3)	7
124	نتائج قياس قيمة المصرف	(8-3)	8
131	الاحصاء الوصفي لمصرف الشرق الاوسط	(9-3)	9
132	مصفوفة الارتباط الاحصائية بين المتغيرات	(10-3)	10
134	نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات مصرف الخليج	(11-3)	11
134	الاحصاء الوصفي لمصرف الخليج	(12-3)	12
136	مصفوفة الارتباط الاحصائية بين المتغيرات لمصرف الخليج	(13-3)	13
138	نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات مصرف الخليج	(14-3)	14
139	الإحصاء الوصفي لمصرف الأهلي	(15-3)	15
141	مصفوفة الارتباط الاحصائية بين المتغيرات لمصرف الاهلي	(16-3)	16
142	نتائج تحليل الإنحدار البسيط لمتغيرات مصرف الاهلي	(17-3)	17
143	الإحصاء الوصفي لمصرف بغداد	(18-3)	18
144	مصفوفة الارتباط الاحصائية بين المتغيرات مصرف بغداد	(19-3)	19
146	نتائج تحليل الإنحدار لمتغيرات مصرف بغداد	(20-3)	20
148	نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير مخاطر الائتمان على قيمة المصرف	(21-3)	21
149	نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير مخاطر التشغيل على قيمة المصرف	(22-3)	22
151	نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير مخاطر اسعار الفائدة على قيمة المصرف	(23-3)	23
152	نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير نسبة السيولة النقدية على قيمة المصرف	(24-3)	24
154	نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير نسبة السيولة السريعة على قيمة المصرف	(25-3)	25
156	نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير نسبة العائد على الموجودات على قيمة المصرف	(26-3)	26
157	نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير نسبة العائد على الودائع على قيمة المصرف	(27-3)	27

ثبت الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	الرقم	ت
10	المخطط الافتراضي للدراسة	(1-1)	1
98	متوسط نسبة القروض المتعثرة	(1-3)	2
101	متوسط نسبة مخاطر التشغيل	(2-3)	3
106	متوسط نسبة الفجوة للموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة	(3-3)	4
110	متوسط نسبة السيولة النقدية	(4-3)	5
115	متوسط نسبة السيولة السريعة	(5-3)	6
119	متوسط نسبة العائد على الموجودات	(6-3)	7
123	متوسط نسبة العائد على الودائع	(7-3)	8
127	متوسط القيم المصرفية	(8-3)	9

ثبت المصطلحات

المصطلح	أسم المصطلح باللغة الإنكليزية	أسم المصطلح باللغة العربية
RBL	Ratio bad lans	نسبة القروض المتعثرة
TL	Total loans	اجمالي القروض
ORBIA	Operational Risk- Basic Indicators Approach	مخاطر التشغيل وفق المؤشر الاساسي
IR	Interest rate risk	مخاطر اسعار الفائدة
SA	Sensitive assest	الموجودات الحساسة
SLI	Sensitive liabilities	المطلوبات الحساسة
GDP	Growth of Gross Domestic Production	نمو الناتج المحلي الاجمالي
INF	Inflation	التضخم
QLR	Quick liquidity ratios	نسبة السيولة السريعة
CL	Cash Liquidity ratio	نسبة السيولة النقدية
ROA	Return on Assets	العائد على الموجودات
ROD	Return on Deposit	العائد على الودائع
TQ	Tobin's Q	نموذج توبين

المقدمة

المقدمة

تعد المصارف التجارية من المؤسسات المالية التي تلعب دوراً مهماً في الاستقرار الاقتصادي وتطوره ونموه من خلال تقديمها العديد من الخدمات المصرفية المختلفة. ولكي تقوم هذه المصارف بهذا الدور لابد من ادارة انشطتها المصرفية بشكل جيد على وفق الاستراتيجيات والاليات التي تمكنها من تحقيق الاهداف التي تسعى اليها في ظل بيئة شديدة التنافسية.

يعد تعظيم قيمة المصرف احد الاهداف الاساسية للمصارف التجارية. حيث تسعى المصارف التجارية الى تعظيم قيمتها بهدف تمكينها من البقاء والاستمرارية في نشاطاتها، وذلك عبر مجموعة من الاعتبارات التي تتحكم بقيمة المصرف، ومن ابرزها العمل على تحقيق نسبة من الارباح المقبولة التي يسعى اليها المصرف، والحفاظ على نسبة السيولة الكافية التي تمكن المصرف من مواجهة التزاماته، وتعد هذه الاعتبارات هي جملة من الاهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها.

إذ تعد هذه الاهداف من ضمن الاستراتيجية المتبعة في عمل المصارف التجارية، ولكن من الصعب تحقيقها في آن واحد، وذلك بسبب وجود بعض العقبات والتحديات التي تواجهها، وفي المقابل هنالك بعض المخاطر التي تواجه تلك الاهداف، ومن بينها المخاطر المحيطة بالأعمال المصرفية، التي بدورها قد تحد من تحقيق الاهداف التي تسعى اليها. وتمثل ادارة المخاطر المحور الرئيس للإدارة المصرفية، لأنها تعد وسيلة لاتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لأستراتيجية العمل المصرفي واهدافه.

ان التنوع بالمخاطر التي تواجهها المصارف يتطلب من الادارة ان تكون قادرة على ادارة المخاطر بشكل فعال للإنجاز الاداء المرغوب والمتوقع. لذلك، يتوجب على ادارات المصارف التجارية أخذ الحيطة والحذر من تلك المخاطر وادارتها بالشكل الكفوء والفاعل. ومن أهم هذه المخاطر هي المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية، ومخاطر السوق التي تشتمل على (مخاطر اسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر التضخم)، والمخاطر المالية التي تتمثل ب(مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال) بالإضافة الى المخاطر غير المالية التي تتمثل عادةً ب(المخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة، المخاطر القانونية، مخاطر الاستراتيجية، المخاطر التنظيمية، ومخاطر تقنية).

بالإضافة لما تقدم، تعد السيولة عاملاً مهماً في نجاح المؤسسة المصرفية، إذ تعبر السيولة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الاطراف الأخرى، ونظراً لأهمية السيولة في الأنشطة المصرفية، تعد

ادارتها من الاستراتيجيات المهمة، التي يتوجب على ادارات المصارف اخذها في الاعتبار، وذلك لتحقيق الهدف الاساسي منها وهو تحقيق التوازن بين موجوداتها ومطلوباتها وتجنب المخاطر التي تتعرض لها(مخاطر السيولة).

ان القيام بأي عمل يكون الغرض منه هو تحقيق هدف معين، وتعد الارباح أحد الاهداف التي تسعى اليها المصارف التجارية اذ لم تكن اهمها، و تعد ادارة الارباح من الاعمال الضرورية التي يجب القيام بها بالشكل الصحيح والسليم من لدن إدارات المصارف، التي تعطي صورةً عن أرباحها المحققة وبشكل يضمن استمرارها ويزيد من قيمة ثروتها وبالتالي ثروة المساهمين.

وتسهم ادارة المخاطر والسيولة والربحية في خلق استمرارية لأنشطة المؤسسة المصرفية وتعزيز نموها وتزيد من قدرتها التنافسية التي تؤدي إلى تعظيم قيمتها. حيث تلعب قيمة المصرف دوراً مهماً للغاية بالنسبة له، لأنه اذا كانت قيمته مرتفعة سوف تؤدي الى رفاهية المساهمين والعكس في حال انخفاض قيمته، لذلك فإن تعظيم القيمة هي من اجل اظهار ازدهار الاداء المالي للمصرف والمساهمين.

واستناداً الى ذلك جاءت فكرة هذه الدراسة من اهمية التعرض والتحليل لأدارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية.

ولغرض تحقيق حال التوازن بين فصول هذه الدراسة فقد قسمت هذه الدراسة الى أربعة فصول، الفصل الاول بعنوان منهجية الدراسة ودراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها، ويتكون هذا الفصل من مبحثين، المبحث الاول يعرض منهجية الدراسة، اما المبحث الثاني فيتناول بعض الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها، في حين يتناول الفصل الثاني من الدراسة الجوانب الفكرية والنظرية لأدارة المخاطر والسيولة والربحية وقيمة المؤسسة المصرفية وبيان اثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية، حيث قسم الى خمسة مباحث، خصص المبحث الاول لأدارة المخاطر، وخصص المبحث الثاني للسيولة، وخصص المبحث الثالث لربحية المصارف، اما المبحث الرابع فقد خصص لقيمة المؤسسة المصرفية، اما المبحث الخامس خصص لبيان تأثير ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية.

أما الفصل الثالث فيتضمن قياس وتحليل أثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية، ويتكون من مبحثين، خصص المبحث الاول لقياس وتحليل ادارة المخاطر والسيولة والربحية

وقيمة المؤسسة المصرفية، أما المبحث الثاني فقد خصص للقياس والتحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.

واخيراً الفصل الرابع خصص للاستنتاجات العملية وما تمخض عنها من توصيات، ويتكون هذا الفصل من مبحثين، يضمن المبحث الاول ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات نظرية وعملية، اما المبحث الثاني فيتضمن اهم التوصيات التي توصي بها الدراسة الحالية.

الفصل الأول

**منهجية الدراسة والدراسات السابقة
وموقع الدراسة الحالية منها**

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وموقع

الدراسة الحالية منها

تمهيد:

يناقش هذا الفصل منهجية الدراسة ودراسات سابقة. تعد منهجية الدراسة المسار الذي يعتمد عليه البحث، الذي يكون مبنياً على التعرف على المشكلة وتحديد أهدافها وبيان أهميتها. وتبدأ منهجية الدراسة بفكرة أساسية تنبع من مشكلة حصلت أو مطروحة. وهنا يبرز دور الباحث في ربطها بالمعرفة النظرية، ومحاولة دراستها وتحليلها ثم تجسيدها في المجال التطبيقي. يستعرض هذا المبحث المنهجية التي اتبعتها الدراسة في تحديد المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، وأهمية الدراسة وأهدافها والفرضيات التي استندت عليها الدراسة بالإضافة إلى الأسلوب الذي اتبع في إنجاز هذه الدراسة فضلاً عن وضع إنموذج للدراسة الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة.

أما الدراسات السابقة سيتناول بعض الإسهامات المعرفية للباحثين لتكون الأساس الذي تنطلق منه الدراسة الحالية، فهي تمثل عرضاً لما كتب من بحوث دراسات علمية ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية، إذ تقدم هذه الدراسات معلومات مفيدة تساعد على فهم ادراك موضوع البحث، وذلك من خلال الاستعانة بها في الجانب النظري والجانب التطبيقي من هذه الدراسة. وقد ركز على استعراض الدراسات التي تتضمن متغيرين أو أكثر من متغيرات الدراسة الحالية.

المبحث الأول منهجية الدراسة

يتناول هذا المبحث مشكلة الدراسة واهميتها واهدافها وفرضياتها وطرائقها وهيكلها، ومن هذا المنطلق تتمحور منهجية الدراسة بالاتي:

اولاً: مشكلة الدراسة

كشفت العديد من الدراسات عن نتائج متضاربة بشأن العلاقات بين إدارة المخاطر والسيولة والربحية في المؤسسات المصرفية مع قيمتها، لذلك تتنبق المشكلة الاساسية لهذه الدراسة من تساؤل اساسي يتعلق بتحديد هل يوجد اثر المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية؟ ويمكن ان يتفرع من هذا التساؤل ثلاثة تساؤلات فرعية تمثل مشكلة الدراسة والتي مفادها الاتي:

1. هل يوجد اثر لأدارة المخاطر على قيمة المؤسسة المصرفية؟
2. هل يوجد اثر للسيولة المصرفية على قيمة المؤسسة المصرفية؟
3. هل يوجد اثر للربحية المصرفية على قيمة المؤسسة المصرفية؟

ثانياً: اهمية الدراسة

تنطلق اهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي تؤديه المصارف التجارية في الاقتصاد لبلد ما، الذي يتطلب ضرورة التعرف على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف من خلال قيامها بالعمل المصرفي، واهمية ادارتها وكيفية التقليل منها أو تجنبها، والاحتفاظ بالسيولة المطلوبة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وفي الوقت نفسه توظيف الأموال المتوفرة ببعض الفرص الاستثمارية وعدم ضياعها، التي يمكن من خلالها تحقيق الارباح التي تسهم في زيادة ثروة المساهمين، وتعظيم قيمتها في السوق ومن ثم تخلق للمصارف الميزة التنافسية للبقاء والاستمرار والثبات بقوة امام الازمات المالية والاقتصادية، وذلك من خلال تحديد اهم العوامل المؤثرة على قيمة المصرف والتي قد تؤثر عليها بشكل مباشر او غير مباشر.

ثالثاً: اهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الرئيس من الدراسة في بيان تأثير كل من ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية، ويمكن تلخيص اهداف الدراسة بالاتي:
1. دراسة كيفية قيام المصارف التجارية بتحديد المخاطر، وادارتها والعمل على التقليل من المخاطر المحيطة بالعمليات المصرفية.
 2. التعرف على دور المصارف التجارية في مدى ادارتها للسيولة التي بحوزتها ومدى تأثيرها على الاداء المصرفي من خلال العمليات المصرفية وكيفية مواجهة متطلباتها المالية.
 3. التعرف على دور المصارف التجارية في مدى ادارتها للربحية التي تحصل عليها ومدى تأثيرها على تعظيم ثروة وقيمة المؤسسة المصرفية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين.
 4. دراسة العوامل التي لها تأثير على قيمة المؤسسة المصرفية، فضلاً عن العوامل التي تعظمها وتزيد من مكانتها السوقية.

رابعاً: فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على ثلاث فرضيات رئيسة عدمية هي كالاتي:

1. الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات ادارة المخاطر على قيمة المصرف. وقد قسمت هذه الفرضية إلى ثلاث فرضيات عدمية فرعية هي:
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الإئتمان على قيمة المصرف.
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمخاطر التشغيل على قيمة المصرف.
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمخاطر أسعار الفائدة على قيمة المصرف.
2. الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات السيولة المصرفية على قيمة المصرف، وقد قسمت هذه الفرضية إلى فرضيتين عدميتين فرعيتين هما:
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة السيولة النقدية على قيمة المصرف
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة السيولة السريعة على قيمة المصرف.

3. الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات الربحية على قيمة

المصرف. وقد قسمت هذه الفرضية إلى فرضيتين عديميتين فرعيتين هما:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة العائد على الموجودات على قيمة

المصرف

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة العائد إلى الودائع على قيمة

المصرف.

خامساً: حدود الدراسة

لقد تم تأطير الدراسة ضمن الحدود المكانية والحدود الزمانية الآتية:

1. **الحدود المكانية:** طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق

العراق للأوراق المالية، اذ اختيرت اربعة مصارف تجارية من القطاع المصرفي وهي (مصرف

الشرق الاوسط للاستثمار، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف الاهلي للاستثمار التجاري،

ومصرف بغداد التجاري).

2. **الحدود الزمانية:** حددت مدة هذه الدراسة بحيث تغطي الفترة (2014 - 2019)، وذلك

لغرض بيان ومعرفة تأثير المخاطر والسيولة والربحية في قيمة المؤسسة المصرفية. ويعود

السبب في اختيار هذه الفترة إلى رغبة الباحث في الحصول على تقييم كامل للمصارف عينة

البحث في الفترة الأخيرة والتي تتوافق مع تطبيق المعايير الدولية في المصارف التجارية،

وامكانية توفر البيانات لتلك الفترة، بالإضافة الى امكانية الحصول على نتائج أكثر دقة تكاد

تكون قريبة من الواقع.

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

1. **مجتمع الدراسة:** يبلغ عدد الشركات المصرفية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية(21)

مصرفاً تجارياً، وقد اختير مجتمع الدراسة من المصارف النشطة بشكل فعلي في السوق

المالية ، وكانت نسبة عينة البحث من مجتمع الدراسة (19%).

2. **عينة الدراسة:** نظراً لكبير حجم مجتمع الدراسة اختيرت عينة الدراسة من القطاع المصرفي وذلك ضمن الشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، اذ اختيرت عينة الدراسة كونها تتطابق مع عمل الدراسة المتعلق بالمصارف التجارية بالاضافة الى نشاطها الكبير في الساحة المصرفية وتوافر بياناتها المالية. شملت عينة الدراسة اربعة مصارف هي (مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف الاهلي للاستثمار، مصرف بغداد) لاختبار الفرضيات من خلال دراسة وتحليلها بيانات كل مصرف على حدة وتقديم النتائج الاحصائية واستخلاص الاستنتاجات منها.

سابعاً: منهج الدراسة

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الميدانية التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعتها. ويقوم هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي على ارض الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً نظرياً وكمياً. كما يتكون منهج الدراسة من الجانبين الآتيين:

1. **الجانب النظري:** اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي، لأنه يلائم طبيعة الدراسة بالاعتماد على الكتب والمجلات والدوريات والدراسات السابقة فضلاً عن شبكة الانترنت، بهدف التعرف على ادارة المخاطر والسيولة والربحية وتأثيرها على قيمة المؤسسة المصرفية. وهذا المنهج يقوم بدراسة الظاهرة على ارض الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً، وكذلك لا يهتم هذا المنهج فقط بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة فقط، بل يتعداه الى التحليل والربط والتفسير الذي يبني عليها التصور الفكري المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة المقترح.

2. **الجانب العملي:** اعتمدت الدراسة الحالية على المعادلات الرياضية المستخدمة بوصفها اداة للقياس المالي بالنسبة لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة. اذ تم دراسة المتغيرات ومقارنتها وذلك بهدف التعامل معها في تحليل واختبار فرضيات الدراسة وتحديد العلاقات بينها وتأثيرها بالاعتماد على بيانات يمكن اخضاعها للتحليل الاحصائي وللتوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات الممكنة، وذلك من خلال جمع البيانات المالية الموضوعية والفعلية المستخرجة من القوائم المالية للمصارف ضمن العينة المختارة، واستخدمت مجموعة من الاساليب الاحصائية

لمعالجة البيانات وتفسيرها وتحليلها وإثبات فرضيات الدراسة بوساطة البرنامج الاحصائي (SPSS) من أجل الخروج بالنتائج المستخلصة من البيانات الفعلية التي تم جمعها، وكان الهدف من ذلك بهدف التعرف على المخاطر والسيولة والربحية واثرها على قيمة المصرف التي مثله الباحث في الجانب التطبيقي بالنماذج الحسابية الممكن استخدامها في البيانات الفعلية.

ثامناً: وسائل جمع البيانات

تتضمن وسائل جمع البيانات النقاط الخاصة بالمصادر التي اعتمدها الباحث في صياغة الجانب النظري والتطبيقي وتتمثل بالاتي:

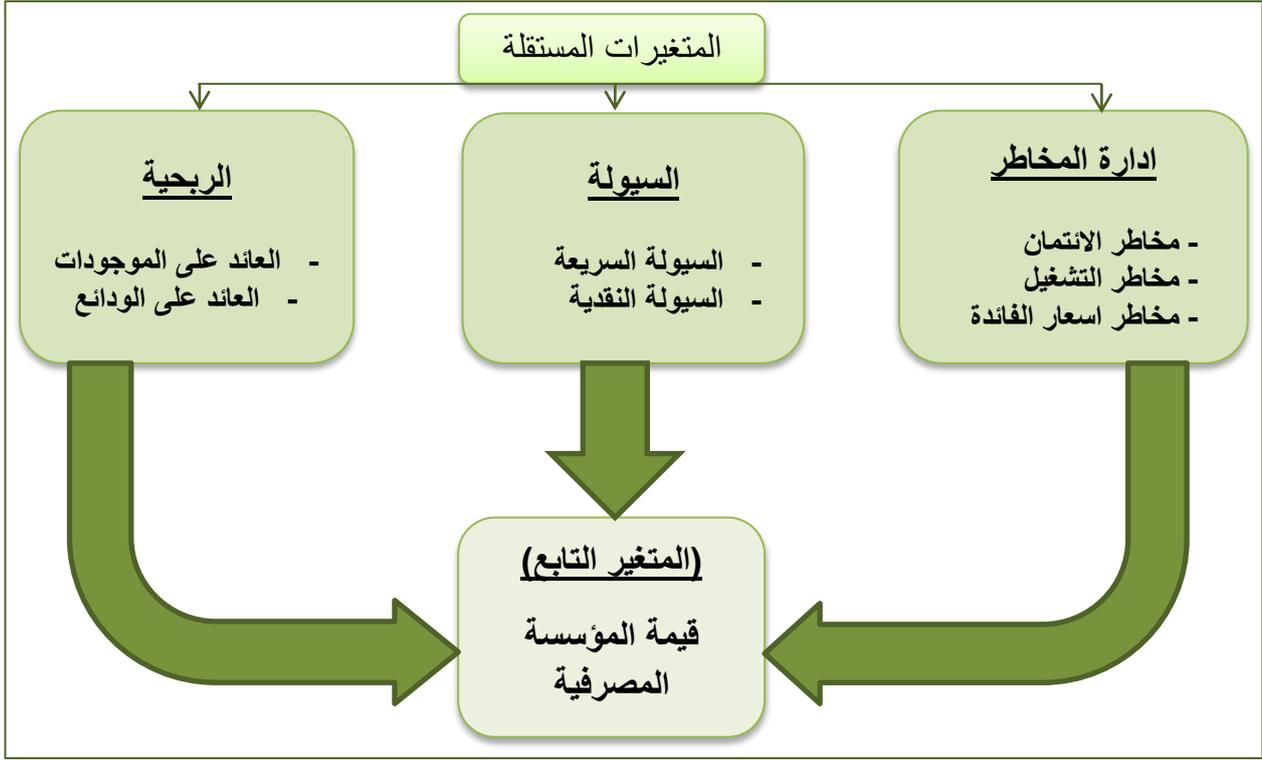
1. الجانب النظري: استخدم الباحث الاسلوب الوصفي التحليلي ووظف في الجانب النظري للدراسة الحالية بالاعتماد على الكتب والمجلات والدوريات سواء كانت عربية او اجنبية فضلاً عن شبكات الانترنت.

2. الجانب التطبيقي: اعتمد الباحث على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة ووظفت في الجانب العملي الذي وظف المعادلات الرياضية للوصول الى استخدام البيانات الفعلية المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، ثم استخدم التحليل الاحصائي في ايجاد العلاقة بين المتغيرات الدراسة ومدى تأثيرها في قيمة المؤسسة المصرفية، والحصول على مقارنات لإثبات أو نفي الفرضيات.

تاسعاً: انموذج الدراسة

وضع شكل إنموذج الدراسة بحيث يبين من جانب المتغيرات المستقلة والمتمثلة (ادارة المخاطر، السيولة، الربحية)، ومن جانب اخر يظهر المتغير التابع والذي يتمثل ب(قيمة المؤسسة المصرفية)، ويوضح الشكل (1) المخطط الافتراضي لاهم عناصر هذه الدراسة التي تمثلت بإدارة المخاطر والسيولة والربحية بوصفها متغيرات مستقلة وقيمة المؤسسة المصرفية بوصفها متغير تابع، ويمكن توضيح إنموذج الدراسة بالشكل الاتي:

شكل (1): المخطط الافتراضي لأنموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث

المبحث الثاني

دراسات سابقة وموقع الدراسة الحالية منها

يتناول هذا المبحث بعض الاسهامات المعرفية للباحثين لتكون الاساس الذي ينطلق منه الباحث الحالي، ذلك من خلال الاستعانة بها في الجانب النظري والجانب التطبيقي بالاستفادة من اهم المؤشرات، وقد فضل الباحث أن يستعرض الدراسات التي تتضمن متغيرين من متغيرات الدراسة الحالية، لذا قسم هذا المبحث إلى دراسات تتعلق بإدارة المخاطر، والسيولة، والربحية وقيمة المؤسسة المصرفية.

أولاً: دراسات محلية وعربية	
1: دراسة (الحسيني، الياسري، 2020)	
العنوان	ادارة المخاطر الائتمانية واثرها على القيمة الاقتصادية المضافة
نوع الدراسة	بحث
هدف الدراسة	تهدف الدراسة للتعرف على المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف بالطريقة التي تمكن المصارف من ادارة هذه المخاطر ومدى اثرها على الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة الذي يمكن قياسه من خلال القيمة الاقتصادية المضافة ومدى امكانيتها في تحقيق قيمة اقتصادية مضافة للفترة (2005-2016).
المؤشرات والمقاييس	اعتمدت الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية الخاصة بقياس المتغيرات المستقلة والتابعة حيث استخدمت لقياس مخاطر الائتمان نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون المتأخرة التسديد ونسبة القروض الى مجموع الموجودات ونسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد واستخدمت لحساب كلفة الاموال المرجحة التكلفة المرجحة المتوسطة لرأس المال وصافي الربح التشغيلي بعد الضريبة ورأس المال المستثمر واستخدمت لقياس القيمة الاقتصادية المضافة الربح التشغيلي بعد الضرائب مطروحاً منه المعدل الموزون لتكلفة رأس المال.
اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط او اثر بين مؤشر مخاطر الائتمان (مجموع القروض الى مجموع الموجودات) وبين القيمة الاقتصادية المضافة، بينما لا توجد علاقة ارتباط او اثر بين المؤشر الثاني للمخاطر الائتمانية (مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى الديون متأخرة التسديد) وبين القيمة الاقتصادية المضافة.
اوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	كلا الدراستين تناولت ادارة المخاطر من حيث المفهوم والاهمية. تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث اقتصرت هذه الدراسة على ادارة المخاطر الائتمانية فقط، واستخدمت لقياس المخاطر الائتمانية نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى نسبة الديون المتعثرة. اما الدراسة الحالية فقد اشتملت على أنواع المخاطر بشكل عام، واستخدمت لقياس مخاطر الائتمان نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض
الاستفادة	التعرف على مفاهيم ادارة المخاطر وانواعها
2: دراسة (يوسف، 2019)	
العنوان	دور ادارة المخاطر في تعظيم قيمة الشركات المساهمة بسوق رأس المال في مصر العربية
نوع الدراسة	بحث
الهدف	تهدف الدراسة الى تحديد مفاهيم ادارة المخاطر والمساعدة في ترشيد القرارات للشركات، وتحديد اثر تلك القرارات على القيمة السوقية للأوراق المالية لتلك الشركات
المؤشرات والمقاييس	استخدمت هذه الدراسة بعض المؤشرات لقياس متغيرات الدراسة، استخدمت لأدارة المخاطر جاذبية الشركة للأموال نسبة التكلفة المصروفات التمويلية الى اجمالي المطلوبات الطويلة والقصيرة الاجل. واستخدمت لقياس تعظيم قيمة الشركة عدة مقاييس منها سعر السهم ، مخاطر السهم ، عائد السهم، القيمة السوقية لحقوق الملكية

توصلت الدراسة الى أن ادارة المخاطر لا تؤثر على القيمة السوقية للشركات في اسواق التداول.	اهم الاستنتاجات
استخدام المؤشرات والمقاييس والمعادلات الرياضية في قياس المخاطر المصرفية. تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث تهدف الدراسة السابقة الى تحديد المفاهيم العامة لمبادئ ادارة المخاطر وتحديد القرارات التي تساعد في تعظيم القيمة ، أما الدراسة الحالية فتهدف الى بيان أثر المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المصرف.	اوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية
التعرف على اهم المؤشرات المستخدمة لقياس المخاطر	الاستفادة
ثانياً: دراسات اجنبية	
1: دراسة (Muhammad,et al,2017)	
The Effect of Risk Management and Good Corporate Governance on Financial Performance and Its Impact on the Firm Value (تأثير إدارة المخاطر والحوكمة الجيدة للشركات على الأداء المالي وأثرها على قيمة الشركة)	العنوان
بحث	نوع الدراسة
تهدف هذه الدراسة الى بيان اثر ادارة المخاطر والحوكمة على اداء الشركة وتأثير ادارة المخاطر والحوكمة على قيمة الشركة من خلال تحليل البيانات المالية الموضوعة من خلال السلسلة الزمنية موضع الدراسة والممتدة من (2010-2015).	هدف الدراسة
اعتمدت الدراسة العائد على الموجودات كمؤشر عن الاداء المالي اما قيمة المؤسسة فقد بينت الدراسة بإمكان القياس وفق نسبة ضرب عدد الاسهم المكتتب بها في السعر السوقي اما فيما يخص ادارة المخاطر فقد استخدمت الدراسة نسبة القروض المتعثرة.	المؤشرات والمقاييس
ما توصلت اليه الدراسة أن إدارة المخاطر لها تأثير هام وسلبى مباشر على الأداء المالي، الحوكمة الجيدة للشركات ليس لها تأثير ايجابي كبير على الأداء المالي، وإدارة المخاطر لها تأثير سلبي كبير على قيمة الشركة، الحوكمة الجيدة للشركات ليس لها تأثير كبير على قيمة الشركة، الاداء المالي له تأثير هام ويجابي على قيمة الشركة، إدارة المخاطر لها تأثير كبير على قيمة الشركة من خلال الأداء المالي، الحوكمة الجيدة للشركات ليس لها تأثير كبير على قيمة الشركة من خلال الأداء المالي.	اهم الاستنتاجات
استخدام المؤشرات والمعادلات الرياضية مثل نسبة القروض المتعثرة المستخدمة في الدراسة السابقة والحالية. تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث أعتمدت هذه الدراسة في قياس ادارة المخاطر على مخاطر الانتمان فقط، أما الدراسة الحالية فقد أعتمدت على دراسة مختلف أنواع المخاطر والتركيز على مخاطر الانتمان ومخاطر التشغيل مخاطر أسعار الفائدة.	اوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية
التعرف على انواع المخاطر التي تتعرض لها الشركات المالية	الاستفادة
2: دراسة (Sayillr&Farhan,2017)	
Enterprise Risk Management and Its Effect on Firm Value in Turke (إدارة مخاطر المؤسسة وتأثيرها على قيمة الشركة في تركيا)	العنوان
بحث	نوع الدراسة
تهدف هذه الدراسة الى بيان كيفية تأثير ادارة المخاطر في المؤسسة على قيمة الشركة حيث استخدمت هذه الدراسة تحليل لوحة البيانات لفترة ستة سنوات (2008-2013).	الهدف من الدراسة
واستخدمت هذه الدراسة مؤشر TQ توبن لقياس قيمة الشركة واستخدمت مؤشرات لقياس ادارة مخاطر والمتمثلة بحجم الشركة والذي يمكن قياسه بنسبة القيمة الدفترية للموجودات الى مجموع الموجودات	المؤشرات والمقاييس

والرافعة المالية بنسب الدين الطويل الاجل الى مجموع الموجودات.	
ان ما توصلت اليه الدراسة انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة الشركة وإدارة المخاطر المؤسسية لـ 130 شركة تصنيع قد يكون التفسير هو أن تأثير إدارة المخاطر المؤسسية هو لا ينعكس على قيمة الشركة حيث أن معظم الشركات كانت تنفذ ادارة المخاطر لفترة قصيرة من الوقت حيث يستغرق وقتاً طويلاً حتى تنعكس ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية على الشركة	اهم الاستنتاجات
كلا الدراستين استخدمت نموذج توين TQ في قياس قيمة الشركة. اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث أجريت الدراسة السابقة على عينة من شركات التصنيع في تركيا، واستخدم لقياس أثر ادارة المخاطر اسلوب الاستبيان، أما الدراسة الحالية فقد أجريت على عينة من المصارف التجارية العراقية وأستخدمت لقياس أثر ادارة المخاطر القياس الحقيقي باستخدام المؤشرات والمعادلات الرياضية.	اوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية
التعرف على اهم مؤشرات قياس المخاطر وقياس قيمة الشركة	الاستفادة
السيولة	
أولاً: دراسات محلية وعربية	
1: دراسة (الكروي ، 2015)	
العنوان	نمط ادارة المخاطر والسيولة والربحية وانعكاسها على قيمة المصرف
نوع الدراسة	اطروحة دكتوراه
الهدف من الدراسة	تهدف هذه الدراسة للتعرف على الاهداف المصرفية والمتمثلة بالمخاطر والسيولة والربحية والتعرف على اهم المؤشرات التي تستخدم لقياس المخاطر والتعرف على الاطار النظري للقيمة المصرفية وكيفية قياسها وكذلك قياس درجة كل متغير من المتغيرات المستقلة من ناحية درجة تأثيره على المصرف وانعكاس ذلك على قيم المصرف وللفترة الزمنية (2003-2012) للمصارف عينة الدراسة (20) مصرف كأفضل مصرف عالمي.
المؤشرات والمقاييس	استخدمت الدراسة المخاطر الائتمانية ومخاطر رأس المال ومخاطر السيولة كمؤشر لقياس المخاطر وأستخدمت مؤشرات السيولة (الموجودات السائلة الى المطلوبات تحت الطلب ومؤشر القروض الى الودائع والتمويل قصير الاجل)، واستخدمت للربحية مؤشرات مثل هامش صافي الربح ومضاعف الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاموال المتاحة) واستخدمت مكعب الانماط الثمانية لقياس أي الانماط الاكثر تأثيرا على قيمة المصرف من المتغيرات المستقلة، واستخدمت لقياس قيمة المصرف التدفق النقدي المخصوم
اهم الاستنتاجات	ان ما توصلت اليه الدراسة يبين ان التغيرات في المخاطر المصرفية ليس لها أي اثر على قيمة المصرف وان التغيرات في السيولة المصرفية لها اثر على قيمة المصرف وان التغيرات في الربحية ليس لها أي اثر على قيمة المصرف كذلك بينت الدراسة ان جميع التغيرات في المخاطر والسيولة والربحية مجتمعة ليس لها اثر على قيمة ولا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
اوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية	استخدام المؤشرات والقياسات الحقيقية والمعادلات الرياضية في قياس متغيرات الدراسة. اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الاهداف والاهمية والفرضيات والمكان، فقد أجريت الدراسة السابقة على عينة من المصارف الاجنبية والمصنفة عالمياً كأفضل المصارف وللفترة (2003-2012)، أما الدراسة الحالية فقد اجريت على عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة (2016-2019) واستخدمت بعض المقاييس والمؤشرات التي تختلف عن المقاييس والمؤشرات المستخدمة في الدراسة الحالية لقياس المتغيرات المستقلة
الاستفادة	أما قياس قيمة المصرف فقد استخدمت الدراسة السابقة نموذج التدفق النقدي المخصوم، أما الدراسة الحالية فقد استخدمت نموذج توين TQ
	التعرف على مفهوم واهمية السيولة واهم مؤشرات قياسها

2: دراسة (عابد و زملط، 2019)	
العنوان	اثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الاداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين
نوع الدراسة	بحث
الهدف من الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الاداء السوقية
المؤشرات والمقاييس	استخدمت الدراسة لقياس نسبة السيولة نسبة الرصيد النقدي و نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف ونسبة السيولة الحاضرة، و لقياس الربحية استخدمت الدراسة نسبة العائد على السهم ومعدل دوران السهم ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع استخدمت الدراسة لقياس الاداء السوقي القيمة السوقية مقاسة وفق نموذج Tobin Q.
اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة الى وجود أثر قوي بين مؤشرات السيولة على مؤشرات الاداء السوقية، وعدم وجود أثر لمؤشرات السيولة على الاداء السوقي.
اوجه التشابه والاختلاف	استخدام المؤشرات والقياسات الحقيقية والمعادلات الرياضية في قياس متغيرات الدراسة واستخدام نموذج توبن Tobin's Q لقياس القيمة السوقية للمؤسسة. وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الاهداف والاهمية والفرضيات، واستخدمت الدراسة السابقة لقياس السيولة نسبة الرصيد النقدي و نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف ونسبة السيولة الحاضرة، و لقياس الربحية استخدمت الدراسة نسبة العائد على السهم ومعدل دوران السهم ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع، اما الدراسة الحالية فقد استخدمت لقياس السيولة نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة السريعة، واستخدمت لقياس الربحية نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على الودائع.
الاستفادة	التعرف على المؤشرات المستخدمة لقياس نسبة السيولة المصرفية
ثانياً: دراسات اجنبية	
1: دراسة (Setiawan& Rahmawati,2020)	
العنوان	THE EFFECT OF LIQUIDITY, PROFITABILITY, LEVERAGE ON CORPORATE VALUE WITH DIVIDEND POLICY AND BI RATE AS MODERATED VARIABLES (Study of Banking Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange in 2014-2017) تأثير السيولة والربحية والرافعة المالية على قيمة الشركة مع سياسة توزيع الأرباح كمتغير وسيط (دراسة على الشركات المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا 2014-2017)
نوع الدراسة	بحث
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان اثر السيولة والربحية الرافعة المالية على قيمة الشركة لمجموعة من المؤسسات المصرفية المدرجة في بورصة اندونيسيا من خلال تحليل السلسلة الزمنية الممتدة من 2014 - 2017.
المؤشرات والمقاييس	استخدمت الدراسة عدة مؤشرات لقياس المتغيرات فقد استخدمت لقياس السيولة نسبة القروض الى الودائع اما الربحية فقد استخدمت الدراسة نسبة العائد الى حقوق الملكية وللرافعة المالية فقد استخدمت نسبة الديون الى حقوق الملكية اما سياسة توزيع الارباح فقد استخدمت نسبة حصة السهم من توزيعات الارباح الى ربحية السهم وقيمة الشركة فقد استخدمت الدراسة نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (نموذج توبن).

اهم الاستنتاجات	اهم ما توصلت اليه الدراسة ان السيولة لها تأثير سلبي على قيمة الشركة، وللرافعة المالية تأثير سلبي على قيمة الشركة، وسياسة توزيع الأرباح غير قادرة على تخفيف تأثير السيولة على قيمة الشركة، وسياسة توزيع الأرباح غير قادرة على تخفيف تأثير الربحية على قيمة الشركة، وسياسة توزيع الأرباح غير قادرة على تخفيف تأثير الرافعة المالية على قيمة الشركة.
اوجه التشابه والاختلاف	استخدام نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (نموذج توبن). وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث استخدمت هذه الدراسة لقياس السيولة نسبة القروض الى الودائع اما الربحية فقد استخدمت الدراسة نسبة العائد الى حقوق الملكية، اما الدراسة الحالية فقد استخدمت نسبة السيولة النقدية والسيولة السريعة وللربحية استخدمت العائد على الموجودات والعائد على الودائع.
الاستفادة	التعرف على معنى ومفهوم السيولة واهمية السيولة بالنسبة للمصرف
2: دراسة (Zuhroh,2019)	
العنوان	The Effects of Liquidity, Firm Size, and Profitability on the Firm Value with Mediating Leverage (أثر السيولة وحجم الشركة والربحية على قيمة الشركة من خلال الرافعة المالي كمتغير وسيط)
نوع الدراسة	بحث
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان اثر كل من السيولة وحجم الشركة والربحية على قيمة الشركة من خلال الرافعة المالية كمتغير وسيط، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل السلسلة الزمنية للبيانات لمدة ستة سنوات (2012-2016).
المؤشرات والمقاييس	اعتمدت هذه الدراسة على عدة مؤشرات للمتغيرات المستقلة والتابعة فقد استخدمت نسبة السيولة السريعة ونسبة العائد على حقوق الملكية نسبة الدين لحقوق الملكية ومقياس توبن TQ عن قيمة الشركة .
اهم النتائج	اهم ما توصلت اليه الدراسة ان الربحية لها اثر ايجابي على قيمة الشركة، ان السيولة لها اثر سلبي على قيمة الشركة، حجم الشركة له اثر سلبي على قيمة الشركة، حجم الشركة له اثر سلبي على الرافعة المالية، الربحية لها اثر سلبي على الرافعة المالية.
اوجه التشابه والاختلاف	استخدام نموذج توبن TQ عن قياس قيمة الشركة، ونسب السيولة السريعة لقياس السيولة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية الدراسة السابقة استخدمت عينة مكونة من 31 شركة عقارية في بورصة اندونيسيا، اما الدراسة الحالية فقد استخدمت عينة من المصارف التجارية العراقية.
الاستفادة	التعرف على مؤشر توبن واهمية استخدامه بدلاً من المؤشرات الاخرى
الربحية	
اولاً: دراسات محلية وعربية	
1: دراسة (بكر، 2020)	
العنوان	تقييم الاداء المالي وفق نموذج CAMELS وانعكاسه على قيمة المصرف
نوع الدراسة	رسالة ماجستير
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تحليل وتقييم الاداء المالي للمصارف المختارة وتصنيف المصارف المختارة وفق نماذج التصنيف، وتهدف الى بيان اثر مؤشرات الاداء(كفاية رأس المال، جودة الموجودات، كفاءة الادارة مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، حساسية مخاطر السوق) على قيمة المصرف.
المؤشرات والمقاييس	استخدمت الدراسة لقياس نسبة كفاية رأس المال (نسبة رأس المال الممتلك / الموجودات، نسبة القروض / الموجودات) ولقياس جودة الموجودات استخدمت الدراسة (نسبة الاستثمارات/ الموجودات، نسبة القروض/ الموجودات) ولقياس كفاءة الادارة استخدمت الدراسة (نسبة المصاريف / الموجودات، نسبة الايرادات / الموجودات، نسبة القروض/ الودائع)

ولقياس الربحية استخدمت الدراسة (العائد على الموجودات العائد، العائد على حقوق الملكية، العائد على الودائع) ولقياس السيولة استخدمت الدراسة (نسبة النقد/ الموجودات، النقد / الودائع، الودائع/الموجودات) ولقياس حساسية مخاطر السوق استخدمت الدراسة (نسبة الموجودات الحساسة / المطلوبات الحساسة) ولقياس قيمة المصرف استخدمت الدراسة نموذج توبن (TQ)	
توصلت الدراسة الى وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشرات نموذج CAMELS وتأثيرها على قيمة المصرف، وتوصلت أيضاً الى وجود اختلاف في تأثير كل مؤشر من نموذج CAMELS على قيمة المصرف بصورة منفردة ومن مصرف الى اخر.	اهم الاستنتاجات
استخدام المؤشرات والمقاييس والمعادلات الرياضية لقياس المتغيرات، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث الهدف والاهمية والفرضيات حيث تهدف الدراسة الى تحليل وتقييم الاداء المالي للمصارف المختارة وتصنيف المصارف المختارة وفق نماذج التصنيف، اما الدراسة الحالية فقد تهدف الى بيان أثر المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المصرف.	اوجه التشابه والاختلاف
التعرف على قيمة المصرف ومفهومها واهميتها واهم مؤشرات قياسها	الاستفادة
2: دراسة (العجلوني ، 2011)	
أثر الربحية في القيمة السوقية للاسهم دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الاردنية	العنوان
بحث	نوع الدراسة
تهدف الدراسة الى بيان العلاقة بين ربحية المصارف التجارية الاردنية وبين القيمة السوقية للاسهم.	الهدف من الدراسة
استخدمت الدراسة في قياس العوائد نسبة هامش صافي الربح ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الاستثمار واستخدمت لقياس القيمة السوقية العائد على الاسهم.	المؤشرات والمقاييس
توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة بين مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية للاسهم.	اهم الاستنتاجات
استخدام المؤشرات والمقاييس والمعادلات الرياضية لقياس المتغيرات. تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الهدف والاهمية والفرضيات، و استخدمت هذه الدراسة لقياس الربحية العائد على الاستثمار وهامش صافي الربح والعائد على حقوق الملكية، بينما استخدمت الدراسة الحالية العائد على الموجودات والعائد على الودائع.	اوجه التشابه والاختلاف
التعرف على مفهوم الربحية واهميتها بالنسبة للمصرف، والتعرف على قيمة المصرف	الاستفادة
ثانياً: دراسات اجنبية	
1: دراسة (Mahdaleta, et al,2016)	
Effects of Capital Structure and Profitability on Corporate Value with Company Size as the Moderating Variable of Manufacturing Companies Listed on Indonesia Stock Exchange (أثر هيكل رأس المال والربحية على قيمة الشركة مع حجم الشركة باعتباره متغير وسيط في شركات التصنيع المدرجة في بورصة اندونيسيا)	العنوان
بحث	نوع الدراسة
تهدف الدراسة الى بيان تأثير كل من هيكل رأس المال والربحية على قيمة الشركة من خلال المتغير الوسيط وهو حجم الشركة لمجموعة من الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا من خلا تحليل السلسلة الزمنية لثلاثة سنوات (2012 – 2014).	الهدف من الدراسة
استخدمت الدراسة لقياس نسبة هيكل رأس المال نسبة الدين الى حقوق الملكية واستخدمت لقياس الربحية العائد على الموجودات و لقياس قيمة الشركة استخدمت نسبة السعر في السوق الى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين.	المؤشرات والمقاييس
اهم ما توصلت اليه الدراسة ان هيكل رأس المال يؤثر سلباً على قيمة الشركة، أن الربحية لها تأثير ايجابي على قيمة الشركة، ان حجم الشركة لها تأثير بسيط على هيكل رأس المال والربحية.	اهم الاستنتاجات
استخدام نسبة العائد على الموجودات لقياس الربحية، تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية حيث	اوجه التشابه

والاختلاف	استخدمت الدراسة السابقة عينة من الشركات الصناعية، اما الدراسة الحالية عينة من المصارف التجارية، استخدمت الدراسة السابقة قياس قيمة الشركة بواسطة نسبة السعر الى القيمة الدفترية لحقوق المساهمين، اما الدراسة الحالية فقد استخدمت نموذج توبن TQ.
الاستفادة	التعرف على اهم مؤشرات الربحية
2: دراسة (Handayani ,et al ,2018)	
العنوان	The Effect of Profitability, Institutional Ownership on the Value of the Company with Dividend Policy as a Meditation (تأثير الربحية وحقوق الملكية المؤسسية على قيمة الشركة مع سياسة توزيع الأرباح كمتغير وسيط)
نوع الدراسة	بحث
الهدف من الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى تحليل الاثر المباشر للربحية وحقوق الملكية على قيمة الشركة والاثر الغير مباشر من خلال سياسة توزيع الارباح كمتغير وسيط عن طريق تحليل البيانات لسلسلة زمنية متكونة من ثلاثة سنوات (2014- 2016) لـ 12 مصرفاً.
اهم القياسات والمؤشرات	استخدمت الدراسة لقياس الربحية العائد على الموجودات و لقياس حقوق الملكية استخدمت نسبة عدد الاسهم الى رأس المال و لقياس قيمة الشركة استخدمت الدراسة TQ مقياس توبن اما لسياسة توزيع الارباح فقد استخدمت الدراسة نسبة حصة السهم من توزيعات الارباح الى ربحية السهم الواحد.
اهم الاستنتاجات	ان اهم ما توصلت اليه الدراسة هو أن للربحية تأثير ايجابي على سياسة توزيع الارباح، وان حقوق الملكية ليس لها أي تأثير على سياسة توزيع الارباح، وان للربحية تأثير ايجابي على قيمة الشركة، ان لحقوق الملكية تأثير ايجابي على قيمة الشركة، سياسة توزيع الارباح لها تأثير ايجابي على قيمة الشركة.
اوجه التشابه والاختلاف	استخدام نسبة العائد على الموجودات لقياس الربحية واستخدام نموذج توبن TQ لقياس قيمة المصرف. تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الهدف والاهمية والعينة حيث استخدمت الدراسة السابقة عينة من المصارف المدرجة في بورصة اندونيسيا، اما الدراسة الحالية فقد استخدمت عينة من المصارف التجارية العراقية.
الاستفادة	التعرف على انواع قيمة الشركات واهم المؤشرات المستخدمة في قياسها
3: دراسة (Syaifuddin,2019)	
العنوان	The Effect of Profitability on Firm Value in Manufacturing Company at Indonesia Stock Exchange (تأثير الربحية على قيمة الشركة في شركات التصنيع في بورصة اندونيسيا)
نوع الدراسة	بحث
الهدف	تهدف هذه الدراسة الى بيان اثر الربحية على قيمة الشركة من خلال تحليل السلسلة الزمنية الممتدة (2009-2014).
اهم القياسات والمؤشرات	حيث استخدمت للربحية نسبة العائد على حقوق الملكية واستخدمت لقياس قيمة الشركة مقياس توبن TQ
اهم النتائج	اهم ما توصلت اليه الدراسة ان للربحية تأثير ايجابي على قيمة المؤسسة وبشكل مباشر على اعتبار ان تحقيق الارباح يعمل على رفع قيمة السهم وبالتالي تعظيم قيمة الشركة .
اوجه التشابه والاختلاف	استخدام نموذج توبن TQ لقياس قيمة الشركة، تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الهدف والاهمية والعينة حيث استخدمت هذه الدراسة عينة من الشركات الصناعية، اما الدراسة الحالية فقد استخدمت عينة من المصارف التجارية، واستخدمت الدراسة السابقة لقياس الربحية حقوق الملكية، أما الدراسة الحالية فقد استخدمت العائد على الموجودات والعائد على الودائع.
الاستفادة	التعرف على اهم مؤشرات الربحية واهم مؤشرات قياس قيمة الشركة

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدة أمور يمكن تلخيصها بالاتي:

1. تقوم معظم الدراسات السابقة بقياس متغير أو متغيرين من المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية (ادارة المخاطر، السيولة، الربحية) على المتغير التابع (قيمة المصرف). اما الدراسة الحالية فقد تعدت ذلك بتناولها دراسة ثلاثة متغيرات مستقلة وقياس أثرها على المتغير التابع.
 2. بعض الدراسات التي تناولت دراسة ثلاثة متغيرات مستقلة وقياس اثرها على (قيمة المصرف) كما هو الحال في الدراسة الحالية. أجريت الدراسة السابقة على عينة من المصارف الاوربية والتي صنفتم اعلى مرتبة من بين المصارف العالمية، بينما اجريت الدراسة الحالية على عينة من المصارف التجارية العراقية، بالإضافة الى اختلاف فترة الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة
 3. تقوم بعض الدراسات السابقة على دراسة اثر (المخاطر والسيولة والربحية) على (قيمة الشركة)، في حين الدراسة الحالية اقتصرت على دراسة اثر المتغيرات المستقلة على قيمة المصرف.
 4. تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتناول المحددات المؤثرة على كل متغير من متغيرات الدراسة، التي لم تنطرق لها الدراسات السابقة.
 5. تميزت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة بأستخدام المعادلات الرياضية والمؤشرات والمقاييس التي تستخدم البيانات الحقيقية، فيما استخدمت بعض الدراسات لقياس اثر المتغيرات طريقة الاستبيان في الحصول على نتائج الاختبار.
 6. تميزت الدراسة الحالية عن بض الدراسات السابقة بقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بشكل مباشر، فيما استخدمت بعض الدراسات الحالية المتغيرات الوسيطة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للحصول على نتائج الاختبار.
- وخلاصة مما تقدم يرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة العربية والاجنبية، لم تتناول اثر المتغيرات المستقلة (ادارة المخاطر والسيولة والربحية) على المتغير التابع، إلا في دراسة واحدة وكانت هذه الدراسة اجريت على عينة مختلفة عن عينة الدراسة الحالية وبفترة مختلفة، إضافة الى ذلك ان معظم الدراسات التي تناولت متغيرين من المتغيرات المستقلة لغرض بيان اثرها على المتغير التابع، لم تكن بصورة مباشرة بل كانت عن طريق متغيرات وسيطة، بالإضافة الى أن بعض الدراسات السابقة اجريت على شركات غير القطاع المصرفي.

الفصل الثاني

**الجوانب الفكرية والنظرية لأدارة المخاطر والسيولة
والربحية وقيمة المؤسسة المصرفية وبيان اثر أدارة المخاطر
والسيولة والربحية على قيمة المصرف**

المبحث الاول: ادراة المخاطر

المبحث الثاني: السيولة

المبحث الثالث: الربحية

المبحث الرابع: قيمة المصرفية

**المبحث الخامس: أثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية على عقيمة المؤسسة
المصرفية**

تمهيد:

تلعب المصارف التجارية دوراً مهماً للغاية في استقرار النمو الاقتصادي وتطوره. ولغرض تنفيذ هذا الدور يجب على المصارف أولاً ضمان أعمالها بشكل جيد الذي يكون له تأثير لقدرتها على تعظيم قيمتها وهذا ليس بالأمر السهل، بسبب عدد كبير من المخاطر الذي يواجه الأعمال المصرفية، ولغرض تجاوز هذه المخاطر التي تواجهها المصارف يتطلب من الإدارة أن تكون قادرة على تنفيذ إدارة المخاطر الفعالة لإنجاز الأداء المتوقع.

تمثل السيولة في المصرف التجاري القدرة على تمويل التزاماتها في وقت الاستحقاق، وعليه تعد السيولة من المحاور الرئيسية الذي يتطلب توفيرها لغرض القيام بالأعمال المصرفية واستغلال الفرص الاستثمارية وتجنب الافلاس وتحقيق الارباح، فعادةً المصارف تسعى دائماً الى تحقيق أقصى قدر من الأرباح حيث تمثل الربحية أحد المؤشرات المهمة في تقييم العمل المؤسسي والاداء المالي، مما ينعكس بتعظيم قيمة المساهمين وقيمة المصرف. تلعب قيمة المصرف دوراً مهماً للغاية بالنسبة له، على اعتبار أن تعظيم القيمة هي من اجل اظهار ازدهار الاداء المالي للمصرف وللمساهمين.

يهدف هذا الفصل الى دراسة المتغيرات الاساسية للدراسة نظرياً وتحليلها، والمكونة من المتغيرات المستقلة (ادارة المخاطر، السيولة، الربحية) والمتغير التابع (قيمة المصرف). إذ يتعرف على علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع عبر دراسات وازاء منهجية لكل متغير على حده في اطار العمل المصرفي.

ومن هذا المنطلق سوف يتناول هذا الفصل خمسة مباحث، المبحث الاول سيناقد ادارة المخاطر. في حين سوف يتناول المبحث الثاني الجوانب النظرية والفكرية للسيولة المصرفية، اما المبحث الثالث فسوف يتناول الجوانب الفكرية والنظرية للربحية. وسيتناول المبحث الرابع الجانب الفكرية للقيمة المصرفية. اما المبحث الخامس فسوف يتطرق الى ربط المتغيرات المستقلة والمتغير التابع نظرياً وفقاً للمؤشرات التي تعتمد لبيان اثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

المبحث الأول

إدارة المخاطر

يهدف هذا المبحث الى مناقشة وجهات النظر والآراء العلمية في موضع ادارة المخاطر عبر تقديم عرض مفصل لمفهوم المخاطر وتعريفها، وأنواع المخاطر التي تواجه المصارف في عملها اليومي ومؤشرات قياسها وخطوات ادارتها في الشكل السليم، والاليات والطرق الخاصة بتجنب المخاطر.

أولاً: مفهوم المخاطر Concept of Risks

يرجع مفهوم المخاطر اصطلاحاً إلى كلمة خطر التي تم تداولها في القرن الثاني عشر الميلادي وهي مشتقة من كلمة (Risicum) في اللغة اللاتينية (Sithipolvanichgul, 2016:1) أما المعنى الإصلاحي لها في اللغة العربية، فيتمثل بالخسائر المادية والمعنوية التي يمكن ان تحدث نتيجة حدوث حدث معين في ظل العوامل المساعدة على وقوع الحدث (غانية، 2015، 10)، وتعد المخاطر من الظواهر اليومية التي يمر بها الافراد والمنظمات على حد سواء، وتمثل واحدة من أهم الظواهر الاقتصادية وتحديداً في العلوم المالية والاعمال التجارية (Adamowicz, 2018:39)، على اعتبار أن الموجودات التي يتم حيازتها من قبل المصارف تكون معرضة للمخاطر نتيجة تعرضها للضياع أو التلف لأسباب مختلفة قد تكون داخلية او خارجية (Msomi, 2018:18)، المخاطر تحدث بشكل مفاجئ وبدون أشعار مسبق، لذا فإن من يتوقع تعرضه للمخاطر يسعى الى التحوط لعدم الوقوع فيها، كما أن المخاطر تتمثل بأي شيء يحد من تحقيق الأهداف التنظيمية المحددة مسبقاً (Aneta & Wiśniewski, 2017:75)

ثانياً: تعريف المخاطر Define risk

عرفت العديد من الدراسات والكتاب والباحثين المخاطر من وجهات نظر مختلفة، ومن أهم التعاريف التي تقترب من أهداف هذه الدراسة ما يأتي:

فقد عرف قاموس اكسفورد الامريكي الخطر على انه احتمالية وقوع شيء غير سارٍ أو غير ملائم (Laycock, 2014:16)، وفي السياق التنظيمي تعرف المخاطر تقليدياً بأنه أي شيء يمكن أن يكون له تأثير على تحقيق هدف المؤسسة المصرفية أو كحدث سلبي يمكن أن يؤثر على أداءها (Sithipolvanichgul, 2016:1)، وعرفت المخاطر بوصفها التأثير المستقبلي للإجراءات التي تعد خطرة و لم يقضى عليها في المؤسسة المصرفية. ويمكن أن يُنظر إليها على أنها حالات عدم معرفة

ما سيحدث في المستقبل، أو الفرق بين الأداء المخطط والأداء الفعلي نتيجة التدخلات غير المتوقعة خارج إرادة المؤسسة وتمثل الخسارة بطريقتين: الخسارة المالية أو خسارة السمعة (Mutuku,2016:2). ويتوافق هذا التعريف مع تعريف (Sango) الذي وصف المخاطر بأنها حالة من عدم اليقين التي من خلالها تتحمل بعض الاحتمالات من خسارة أو فشل أو عواقب أخرى غير مرغوب فيها، وبالتالي تصبح مصدر تهديد معين لواحدة أو لعدد من نقاط الضعف مما يؤدي إلى التأثير السلبي (Sango,2019:14).

وعرفت المخاطر على أنها أي شيء يحد من تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، ويتوافق هذا التعريف مع قاموس الأعمال الذي يعرف المخاطر على أنها احتمال التهديد الذي يلحق بضرر أو خسارة أو أي عواقب سلبية أخرى تنشأ عن نقاط الضعف الخارجية أو الداخلية التي يمكن تجنبها من خلال الإجراءات الوقائية (Jaber,2020:24).

ويمكن تعريف المخاطر لغرض هذه الدراسة وفقاً لرأي الباحث بأنها "حالة عدم اليقين بشأن المستقبل واحتمال حدوث عواقب غير مرغوبة ولكنها ليست مؤكدة الحدوث، يمكن أن تؤدي إلى الانحراف عن الأهداف المتوقعة. يركز هذا التعريف على ان المخاطر تتعلق بحالة عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل التي يمكن أن ينجم عنها عواقب غير مرغوبة أو أخرى مرغوبة تفضي إلى اختلاف النتائج الفعلية عن المخططة، ويتمشى هذا التعريف مع دراسة (Sango,2019) التي تتفق معها الدراسة الحالية في جوانب عدة.

ثالثاً: أنواع المخاطر المصرفية Types of Banking Risks

لا شك أن المصارف تسعى لتحقيق أهداف أساسية متعددة ومتنوعة ومن بين تلك الأهداف هو تعظيم قيمة المصرف من خلال توظيف الموارد أو استثمارها في مختلف المجالات. وفي كثير من الأحيان، تتعرض الكثير من المصارف إلى مخاطر مختلفة يمكن أن تؤثر على أداءها ونشاطها (Alshatti,2015:338).

لقد صنف الباحثون المخاطر الى عدة انواع يمكن ذكر بعض منها كما يأتي:

1. مخاطر مالية ومخاطر غير مالية: فالمخاطر المالية تشمل على (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر اسعار الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السوق). اما المخاطر غير المالية فتشتمل على (مخاطر التشغيل ومخاطر العمل)

- (Khan& Islam, 2017:137). وفي السياق نفسه فقد قسم (Valipour&Vahed, 2017:137) المخاطر الى مخاطر الأعمال والمخاطر المالية. تنشأ مخاطر الأعمال من طبيعة أعمال الشركة، وتنشأ المخاطر المالية من الخسائر المحتملة في الأسواق المالية (Khan&Islam, 2018:16).
2. وفقاً للجنة بازل II صنفّت المخاطر المصرفية بشكل أساس إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (Ishtiaq, 2015:22). وعلى هذا الأساس فقد قسمت من قبل (Boateng) الذي اشار الى ان المخاطر يمكن أن تقع تحت المخاطر المالية أو غير المالية، وتتكون المخاطر المالية من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق في حين تقع المخاطر التشغيلية في إطار المخاطر غير المالية (Boateng, 2020:28).
3. وفي دراستي (Razek) و (Haneef, et al,) فقد قسمت المخاطر على أنها مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والتنظيمية ومخاطر الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة (Razek, 2014:106) و (Haneef, et al, 2012:310).
4. وصنفت المخاطر في دراسة كل من (Li) و (Afriyie&Akotey) و (Anghelache, et al) الى مجموعتين هي المخاطر التقليدية التي ضمت (مخاطر السيولة والائتمان والسياسية والتنظيمية والتشغيلية) اما المخاطر غير التقليدية فتضم (مخاطر السوق ومخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة ومخاطر التصفية) (Li, 2016:26) و (Afriyie&Akotey, 2012:3) و (Anghelache, et al, 2019:24).
5. وقد جاء في دراسة (علي، 2014: 26-31) أن المخاطر تقسم الى أربع مجموعات هي: المجموعة الاولى: المخاطر المالية (مخاطر ائتمان، مخاطر سيولة، مخاطر سوق، مخاطر عملات، مخاطر اسعار فائدة).
- المجموعة الثانية: المخاطر التشغيلية (مخاطر احتيال داخلي، مخاطر احتيال خارجي، مخاطر ممارسات العمل والامان في موقع العمل، مخاطر التنفيذ وادارة المعاملات، مخاطر الضرر في الموجودات المادية).
- المجموعة الثالثة: مخاطر الاعمال (المخاطر القانونية، مخاطر السمعة، المخاطر الاستراتيجية).
- المجموعة الرابعة: المخاطر التكنولوجية.

بالرغم من تعدد تصنيفات المخاطر وتنوعها وأهمية هذه المخاطر بالنسبة لإدارة المصارف، سيركز الباحث بما يتناسب مع هذه الدراسة على مخاطر الائتمان والتشغيل وسعر الفائدة وقياسها على اعتبار انها اكثر انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف. والمخاطر المصرفية على وفق الآتي:

1. المخاطر النظامية Systemic Risks

تمثل المخاطر التي تؤثر في البيئة الاقتصادية والمصرفية بشكل عام ولا تقتصر على مصرف واحد أو مصارف معينة على العكس من المخاطر غير النظامية التي تتعلق بظروف المصرف ذاته (Scheffknecht,2016:29). وهذا النوع من المخاطر لا يمكن تجنبه بتنويع الاستثمارات لأنها تقع خارج سيطرة ادارة المصرف نتيجة ظروف خارجية (Crowe,2020:15).

2. المخاطر غير النظامية Irregular risks

هي المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ولا ترتبط بالعوامل السوقية، لذلك تسمى المخاطر الاستثنائية او المخاطر غير السوقية (التي لا تؤثر بالسوق بشكل كبير). وهي المخاطر التي يمكن للمصارف السيطرة عليها ولا تؤثر هذه المخاطر على السوق ككل كالمخاطر النظامية، بل يكون تأثيرها على المصرف نفسه فقط، ويمكن تقليل تأثيرها من خلال التنويع (Crowe,2020:15).

3. مخاطر السوق Market Risks

تعرف مخاطر السوق على أنها المخاطر التي تتعرض لها المحفظة المالية بسبب التقلبات في أسعار السوق مثل أسعار الأسهم وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسعار السلع أو بسبب بعض الأحداث في السوق (Kanchu &Kumar,2013:148). وكذلك تعرف بأنها المخاطر التي تحدث فيها الخسائر بسبب تحركات السوق في أسعار الموجودات ويكون لها تأثير سلبي على المراكز المالية للمؤسسات (Lukic,2015:271). وقد أقرت بأن أي عامل متعلق بالسوق يؤثر على قيمة محفظة الأدوات المالية (Okehi, 2014:46). وتقسم مخاطر السوق الى الآتي:

أ. مخاطر اسعار الفائدة Interest rate risk

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية لرأس المال والأرباح التي تنشأ عن التقلبات السلبية في أسعار الفائدة التي من شأنها التأثير على وظائف المصرف (Cichulska&Wisniewski,2017:81) كما أنها تؤثر أيضا على دخل المصارف ومصرفاتها وبعض موجوداتها التي تولد عوائد مثل القروض

والاستثمارات في الأوراق المالية. لذلك فإن أسعار الفائدة المتغيرة تؤثر تأثيراً كبيراً على أرباح المصارف (Kumar,et al,2020:2). وغالباً ما تؤثر مخاطر أسعار الفائدة على الاستثمارات لأن أسعار الفائدة تعبر عن فرق العائد الذي يتعلق بمعيار تم اختياره، وتعد السندات ذات السعر الثابت من الأمثلة التي قد تتعرض الى تغيرات في أسعار الفائدة (Aneta&Wiśniewski,2018:81). قياس (نسبة الحساسية لسعر الفائدة¹) مخاطر اسعار الفائدة باستخدام النسبة الاتية:

$$IR = \frac{\sum SA}{\sum SLI}$$

IR = مخاطر اسعار الفائدة Interest rate risk

$\sum SA$ = الموجودات الحساسة (sensitive assets) وتشتمل على (ودائع المصرف لدى المؤسسات المالية الاخرى Deposits of the Bank of other financial institutions + التسليفات والقروض Enlarals and loans + الاستثمارات Investments)

$\sum SLI$ = المطلوبات الحساسة sensitive liabilities وتشتمل على (الودائع Deposits + القروض Loans).

هذه النسبة تمثل المخاطر التي يرغب المصرف بتحملها اذا ما تمكن من التنبؤ بالتغيرات في أسعار الفائدة، فاذا أمتلك المصرف نسبة فجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة أكبر من (1) فهذا يعني ان المصرف حساساً تجاه الموجودات، بمعنى ان المصرف قادر على تغطية التغيرات في المطلوبات الحساسة في حال ارتفاع أسعار الفائدة (بكر، 2020: 59). أما في حال انخفاض اسعار الفائدة فالمصرف يتعرض الى خسارة نتيجة لعجز الموجودات عن تغطية المطلوبات الحساسة كون معدل العائد على الاستثمارات قد يكون أقل من معدل المدفوعات على المطلوبات، والعكس صحيح في حال امتلاك المصرف نسبة اقل من (1) فهذا يعني ان المصرف حساس تجاه المطلوبات (Boateng,2019:45)، ويقترح (الخفاجي) قياس مخاطر اسعار الفائدة باستخدام النسبة الودائع الغير امانة الى مجموع الودائع، تعكس هذه النسبة المخاطر التي يرغب المصرف بتحملها اذا ما تمكن من التنبؤ بالتغيرات في أسعار الفائدة على أساس الودائع غير الآمنة كنسبة إلى مجموع الودائع (الخفاجي، 2018: 31).

¹ الحساسية: هي مدى تأثير التغيير في سعر الفائدة على بعض الموجودات والمطلوبات التي تستحق فائدة (الموجودات الحساسة التي تتأثر بالتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة وتشمل (الاستثمارات المالية بهدف المتاجرة وليس الاحتفاظ و التسهيلات المصرفية والودائع لدى البنك المركزي أو المصارف الاخرى والأوراق المالية المخصصة قصيرة الاجل)، اما المطلوبات الحساسة فهي تشمل (الودائع قصيرة الاجل وودائع تحت الطلب و ودائع التوفير وشهادات الايداع قصيرة الاجل والقروض قصيرة الاجل) (جمعان ، 2017: 187)

ب. مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risks

تسمى مخاطر صرف العملات الأجنبية، أو مخاطر العملة، وتنشأ نتيجة تغير قيمة الاستثمار بسبب التغيرات في أسعار الصرف (Elomaa,2019:23). فقد تتعرض المصارف لمخاطر الصرف الأجنبي إذا كانت النتائج من استثماراتها تعتمد على أسعار الصرف المستقبلية، على اعتبار أن تغيرات سعر الصرف لا يمكن توقعها بالكامل. وفي هذا الصدد فإن مخاطر الصرف الأجنبي تمثل مخاطر الأداء المالي أو المركز المالي للصراف الذي يتأثر بتقلبات أسعار الصرف بين العملات (Lidetu, 2017:11). تتعرض المصارف لهذه المخاطر عندما يكون هناك عدم إمكانية توقع لتغيرات في الوضع الاقتصادي السائد للبلد وخاصة في حالة التضخم مما ينتج عنه آثار سلبية على القروض الممنوحة من قبل المصارف (Amenawo,2016:122).

ت. مخاطر التضخم Inflation Risks

تنشأ هذه المخاطر من الارتفاع العام للأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ونتيجة ذلك يطلب المستثمرون المزيد من العوائد لمواجهة الانخفاض في قيمة العملة. وتزداد هذه المخاطر عندما تزيد المصارف من استخدامها للأموال المتمثلة بالعملة المحلية مما ينعكس سلباً على ارباح المساهمين. وتعني مخاطر التضخم بأنها انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية اذ يؤدي ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات إلى انخفاض القوة الشرائية لها وبالتالي انخفاض العائد والارباح (الخفاجي، 2018: 24).

4. المخاطر المالية Financial Risks

وتشتمل المخاطر المالية على نوعين هما مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال. وسيناقش هذين النوعين من المخاطر تباعاً.

أ. مخاطر الائتمان Credit risk

تعد مخاطر الائتمان أمراً على قدر كبير من الأهمية للمصارف لأن أي تقصير من جانب المقترضين بتأخير أو عدم تسديد الديون التي بذمتهم يمكن أن يؤدي إلى أزمة لدى المصارف (Karim, 2019:19)، وأن عدم قدرة المدينين على تسديد التزاماتهم المالية يعد أحد الأسباب التي تتطلب الحاجة إلى إعادة تقييم هذا النوع من المخاطر. ولهذا السبب يعد تقييم مخاطر الائتمان ذو أهمية استراتيجية

للمؤسسات المالية لأنها تتيح لمديريها تحديد المواقف التي يمكن أن تؤدي إلى خسارة مالية (Chen,et al,2016:1).

وتمثل مخاطر الائتمان احتمال فشل المقرض بالوفاء بالتزاماته وتعرض المصرف للخسائر نتيجة ذلك. في أحيان كثيرة يتخلف المقرضون عن تسديد القروض التي بذمتهم إلى المصارف بسبب حالات الإعسار والإفلاس (Saiful& Ayu ,2019:92)، وتعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المصارف ويعتمد نجاح ممارسة نشاطها وكفاءة ادارتها على ادارة هذا النوع من المخاطر (Isanzu,2017:15)، هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان، فقد استخدمت دراسة (Afrin,2020:19) نسبة اجمالي القروض، اما دراسة (الخفاجي، 2018: 32) و (Karapinar&Dogan,2015:26) فقد استخدمت نسبة احتياطي القروض، أما بالنسبة للدراسة الحالية فسوف تقاس مخاطر الائتمان وفقاً للنسبة التي اقترحها (Ekinci&Poyraz,2019:981).

$$RBL = \frac{BL}{TI} \times 100$$

أذ أن

RBL = مخاطر الائتمان

BL = القروض المتعثرة

TI = مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية

ولما سبق يمكن تعريف مخاطر الائتمان وفقاً لرأي الباحث بأنها "هي المخاطر الناتجة عن تعثر الزبون وعدم قدرته في سداد مبلغ الائتمان الممنوح له من قبل المصرف في الوقت المحدد، بالإضافة الى الفوائد المترتبة عليه، ويرجع ذلك الى اسباب قد تتعلق بوضع الزبون أو شخصيته، ويتفق رأي الباحث مع التعريف الذي ذكر في دراسة (Saiful & Ayu,2019).

ب. مخاطر رأس المال Capital Risks

وهي المخاطر الناتجة من عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح المودعين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم. ومع ذلك، من الصعب تحديد مدى كفاية رأس المال للمصرف بسبب عدم امكانية معرفة سلوك المودعين والمقرضين (الشرع والهرموشي، 2019: 296)، ويشمل رأسمال المصرف جميع الموجودات المالية وغير المالية، بعبارة أخرى يتمثل رأسمال المصرف بصافي ثروته، أي صافي موجوداته بعد استبعاد مجموع مطلوباته من مجموع موجوداته (Hurka,2017:23). وترتبط هذه

المخاطر ارتباطاً وثيقاً بالرافعة المالية، ان مستوى رأس المال المطلوب الاحتفاظ به من قبل المصارف له علاقة إيجابية مع كمية المخاطر التي يتحملها المصرف. وعادة ما تكون المصارف التي تتعرض لمخاطر أكبر مطالبة بالاحتفاظ بمزيد من رأس المال (Roberts,2015: 71).

5. المخاطر غير المالية Non-Financial Risks

أ. مخاطر التشغيل Operational Risks

وتتمثل مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية وأخطاء النظام أو أحداث ناتجة عن عوامل خارجية، وتشمل هذه المخاطر مخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر القانونية والاستراتيجية (Adamowicz,2018:47) و (Valipour&Vahed,2017:139). ويتفق الباحث مع كلا الدراستين فيما يتعلق بمفهوم المخاطر التشغيلية والخسائر التي يمكن ان تنتج عنها. ومن الناحية العملية، تواجه معظم المصارف مخاطر تشغيلية بسبب عيوب في الأنشطة المصرفية اليومية، وهذا يعني أن أسباب المخاطر التشغيلية تأتي عادة من أسباب غير متوقعة أو مصادر غير معروفة ذكرها (Kiili,2019:16) مثل:

1. مخاطر العملية: هي مخاطر الفشل في العمليات القائمة أو عدم اتباع اجراءات العملية أو

التخطيط غير الكافي لها في المصرف.

2. مخاطر الأشخاص: هي مخاطر الفشل في الإدارة أو الفشل المتعلق بالأشخاص الآخرين مثل

الخطأ البشري الناجم عن عدم كفاية التدريب أو فشل الضوابط أو الموظفين غير الأكفاء أو عوامل أخرى.

3. مخاطر النظام: هي مخاطر الانهيار أو الاضطراب في النظام الذي يؤثر على عمليات

المؤسسة المصرفية. بناءً على ما سبق من الواضح أن من السمات المميزة للمخاطر التشغيلية أن تكون متعددة الأبعاد بطبيعتها حيث يمكن للأفراد والعمليات والأنظمة أن تفشل بعدة طرق.

يتماشى هذا الوصف للمخاطر التشغيلية مع العديد من الآراء الأخرى التي تفسر المخاطر التشغيلية ذات الارتباط باحتمالية حدوث آثار عكسية على الأداء المالي، وكذلك على رأسمال المصرف الناتج عن إهمال الموظفين والعمليات الداخلية غير الكافية والمعلومات الإدارية غير الملائمة أو أحداث خارجية غير متوقعة وغير مرغوب فيها (Ishtiaq,2015:22). والمخاطر التشغيلية تنشأ بسبب

الصعوبات وحالات عدم اليقين العادية التي تواجهها المؤسسات المصرفية في عملياتها اليومية، ووصفت على أنها مجموعة من الإخفاقات في تشغيل المصرف التي لا تتعلق مباشرة بمخاطر السوق أو الائتمان، وتمثل المخاطر التشغيلية بأنها أعطال في السياسات والضوابط التي تضمن حسن سير الموظفين والأنظمة والمرافق (Matei,et al,2012:18).

وقد تضمنت لجنة بازل الثانية سبعة أنواع من مخاطر التشغيل وهي على وفق ما أورده كل من (Chapelle,2019:19) و (Okehi,2014:49) كما يأتي:

- مخاطر الاحتيال الداخلي: ويقصد بها اختلاس الموجودات المالية او محاولة تجنب القوانين واللوائح الصادرة من الجهات المعنية او التحايل على سياسة المؤسسة وقانونها.
- الاحتيال الخارجي: ويقصد بها الاحتيال من اطراف خارج المؤسسة مثل القيام بالاحتيال على المؤسسة والحصول على الموجودات المالية او اختلاس جزء منها او كلها.
- ممارسات التوظيف وسلامة العمل: يقصد بها الافعال التي لا تتوافق مع التوظيف الصحيح والقوانين واتفاقيات السلامة مثل التنوع والتميز والتظلمات الشخصية.
- الزبائن والمنتجات والممارسات التجارية: تحدث نتيجة لقلة طلب الزبائن على المنتجات المقدمة من المؤسسة.
- تلف بعض الموجودات المادية: بسبب تعرض تلك الموجودات للظروف الطبيعية او عوامل اخرى.
- تعطيل الاعمال او فشل النظام المتبع: بسبب اضراب العاملين او الروتين المتبع او عدم حداثة التقنيات او الانظمة المتبعة.
- التنفيذ وسلامة العمليات: التي تتعلق بمعالجة المعلومات وادارة العمليات المتعلقة بالأطراف الخارجية.

وتقاس المخاطر التشغيلية طبقاً لهذه الدراسة وفق منهج المؤشر الاساسي الذي يعد من ابسط المؤشرات في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، ويتم ذلك عبر أخذ نسبة هذا المتطلب لمعرفة مدى امكانية تغطية المخاطر التشغيلية، كلما ارتفعت هذه النسبة لها دلائل ايجابية على قدرة المصرف على مواجهة هذا النوع من المخاطر، وقد حددت نسبة تغطية المخاطر التشغيلية (a) بـ 15% وهي تمثل الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به، ويمكن حساب مخاطر التشغيل عن طريق ضرب النسبة

المرجحة لمخاطر التشغيل (15%) بقيمة مجموع الدخل لأخر ثلاث سنوات. ويجري حساب مخاطر التشغيل على وفق المعادلة التي اوردها (Tharwat ,et al, 2018:41) كالآتي:

$$ORBIA = \frac{\sum TI}{N} \times a$$

اذ أن:

ORBIA = مخاطر التشغيل على وفق منهج المؤشر الاساس (Operational Risk- Basic Indicators Approach)

TI = ويرمز إلى اجمالي الدخل (Total Income)

n = تشير إلى عدد السنوات

a = تشير إلى نسبة مخاطر التشغيل المحددة من قبل لجنة بازل.

وفقاً لما سبق يرى الباحث أن المخاطر التشغيلية يمكن تعريفها " بأنها الاثار والخسائر المحتملة في الحدوث في المصرف نتيجة وجود ضعف في العمليات التشغيلية من قبل الموظفين نتيجة السهو أو الخطأ، أو الاحتيال على القوانين والتعليمات وعدم الامتثال لها، أو التهديد الخارجي من قبل الاطراف الخارجية بالاحتيال على المصرف، أو تعرض بعض الموجودات للتلف، مما يتسبب للمصرف بتعثر نشاطه التشغيلي، ويتماشى هذا التعريف مع العديد من الدراسات التي عرفت المخاطر التشغيلية منها دراسة (Matei,et al,2018)

ب. مخاطر السمعة Reputation Risks

تنشأ مخاطر السمعة بسبب الآثار السلبية على وضع المصرف في السوق، وبالتالي يكون ذلك المصرف عرضة لفقدان رأسمال سمعته. وتمثل مخاطر السمعة الخسارة المحتملة لأسباب تتعلق بسمعة المصرف التي تعود إلى الخسائر الحقيقية أو المتوقعة بسبب المعاملات المصرفية غير السليمة ونشر معلومات غير صحيحة عن أحد المصارف (Botero,2015: 88). إذ أن الصورة العامة السليمة للمصرف لها أهمية حاسمة لأنها تعمل على تحوله بمرور الوقت إلى علامة تجارية معترف بها تمكنه من التداول في الأسواق العالمية واختراقها (Micu,2020:73). وقد تُعرّف السمعة نفسها بأنها الرأي أو التقييم الاجتماعي للجمهور تجاه شخص أو مجموعة من الأشخاص أو منظمة (Walter,2013: 209).

ت. المخاطر القانونية Legal risks

تمثل المخاطر القانونية الدعاوى القضائية المحتملة من موظف أو زبون أو سلوك إهمال أو وثائق غير صحيحة أو لوائح مكان العمل ستؤدي إلى تعطيل عمليات المصرف بشكل كبير (Boateng,

20: 2020)، وتنشأ المخاطر القانونية عندما تكون القوانين أو القواعد التي تحكم أنشطة معينة للمؤسسة المصرفية غير واضحة أو غير مختبرة. هناك مجالان من المحتمل أن تنشأ عنهما مخاطر قانونية هما عدم الامتثال والاحتيال (Meijer,2011:50). ويعد الامتثال للمتطلبات التنظيمية أمراً بالغ الأهمية لبقاء المؤسسة على المدى الطويل، ومن ثم أن مخاطر عدم الامتثال للقوانين واللوائح وقواعد الصناعة والمعايير قد تؤدي إلى تأثير سلبي على الأنشطة التجارية أو الأرباح أو رأس المال والعلاقات التنظيمية والسمعة (Bennett,et al, 2018:5-6).

ث. المخاطر الاستراتيجية Strategic Risks

تمثل المخاطر الاستراتيجية مجموعة من الأحداث والاتجاهات الخارجية التي يمكن أن تعيق مسار نمو المؤسسة المصرفية وثروة المساهمين باعتبارها التأثير الحالي والمستقبلي على الأرباح أو رأس المال الناتج عن أنشطة الأعمال الداخلية مثل قرارات العمل السلبية والتنفيذ غير السليم للقرارات أو عدم الاستجابة للتغيرات الحاصلة في الصناعة المصرفية (Nigussie,2016:26). وتنشأ المخاطر الاستراتيجية من استراتيجية العمل القابلة للتطبيق غير الملائمة أو غير المعتمدة من قبل المصرف أو غيابها الكلي في بيئة الأعمال التي يعمل فيها المصرف (علي، 2014: 31).

ج. المخاطر التنظيمية Organizational Risk

تتعامل المخاطر التنظيمية مع القواعد التنظيمية للمصرف الواجب إتباعها خلال العمليات العادية كالتقارير ومعايير المحاسبة المالية. تنشأ المخاطر التنظيمية نتيجة خلل في الانظمة المتبعة او فشل النظام الداخلي أو عدم توفر الانظمة الحديثة التي تتوافق مع الخطط الاستراتيجية الموضوعة (Gould,2021:458)

ح. المخاطر التقنية Technological Risks

توصف المخاطر التقنية في المصارف بأنها عيوب في أنظمة المعلومات وفشل الأنظمة الناجمة عن هجوم الفيروسات وفشل الشبكة والقرصنة وضعف تكامل النظام ونقص المهارات، والمخاطر التقنية تندرج بشكل أساسي في فئة المخاطر التشغيلية (Ishtiaq,2015:26)

رابعاً: مفهوم ادارة المخاطر Concept of risk management

يمثل الجزء المهم في ادارة المخاطر تحديد حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وهذا يعتمد على موقف رأس المال ومقدار كفايته (Huber&Scheytt,2013:89). وتعد ادارة المخاطر آلية مهمة للتعامل الفاعل مع عدم اليقين المتعلق بالأعمال، وتعمل إدارة مخاطر المؤسسة على تقليل

المخاطر عبر المستويات المختلفة للمؤسسة مع التركيز على إدارة التهديدات والفرص. إذ أن فهم ومعرفة إدارة المخاطر مفيدان للإدارة والممارسين والأكاديميين والمصارف وأصحاب المصلحة من خلال مساعدتهم في صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها (Dabari&Saidin,2014:632).

خامساً: تعريف إدارة المخاطر Define risk management

تعرف ادارة المخاطر هي عملية ذات طابع منهجي متكامل الهدف منها مواجهة المخاطر التي تواجه المؤسسة المصرفية (Samimi & Samimi,2021:3)، وعرفت إدارة المخاطر بأنها سلسلة من قرارات العمل على أساس السياسات والاستراتيجيات المناسبة التي تسعى إلى تحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر، الهدف منها ليس تجنب المخاطر ولكن للتعامل معها وتقليل تأثيرها من خلال ممارسة مناسبة مثل قبول المخاطر أو التحوط أو التحويل (Dionne, 2013: 154)، و تُعرّف ادارة المخاطر بأنها الثقافة والعمليات والتصاميم التي توضع لإدارة تأثيرات الفرص المحتملة والتهديدات بشكل فاعل (Hopkin,2012:37)، كذلك إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات المالية أو التشغيلية التي تهدف الى تعظيم قيمة المؤسسة المصرفية أو قيمة المحفظة الاستثمارية عن طريق تقليل الخسائر الناتجة عن تغيرات التدفق النقدي. لذا فإن ادارة المخاطر تركز على احتمالية حدوث المخاطر اي احتمالية حدوث الخسائر (Ekwere,2016:26).

ويمكن تعريف ادارة المخاطر وفقاً لرأي الباحث بأنها "عملية وضع الاستراتيجية المناسبة للمصرف وتطبيقها بهدف تحديد الاحداث المحتملة التي قد تؤثر عليه من خلال العمل على تقليل المخاطر التي يتعرض لها".

سادساً: مبادئ ادارة المخاطر Principles of Risk Management

تتعلق هذه المبادئ بالخصائص الأساسية لإدارة المخاطر، وتصف ما يجب أن تكون عليه إدارة المخاطر في الممارسة العملية المصرفية. ومع ذلك فإن إدارة المخاطر تعمل على وفق مجموعة من المبادئ التي تطرق إليها (Hopkin,2018:57) و (العامري والامام، 2012: 179-180)، وقد تتمثل هذه المبادئ بالاتي:

1. أن يكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة لمواجهة المخاطر.

2. وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل مصرف لتحديد مستوى المخاطر.

3. تقييم موجودات كل مصرف وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
4. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط الربحية.
5. تحديد مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساس بمجلس الإدارة لكل مصرف.
6. وضع خطط وقائية للطوارئ ضد الأزمات للتأكد من أن المصرف قادر على تحمل أي أزمة.

سابعاً: اهداف ادارة المخاطر Risk Management Objectives

إن الهدف الرئيس من إدارة المخاطر هو مساعدة المصارف على تطوير استراتيجية ضد حالات عدم اليقين والمخاطر وجميع أنواع التهديدات التي تواجهها، وفي بعض الحالات يكون الهدف منها إثبات القدرة على تحويل مثل هذه التهديدات إلى فرص يمكن استغلالها، (Prewett & Terry, 2017:17). ويمكن تلخيص اهداف ادارة المخاطر التي ناقشها (Abuzarqa, (Yaylali & Şafakli, 2015:22) و (Anghelache & Grigorescu, 2019:24) و (Ekwere, 2016:28) بالآتي:

1. تحسين الأداء المالي للمصرف.
2. منع المصرف من مواجهة خسائر كبيرة لا يمكنه تغطيتها أو اعتبارها مقبولة.
3. تعظيم قيمة المؤسسة المصرفية من خلال تخفيض التكاليف المرتبطة بمخاطر مختلفة
4. استقرار الأرباح أو العوائد حيث تساهم إدارة المخاطر في تقليل الفروق في الدخل الناتجة عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أدنى مستوى ممكن.
5. استمرارية النمو عندما يكون النمو هدفاً تنظيمياً أساسياً يصبح منع المخاطر أحد أهم أهداف إدارة المخاطر.
6. تطوير ووصف الأعمال المناسبة والممارسات الإشرافية لتقليل المخاطر التي تتعرض لها المصرف في السوق.
7. حماية مصلحة المودعين وغيرهم من المساهمين وأصحاب المصلحة والمصارف.

ثامناً: أهمية ادارة المخاطر Importance of Risk Management

ناقش (Khattab & Hood, 2015: 152) و (Stiller & Joehnk, 2014:84) و (العنزي والدليمي، 2015: 585) أهمية ادارة المخاطر. يمكن تلخيص ذلك كالآتي:

1. المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يبنى عليها تحديد اتجاه وسياسة العمل.
2. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.

3. تقديم المخاطر والتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
4. بيان إن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.
5. بيان أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
6. توضيح ضرورة تخصيص رأس المال والموارد التي تتناسب مع مستوى المخاطر.
7. فهم وإدراك المخاطر والتطورات الجديدة في المصرف.
8. السيطرة على المخاطر من خلال استخدام عدة مقاييس التي تكون مناسبة وملائمة للتطورات وللاستراتيجيات المتبعة في المصرف.
9. دعم الإدارة العامة لتمكين من تحديد المخاطر تحديداً صحيحاً، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى المصرف ككل.
10. احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة المصرفية.
11. تحديد طريقة معالجة لكل نوع من أنواع المخاطر.
12. العمل على الحد من الخسائر وتقليلها الى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية او من خلال تحويلها الى جهات خارجية.
13. تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها لمراقبة الأحداث والسيطرة على الخسائر.

تاسعاً: مراحل ادارة المخاطر Risk Management Stages

تتضمن عملية إدارة المخاطر مراحل متعددة مثل تحديد المخاطر المحتملة، وتحليلها والإشراف عليها والإبلاغ عنها باستخدام طرق قياس مناسبة، ووضع سياسات المخاطر وتحديد إدارة المخاطر القرارات التي ستطبق (Yaylali&Şafakli,2015:22).

1. تحديد المخاطر Risks Identification

لغرض تحديد إدارة المخاطر بشكل صحيح يجب على المصرف التعرف على المخاطر وفهمها والتي قد تنشأ من القيام بالأعمال (Renault,et al,2016:776). لذا يجب أن تكون عملية تحديد هوية المخاطر عملية مستمرة ويجب فهمها على حد سواء في مستويات المعاملات المصرفية او المحفظة الاستثمارية (Janssen&Kramer2015:10). من خلال عملية تحديد الهوية يكون المصرف قادراً

على الحصول على إشعار بالمخاطر المحتملة التي يتعرض للتهديد بها وتحليلها وقياسها وفي النهاية اختيار طريقة فاعلة لإدارتها (Alinezhad,2016:93)، الشرط الأساسي للتفعيل السليم لإدارة المخاطر هو التحديد الصحيح للمخاطر، من خلال التحديد الصحيح والكامل للمخاطر التي يمكن ان تحدث (Duță,2016:83).

2. تحليل المخاطر Risks Analysis

تمثل مرحلة تحليل المخاطر استخدام منظم للمعلومات المتاحة لتحديد المخاطر ووصفها (Duță, 86 :2016). ويتضمن تحليل المخاطر تطوير المخاطر وفهمها لغرض توفير مدخل لتقييم المخاطر وتشخيص المخاطر التي بحاجة إلى المعالجة باستخدام أنسب استراتيجيات وأساليب معالجة. والغرض من التحليل يتمثل بتوفير المعلومات والبيانات وتخصيص الموارد المتاحة (Sandven,2012:4). والنتيجة هي فحص شامل لكل المخاطر من حيث نتائجها واحتمالية وقوعها وتأثيرها (Hussain& Al- Ajmi,2012:225).

3. تقييم المخاطر Risks Assessment

تقييم المخاطر هي مرحلة في عملية إدارة المخاطر يقيم فيها كل خطر حدد من حيث احتمالية حدوث التأثير، من حيث الوقت والتكلفة والجودة سواء على فترة حياة المشروع أو عند اكتمال المشروع (Alinezhad, et al,2015:92). يمكن إجراء مراقبة المخاطر يوماً أو دورياً أو على أساس ثابت للتقييم في ما إذا كان ينبغي إجراء تغييرات أو تحديثات في عملية إدارة المخاطر (Laycock,2014:70). بالإضافة إلى ذلك في مرحلة تقييم المخاطر يؤخذ في الاعتبار مصادر المخاطر الناتجة عن عوامل الخطر المحددة (Jaber,2020:45). وتتضمن مخاطر التقييم بعدين أساسيين: حجم النتائج الحرجة المحتملة والاحتمالات المرتبطة بها (Boateng,2014:55).

4. تخفيض المخاطر Risks Reduction

وتتمثل بعملية تقليل الاحتمالية أو العواقب السلبية أو كلاهما المرتبطة بالمخاطر. ويستعان بمصادر خارجية، عندما يظهر المستشار الخارجي قدرة أعلى فيما يتعلق بإدارة أو تقليل المخاطر أو السيطرة عليها (Duță,2016:86). وبعد قياس المخاطر يجب على المصرف وضع حدود المخاطر والإبلاغ عنها من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تحدد المسؤولية والسلطة، وهذه الحدود يجب أن تكون بمثابة وسيلة للتحكم في التعرض لمختلف المخاطر المرتبطة بالخدمات المصرفية من

أنشطة المصرف (Sekyi&Gené,2017:35). وتعد هذه الخطوة العنصر الرئيس والمهم في إدارة عملية المخاطر ويمكن أن تعتبر عملية تحديد وإزالة المخاطر أو الخسائر التي يمكن أن تحدث في المصرف. ويمكن عدها طريقة لتقليل مخاطر المصرف إلى مستويات مقبولة، (العنزي والدليمي، 2015:579).

5. مراقبة المخاطر Monitoring Risks

ان عملية مراقبة المخاطر هي الخطوة الاخيرة من عمليات ادارة المخاطر، إذ يجب على المؤسسات وضع نظام فاعل للمعلومات الإدارية بهدف مراقبة مستويات المخاطر وتسهيل المراجعة في الوقت المناسب لحالات المخاطر والاستثناءات. وينبغي أن تكون تقارير المراقبة متكررة وفي الوقت المناسب ودقيقة وغنية بالمعلومات (Fentaye,2017:7). لذا فإن مراقبة المخاطر تستخدم للتأكد من أن إدارة المخاطر تتماشى مع الممارسات الداخلية لأن المراقبة المناسبة للمخاطر تساعد إدارة المصرف على اكتشاف الأخطاء في مرحلة مبكرة (Nigussie,2106:34). لذلك فإن مراقبة المخاطر تعد أمراً بالغ الأهمية لسببين الأول كون المخاطر عرضة للتغيير بسرعة والمراقبة مطلوبة لاكتشاف التغيير، والثاني يمكن أن توفر مراقبة للكشف عن المخاطر الجديدة، التي يمكن أن تكون بمثابة مدخلات (Zahn,2017:44). وبذلك فهي تعد مؤشراً لمعرفة مدى كفاءة أداء إدارة المخاطر مقارنة بالسياسات الداخلية للمنظمة واستراتيجيات العمل المعينة (Jaber,2020:24).

عاشراً: تجنب المخاطر Risks Avoidance

يتعين على المؤسسة اتخاذ قرار بشأن استخدام طريقة استراتيجية تستجيب من خلالها وتعالج حالات التعرض للمخاطر، إذ أن الهدف من وضع استراتيجية دقيقة لعلاج المخاطر هو تقليل المستوى المتوقع للمخاطر غير المقبولة عن طريق خيارات إدارة المخاطر الفاعلة (العنزي والدليمي، 2015:579)، ويكون تجنب المخاطر بالطرق الاتية:

1. التوريق Securitization

ويشير التوريق إلى تجميع وبيع الموجودات غير السائلة للمصرف المدعومة بالأوراق المالية على وجه التحديد لغرض توفير التمويل (البناء وحמיד، 2020:215)، فالتوريق يمثل الممارسة المالية لتجميع أنواع مختلفة من الديون التعاقدية مثل الرهون العقارية السكنية والرهون العقارية التجارية، وتدفع الأموال

النقدية المحصلة من الأدوات المالية الأساسية للأوراق المالية إلى مختلف المستثمرين الذين لديهم أموال مقدمة مقابل هذا الحق (Chen,2018:17). وأن التوريق يمكن أن يخلق قيمة للمصارف من خلال تخفيض كلفة رأس المال. وقد يكون سبب ذلك أن عملية التوريق تنقل الموجودات منخفضة المخاطر من الميزانية العمومية وتقلل من مقدار الضمانات عالية الجودة المتاحة للمقرضين الحاليين (Lemmon,et al,2014:10)

2.التنوع Diversification

ويمثل التنوع استراتيجية مصممة لتقليل المخاطر من خلال الجمع بين الاستثمارات المختلفة وتنوع المكاسب من خلال التحويل إلى أنواع أخرى من الدخل (عدا الفوائد) في إيرادات المصرف وتقليل تقلب أرباحه (Kipleting,et al,2016:102). ويمثل التنوع استراتيجية لإدارة المحفظة من خلال الجمع بين الموجودات المتنوعة من أجل تخفيض المخاطر العامة المرتبطة بالمحفظة الاستثمارية. وأن تنوع الموجودات كمبدأ أساسي للاستثمار السليم الهدف منه تحقيق الإيرادات (Mutega,2016:2). لذلك، فإن معظم المصارف التي تنوع استثماراتها يمكنها زيادة أرباحها وأدائها العام، وهذا يتطلب من المؤسسات المالية بالاستثمار في مجموعة من الموجودات المترابطة بشكل سلبي لأن ذلك يزيد من الإيرادات ويقلل الخسائر (Rop, et al,2016:104).

3.التحوط Hedging

ويمثل التحوط أسلوب لتقليل المخاطر من خلال ادارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف عن طريق التخلص أو الاستحواذ أو التشغيل للحفاظ على هامش الربح (Wanga,2017:40)، ومن بين استراتيجيات التحوط المشتقات، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة، والعقود الآجلة. ويصنف التحوط من حيث الزمن إلى التحوط الفوري والتحوط الاجل ومن حيث الشمولية التحوط الكلي والتحوط الجزئي ومن حيث المخاطر تحوط اسعار الفائدة وتحوط اسعار الصرف وتحوط اسعار السلع (Dam,2012:11). إذ يستخدم التحوط لتقليل مخاطر وضع السوق النقدي، وبشكل عام التحوط يمثل الإجراء الذي يتخذه المشتري أو البائع لحماية أعماله أو موجوداته نتيجة التغير في الأسعار، أي إنه إجراء لتقليل عدم اليقين في تقلبات قيمة المحافظ المالية، والهدف من التحوط لتقليل التباين في محفظة الموجودات حيث تكون المحفظة ذات مخاطر منخفضة (Krollner,2011:40).

4. التأمين Insurance

ويمثل التأمين عقد بين المؤمن له وشركة التأمين حيث يتضمن العقد قيام شركة التأمين بدفع تعويض عند تعرض الزبون الى أي نوع من المخاطر (السعيدي، 2016: 67). تهدف استراتيجية التأمين المصرفي إلى البيع العابر لمنتجات التأمين لزبائن المصرف (Ricci&Fiordelisi, 2012: 6). والتأمين في المصارف قد يكون شاملاً لجميع الاعمال المصرفية ضد مخاطر السرقة أو التزوير أو الاحتيال، من أجل نقل هذه المخاطر الى شركات التأمين، أو يكون التأمين فقط ضد مخاطر الائتمان حيث يتعاقد المصرف مع شركة التأمين ويقوم المصرف بدفع أقساط التأمين مقدماً عند التعاقد وتقوم شركة التأمين بدفع مبلغ القرض عند تعثر العميل عن التسديد وهي تتولى متابعته (حسين و ارحيم، 2017: 509). بناءً على ما تقدم يرى الباحث أن المصارف تتعرض للمخاطر بشكل مستمر ومتكرر نتيجة قيامها بأعمالها التقليدية، واحتمالية حدوث الخسائر في هذه الاعمال هو امر وارد جداً، لكن من خلال ادارة المخاطر يمكن تقليل تلك الخسائر، وذلك بهدف السيطرة على المخاطر وتقليلها من خلال التعرف على انواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف والعمل على تحديد حجم هذه المخاطر واستخدام الاساليب والطرق التي تمكن من نقلها الى جانب بعيد عن المصرف.

خلاصة ما تقدم من هذا المبحث فقد قام الباحث بالتطرق الى ادارة المخاطر من حيث المفهوم والاهمية وانواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف فيما ركزت الدراسة على مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر سعر الفائدة، كذلك عرض المؤشرات والقياسات والتي تستخدم في الجانب التطبيقي لقياس المخاطر المصرفية، بالاضافة الى تقديم عرض حول اهم الخطوات والمراحل من ادارة المخاطر وطرق تجنب المخاطر. سيناقتش في المبحث اللاحق أهم الجوانب الرئيسية للسيولة المصرفية.

المبحث الثاني

السيولة

يهدف هذا المبحث الى مناقشة الاجزاء الرئيسية في موضع السيولة عبر تقديم عرض مفصل لمفهوم السيولة ، ومكوناتها واهميتها ومحدداتها وادارتها ومؤشرات قياسها ومخاطرها.

أولاً: مفهوم السيولة وطبيعتها **Concept and Nature of Liquidity**

تعد السيولة المصرفية وإدارتها الفاعلة أمراً بالغ الأهمية لضمان بقاء المؤسسات وازدهارها ومنها المصارف. أن الوظيفة الأساسية للمصارف هو قبول الودائع وإقراضها، لذلك تقوم المصارف بتحويل تدفقات قصيرة الأجل إلى موجودات طويلة الأجل، ومن ثم عرض المصارف لخطر السيولة. وهذا في حال كان هناك جزء كبير من المودعين يطالب بودائعهم بنفس الوقت، مما يضطر المصرف إلى تصفية موجوداته غير السائلة بسعر غير ملائم أو الاقتراض بتكاليف مرتفعة نتيجة نقص السيولة (Botoe,2012:8)، ولغرض أن يكون المصرف سائلاً لا يبد من مطابقة التزاماته بمصادر التمويل التي يمكن الحصول عليها، وهذا يتطلب من المصرف الذي يعتمد على مصادر تمويل قصيرة الاجل ان يمتلك موجودات سائلة تمكنه من مواجهة قلة مصادر التمويل، حيث يمكن بيع الموجودات حسب الحاجة لتغطية أي خسارة في التمويل، اما المصارف الاقل امتلاك للموجودات السائلة فهي في الغالب تعتمد على مصادر تمويل طويلة الاجل ولا تعتمد على مصادر التمويل القصيرة الاجل، وفي الغالب نجد تلك المصارف تتمتع بسيولة جيدة على خلاف المصارف التي تعتمد على مصادر تمويل قصيرة الاجل مثل الديون أو الودائع قصيرة الأجل (Datey&Tiwari,2014:900)، وتعمل المصارف على الحفاظ على السيولة الكافية من أجل أداء التزاماتها اليومية بكفاءة مثل تلبية طلبات المودعين أو سحباتهم وتسوية الالتزامات وتوفير الأموال عندما يسحب المقرضون تسهيلات ائتمانية. ومع ذلك، تعرض المصارف نفسها لمثل هذه المخاطر التي من الممكن ان تنتقل الى المصارف الاخرى. لذا تعد السيولة ذات أهمية قصوى لكونها مسؤولية أساسية للمصارف (Leykun,2016:47).

أن احتياجات السيولة بنفس الوقت تمنع المصرف من استثمار جميع أمواله النقدية، لأن المصرف ينبغي أن يحقق مقدار من الربح على خدماته المصرفية وفي الوقت نفسه يحتفظ بمقدار من الأموال النقدية السائلة لتلبية جميع التزاماته الآتية، ولا شك ان هناك تضارب بين الاثنين وتحقيق التوازن بينهما يعد امرا غاية في الأهمية (Molla,2017:18).

ثانياً: تعريف السيولة Definition of Liquidity

ذكرت العديد من الدراسات والكتاب والباحثين السيولة من وجهات نظر مختلفة، ومن بين هذه التعاريف سوف يرد تعريف السيولة بما يتناسب مع هذه الدراسة.

تعرف السيولة هي النقد الجاهز أي صافي التدفق النقدي، أو هي سيولة المصرف أي الاموال التي يمتلكها المصرف والمتمثلة بالنقد وشبه النقد المتوفرة بالوقت المناسب (المطيري والاسدي، 2016: 104).

وعرفت السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة (Abrokwa&Nkansah,2015:158) كذلك عرفت بأنها الموجودات المتداولة التي ينبغي أن تكون إدارتها بكفاءة لحماية المصرف من مخاطر عدم السيولة (Girma,2018:20).

وعرفها (Edem,2017:148) و (Nure,2019:4) تعني احتفاظ المصرف بجزء من موجوداته على شكل سائل وبدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة المتطلبات المختلفة مثل السحب على الودائع المفاجئ من قبل المودعين، أو توفير الخدمات المطلوبة من قبل العملاء بهدف تحقيق أكبر قدر من الربح، ولأغراض هذه الدراسة يمكن تعريف السيولة وفقاً لرأي الباحث هي قدرة المصارف على توفير الاموال التي تحتاجها في الوقت المناسب لغرض الوفاء بالالتزامات والقيام بالأعمال المصرفية، ويعتمد ذلك على مدى قدرتها من توفير تلك الاموال سواء من الاقتراض أو من خلال سهولة تداول الأوراق المالية التي تمتلكها بمعنى مدى سهولة الحصول على تمويل من خلال طرح الورقة المالية، وهذا الوصف للسيولة يتماشى مع تعريف السيولة التي ذكرتها دراسة كل من (Abrokwa&Nkansah,2015) ودراسة (المطيري والاسدي، 2016)، وهذا يعني أن المصارف تكون سائلة بما لديها أموال عندما تحتاجها بشكل خاص لتلبية احتياجات السحب لعملائها.

ووفقاً لذلك يرى الباحث أن المصارف تميل إلى الاحتفاظ بأموال سائلة لأربعة أسباب أساسية: الأول هو لتلبية أي متطلبات الاحتياطي القانوني التي قد تفرضها البنوك المركزية أو السلطات. السبب الثاني هو توفير الدفع مقابل الخدمات التي تقدمها المصارف. السبب الثالث هو تلبية طلبات السحب المتوقعة من قبل الزبائن. وأخيراً، السبب الرابع هو تلبية الزيادات المتوقعة في الطلب على القروض.

ثالثاً: مكونات السيولة Liquidity Components

يمكن تصنيف مكونات السيولة المصرفية حسب سرعة توفرها وحسب الزامها القانوني الى الاتي:

1. الاحتياطيات الاولية Initial Reserves

وهي تشتمل هذه الاحتياطيات على الموجودات التشغيلية التي يتمتع بها المصرف وكما قسمها (سلمان و صالح، 2021: 6) الى ما يأتي:

أ. النقد في الصندوق Cash in Hand

ويشمل النقد بالعملة المحلية والاجنبية بالإضافة الى المسكوكات الذهبية. وتحتفظ المصارف بهذا لتلبية طلبات الزبائن من السحوبات بالإضافة لتغطية العمليات المصرفية الاخرى وغالباً ما يكون هذا النوع من السيولة منخفض نسبياً لأن المصارف لا ترغب بالاحتفاظ بالأموال عاطلة لديها دون ان توظفها لتدر عليها دخلاً فضلاً عن ان وجوده يمثل خطر بسبب امكانية تعرضه الى السرقة (ظاهر والخنيسة، 2015: 339).

ب. ودائع المصرف لدى البنك المركزي Deposits with the Central Bank

تنص القوانين الخاصة بالعمل المصرفي على الزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة من موجوداتها النقدية لدى البنك المركزي تعرف بأسم الاحتياطي النقدي الإلزامي أو القانوني، إن هذا النوع من الودائع لا يحقق أي فوائد للمودع (المصرف التجاري) ولكن في حالة زيادة ودائع المصرف التجاري عن النسبة المفروضة من قبل السلطة النقدية فسوف يقوم البنك المركزي بدفع فوائد فقط على الاحتياطيات الإضافية على النسبة المشروطة (طابي، 2017: 8)

ت. ودائع المصرف لدى المصارف الاخرى Deposits with Other Banks

ويعد هذا النوع من الودائع جزءاً من السيولة النقدية التي يحتفظ بها المصرف لدى المصارف الاخرى المحلية لغرض عمل مقاصات الشيكات والتسويات المصرفية وتحويل الديون، ويزداد حجم هذا النوع من السيولة بسبب عدم امكانية المصرف تشغيلها أو توظيفها بفرص استثمارية (الاسلام، 2017: 7)

ث. شيكات تحت التحصيل Checks Under Collection

وتتمثل بالصكوك المسحوبة على المصارف الاخرى لحساب المصرف ولم تسلم قيمتها بعد (أحمد، 2013: 304).

ج. الودائع الخارجية لدى المصارف الأجنبية Deposits with Foreign Banks

ويقصد بها جميع الودائع التي تودعها المصارف المحلية لدى المصارف الأجنبية خارج البلد، ويشترط بذلك نسبة معينة تحددها السياسة النقدية (الموسوي، 2016: 63)، وهذه الاحتياطات الأولية واجزاء السيولة النقدية تنقسم الى نوعين وفقاً لإلزامها القانوني الى ما يأتي:

1.1 الاحتياطات القانونية Legal Reserves

وتشتمل على النقد وشبه النقد الذي يحتفظ به المصرف طبقاً للقوانين الصادرة من البنك المركزي. فالنقد يعد من هذه الاحتياطات ويشتمل على النقد في الصندوق والنقد لدى المصارف وودائع لدى البنك المركزي. أما المبالغ شبه النقدية فتشكل الاحتياطات الثانوية التي تمثل استثمارات قصيرة الاجل مثل حوالات الخزينة والسندات الحكومية. وهذا الجزء من الاحتياطات له فوائد للمصرف تمثل بيئة وقائية للسيولة وكذلك تحافظ على سلامة مركزه المالي وتساعده على الايفاء بالتزاماته في مواعيد الاستحقاق مما ينعكس على زيادة ثقة السلطات المختصة والزبائن والمتعاملين بقدرة المصرف على المحافظة على الودائع وتوظيفها بالشكل الجيد الخالي من المخاطر والمدر للأرباح (عتروس، 2015: 9)

2.1 الاحتياطات العامة General reserves

وهي تشمل النقد وشبه النقد التي يحتفظ بها المصرف ليس تطبيقاً للقوانين واللوائح الصادرة من السلطة النقدية بل يحتفظ بها بناءً على سياسته المصرفية أو رغبته بذلك (فليح، 2020: 39).

2. الاحتياطات الثانوية Secondary reserves

وهي عبارة عن موجودات تدر عوائد على المصرف وتشتمل على الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة التي يمكن تحويلها الى نقد بسبب قابليتها العالية إلى التحويل. إن هذه الموجودات تحقق فوائد عدة للمصرف، على سبيل المثال، انها تستوعب الفائض من الاحتياطات الأولية بالإضافة الى تحقيق الارباح. وتتكون من جزئيين، الجزء الاول يسمى الاحتياطات الثانوية القانونية والتمثلة بحوالات الخزينة والسندات الحكومية. وينشأ هذا الجزء من الاحتياطات عندما تلجأ الحكومة الى الاقتراض من المصارف لحاجتها الى الاموال لسد حالة العجز في الاموال. أما الجزء الثاني فيتحدد بالاحتياطات الإضافية التي تستند الى سياسة المصرف نفسه التي يلجأ اليها وقت الحاجة (الوافي ، 2013: 14).

وتشتمل هذه الاحتياطات على عدد من الأدوات من أهمها: اذونات الخزانة² و اتفاقيات اعادة الشراء والاوراق التجارية والقبولات المصرفية (يعقوب، 2017: 13). وهناك مجموعة من العناصر التي ناقشها (كاظم، 2014: 62) يمكن للمصرف الحصول على السيولة من خلالها وهي بيع الاواق المالية والقروض والفوائد والودائع لدى المصارف الاخرى واصدار شهادات الايداع والقروض من البنك لمركزي والمصارف الاخرى.

رابعاً: اهمية السيولة Importance of Liquidity

هنالك العديد من الدراسات التي ذكرت اهمية السيولة المصرفية ومن بين تلك الدراسات، (Mohamad,et al,2013:254) و(العقاد، 2014: 70) (كاظم، 2014: 58) و (عاشور، 2014: 28) التي لخصت اهمية السيولة في الاتي:

1. تعد أحد الاهداف الاستراتيجية المصرفية التي تسعى الى تحقيق الربح والاستمرارية والنمو للمصرف.
2. تعمل على اكتساب المصرف الثقة لدى المتعاملين معه وبالتالي خلق السمعة الجيدة.
3. تعمل على توفير التمويل المطلوب سواء للمقترضين او المودعين وبالتالي انخفاض كلفته.
4. تمكن المصرف من استغلال جميع الفرص المتاحة للاستثمار وتحقيق الارباح وعدم ضياعها.
5. مواجهة الظروف الطارئة والازمات التي تتطلب وجود سيولة نقدية.
6. تجنب البيع الاجباري لموجودات المصرف.
7. تجنب لجوء المصرف الى الاقتراض من قبل البنك المركزي.

ويرى الباحث وفقاً لما سبق أن السيولة المصرفية ذات اهمية بالنسبة للمصارف التجارية، حيث تلتزم المصارف بالاحتفاظ بنسب السيولة القانونية المفروضة من قبل السلطة النقدية التي لا تقل نسبتها عن ادنى من التزاماتها لمواجهة المتطلبات المترتبة عليها. بالاضافة الى ما يتطلب الامر من ضرورة تقدير احتياجات السيولة المطلوبة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلف وغيرها من التسهيلات، مما يجعل المصرف أكثر سيطرة واكل عرضة عن الاضطرار الى التصفية الاجبارية لبعض موجوداته، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر السيولة.

² : اذونات الخزانة: هي ادوات دين قصيرة الاجل تصدرها الحكومة لغرض الاقتراض، وتتراوح فترة استحقاقها بين ثلاثة اشهر واثنا عشر شهراً (صوالحي والشريف، 2011: 255)

ثالثاً: أبعاد السيولة Dimensions of Liquidity

تعتمد السيولة لأي موجود على أبعاده بحيث قد لا يكون الموجود بالضرورة سائلاً وفقاً لبُعد ما حتى لو كان سائلاً وفقاً لبُعد آخر. يمكن تسمية الموجود الذي يتداول بشكل متكرر بأنه موجود سائل ولكن قد يتداول هذا الموجود بكميات صغيرة، ومن ثم تكون له خصائص غير سائلة. لذا فإن مقاييس السيولة ذات الأبعاد المختلفة تكون مترابطة مع بعضها بشكل كبير (Díaz&Escribano, 2020:3). ويمكن تلخيص اهم تلك الابعاد بالاتي:

1. الكلفة Cost

الكلفة هي الثمن الذي يتعين دفعه من أجل تنفيذ الصفقة مثلاً شراء موجود من الموجودات او بيعه. وتحدد كلفة التداول للموجودات عن طريق تحديد العمولات والضرائب. ويمثل الفرق بين العرض والطلب ارتفاع و انخفاض الكلف المتضمنة دخول السوق في البيع والشراء المتزامن للموجودات، أي الفرق بين السعر الذي يرغب به المشتري شراء ورقة مالية والسعر الذي يرغب به البائع بيع ورقة مالية (Ametefe,2016:4).

2. عمق السوق Market Depth

يقيس العمق حجم الموجودات التي يمكن تداولها بأسعار العرض والطلب المحددة (Olbrys& Mursztyn,2019:309)، ويوضح عمق السوق بشكل أساس مستوى العرض والطلب للموجودات المالية المتداولة في السوق المالية، كمقياس أساس يشار إلى هذا البعد من خلال عدد الموجودات المتاحة بسهولة للتداول الفوري بسعر شراء أو بيع معين. ومن ثم يشير حجم الموجودات الأكبر إلى سيولة أعمق في السوق، ويعد هذا المعيار مهماً بشكل خاص للصفقات الكبيرة لأن عمق السوق هو مؤشر على قدرة السوق على استيعاب المعاملات السوقية (Muktiyanto, 2015: 22)

3. الوقت Time

يشير هذا البعد إلى سرعة تنفيذ الصفقة بحجم معين في وقت معين. ويمكن استخدام حجم التداول ونشاطه خلال فترة محددة لقياس هذا البعد. من هذا المنظور فإن زيادة حجم التداول وقيمه وتكراره يعكس سيولة أفضل في السوق (Díaz & Escribano, 2020: 3).

إن أبعاد السيولة تكون منفصلة ولكنها مرتبطة بشكل بديهي، إذ توفر الأسواق العميقة كلف أقل وسرعة أعلى للمعاملات، بينما تتطلب الأسواق الضحلة كلف معاملات أعلى وسرعة أقل (Trang,2013:6).

ويرى الباحث وفقاً لما سبق أن تحويل الموجود الى نقد يتطلب وجود سوق نشط واكثر فاعلية، وعدم وجود كلف باهظة على دخول السوق واجراء بيع صفقات بيع الموجودات، بالاضافة الى ذلك يتطلب وجود سوق كبير قابل لاستيعاب المتعاملين ويتمتع بإمكانيات حديثة ووسائل تواصل متطورة حتى تسهل على المتعاملين بيع الموجودات والحصول على السيولة بأسرع وقت.

رابعاً: الحاجة الى السيولة وخلق السيولة Need for Liquidity and Liquidity Creation

تلعب الموجودات السائلة دوراً بالغ الأهمية في المصارف التجارية لأنها تعمل إلى حد كبير بالأموال المقترضة من المودعين في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل. إذ تمكن السيولة الكافية المصرف من مواجهة ثلاثة أنواع من المخاطر، الأول هو مخاطر التمويل، والثاني فشل المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم، والخطر الثالث الوفاء بالالتزامات وقت استحقاقها (Ibe,2103:40).

وتمكن السيولة المصرف من إيجاد أموال جديدة لغرض مواجهة الزيادة المفاجئة في الاقتراض بموجب خطوط ائتمان متفق عليها أو القدرة على القيام بإقراض جديد عند الرغبة. إن وجود سيولة كافية للوفاء بجميع الالتزامات وفي جميع الأوقات بأسعار الفائدة العادية في السوق أمر لا غنى عنه لكل من المصارف الكبيرة والصغيرة، فضلاً عن ذلك تعد القروض والسحب على الودائع وراء حاجة المصرف الى السيولة، على اعتبار الطلب على القروض وسحب الودائع يختلف باختلاف معدل الفائدة (الاسلام، 2017: 12).

إن خلق السيولة يعد مؤشراً لتجاوز الأزمة المالية التي يمر بها المصرف، التي يمكن أن تؤثر على الاداء المالي له ومن ثم على قيمته السوقية بسبب المخاطر العالية المترتبة على عملية خلق السيولة. هذا يعني أن المصارف تولد أكبر نسبة من أموالها من مصادر قصيرة الأجل بسبب قلة كلفها، بهدف توفير التمويل طويل الاجل للمقترضين (Fola,2015:19-20). وعليه أن المبرر لخلق السيولة هو أن المصارف قد تعاني من شحة السيولة مما يدفعها لخلق السيولة عندما يطلب المودعون سيولة في وقت غير مناسب مما قد يجبر المصارف على التصفية المبكرة لموجوداتها غير السائلة (Bilal,2016:547Salim&). لذلك، فإن عملية خلق السيولة تمثل تحويل مطلوبات المصرف غير السائلة الى موجودات سائلة أو تمويل الموجودات غير السائلة بمطلوبات سائلة لتوفير السيولة للعملاء (Sahyouni&Wang,2019: 3).

خامساً: محددات السيولة Liquidity Determinants

تصنف محددات السيولة إلى داخلية وخارجية وستناقش فيما يأتي تباعاً:

1. المحددات الداخلية Internal Determinants

تشتمل المحددات الداخلية على جوانب عدة منها:

1.1 نمو القروض Loan Growth

يمثل الإقراض النشاط التجاري الرئيس لمعظم المصارف التجارية، وعلى هذا الأساس فهو أحد أكبر مصادر المخاطر على سلامة المصرف. ويتأثر مقدار السيولة التي تحتفظ بها المصارف بشدة بالطلب على القروض والسلف (El Khoury,2020:62). فإذا كان هناك طلباً منخفضاً للحصول على القروض، فإن المصرف يميل إلى استيعاب الموجودات السائلة الإضافية بينما إذا كان الطلب على السلف مرتفعاً فإنه يميل إلى الاحتفاظ بعدد أقل من الموجودات السائلة، وعلى هذا الأساس فإن نمو القروض يؤثر سلباً على سيولة المصرف (Nguyen&VO,2021:702)

2.1 كفاية رأس المال Capital adequacy

يمثل رأس المال الأموال الخاصة بالمصرف، التي تتكون من رأسمال المساهمين والأرباح المحتجزة (Palamalai&Saminathan,2016:46). إن المصارف ذات نسبة رأسمال عالية تكون أكثر قدرة لمواجهة مخاطر السيولة، بالإضافة إلى امكانياتها بالقيام بالمشاريع المعروضة امامها، بالمقارنة بالمصارف التي تمتع بنسبة رأسمال ضعيفة (Mazreku et al,2019:93).

3.1 جودة الموجودات Asset quality

تعد جودة الموجودات أحد العوامل المؤثرة في سيولة المصرف. وتحدد جودة القروض المصرفية جودة الموجودات الجيدة الضرورية لتراكم السيولة، على اعتبار أن جودة الموجودات ترتبط سلبياً بالسيولة فزيادة نسبة جودة الموجودات تعني زيادة القروض الممنوحة من قبل المصرف، ومن ثم انخفاض نسبة السيولة في المصرف (Morina&Qarri,2021:231). وهذا مايفسر عنصر مخاطر الائتمان الملازم الذي يتماشى مع فرضية الإدارة السيئة التي تنص على أن إدارة الائتمان الضعيفة تؤثر على السيولة من خلال القروض المتعثرة (Ahmad& Rasool,2017: 48).

4.1 حجم المصرف size of the bank

يتجسد حجم المصرف بإجمالي الموجودات لديه التي تمثل القدرة العامة له على القيام بوظيفته كوسيط. ويساهم حجم المصرف بشكل إيجابي بمستويات السيولة لديه باعتبار أن المصارف الكبرى أكثر استقراراً مقارنة بالمصارف الأصغر (Hasanovi&Latic,2017:14). إن المصارف الكبيرة عادة ما تتمتع بقدرة أفضل على مقاومة صعوبة مشكلة السيولة (Diep&Nguyen,2017:238)، إذ كلما زاد حجم المصرف كانت قدرته على تعبئة الأموال في عمليات السوق المفتوحة أفضل وانخفضت كلفة الأموال (Moussa,2015:252).

5.1 القروض المتعثرة Bad Loans

تمثل نسبة القروض المتعثرة مدفوعات أصل الدين أو الفوائد التي لم تحصل في تأريخ استحقاقها بسبب تعثر المقترضين من المصارف، مما قد يزعزع ثقة المودعين وزيادة مشاكل السيولة (2019:94)، (Mazreku).

6.1 كلفة الفرص البديلة Opportunity Cost

تُعرّف كلفة الفرصة البديلة بأنها قيمة "الفرص الضائعة في اختيار إحدى النفقات على النفقات الأخرى". قد لا تستخدم المصارف مواردها الشحيحة في أفضل استخدام، وذلك بسبب عدم كفاءة السوق (Zhao,et al ,2015:1). وأن حجم احتياطي السيولة يجب أن يعكس كلفة الفرصة البديلة للعائد المفقود من الاحتفاظ بالموجودات السائلة بدلاً من القروض (Molla,2017:12)، كذلك، أن تحديد احتياطي السيولة الأمثل للمصرف ينطوي على المفاضلة بين التأمين الذاتي ضد مخاطر السيولة والعائدات من الموجودات غير السائلة ذات العوائد المرتفعة (Madushanka&Jathurika,2019:157).

7.1 سعر الفائدة على القروض والسلف Interest Rate on Loans and Advances

سعر الفائدة على القروض هو السعر المصرفي الذي يلبي احتياجات التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل للقطاع الخاص. عادةً ما يميز بين هذا السعر على وفق الجدارة الائتمانية للمقترضين، وأهداف التمويل وتوافر الأموال في السوق ومدة القرض ونوع الضمان وقيمتة وعلى الشروط المحددة للعقد. إذ يتم قياس سعر الإقراض المصرفي بمتوسط سعر الفائدة على الإقراض ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة على القروض والسلف إلى تشجيع المصارف على منح المزيد من القروض للعملاء لذلك فإن سعر الفائدة على القروض والسلف له علاقة سلبية بالسيولة (Assfaw,2019:129)

8.1 الربحية Profitability

تجسد ربحية المصرف القدرة على توليد إيرادات تزيد عن الكلفة فيما يتعلق بقاعدة رأس مال المصرف. وغالباً ما يكون هنالك تضارب بين السيولة والربحية، إذ إن احتياجات السيولة تمنع المصرف من توظيف كل أمواله لتحقيق الربحية، لأن المصارف بحاجة إلى أن تكون على حد سواء مربحة وسائلة. على إدارات المصارف أن تحقق دائماً التوازن بين السيولة والربحية لإرضاء تطلعات المساهمين وكذلك المتطلبات التنظيمية (Singh,2016:39).

2. المحددات الخارجية External Determinants

تشتمل المحددات الخارجية على جوانب عدة منها:

1.2 نمو الناتج المحلي الإجمالي Growth of Gross Domestic Production

إن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على سيولة المصارف. فنمو الناتج المحلي الإجمالي يعد مقياس للنشاط الاقتصادي الكلي خلال فترة الانكماش الاقتصادي (Constantin&Gabriela,2017:5). إذ يؤدي الركود أو الانكماش في العمليات التجارية إلى تقليل قدرة المقترضين على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف وبالتالي نشوء القروض المتعثرة وفي نهاية المطاف إفلاس المصارف (Morina&Qarri,2021:231). وتميل المصارف إلى التركيز على السيولة من خلال الإقراض المقيد خلال فترة الانكماش. وخلال فترة الازدهار الاقتصادي عندما يكون المناخ مؤاتياً للإقراض تقل نسبة السيولة في المصارف نتيجة لزيادة منح القروض، وهذا يؤكد وجود علاقة سلبية بين السيولة ونمو الناتج المحلي الإجمالي (Louzis,et al,2012:11).

2.1 التضخم Inflation

يمثل التضخم (INF) الارتفاع العام والمستمر لأسعار السلع والخدمات. ويؤثر التضخم على سيولة المصارف التجارية، إذ إن مركز السيولة النقدية للمصرف يخضع للتقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي، و أن معدل التضخم والتغيرات المفاجئة فيها يؤثر بشكل سلبي على أسعار الفائدة ورأس المال المصرف (Ojha,2018:80).

وارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض معدل العائد الحقيقي ليس فقط على رأس المال فقط بل على الموجودات بشكل عام، كما أن هناك بعض الدراسات التي اكدت على ان وجود علاقة إيجابية بين معدل التضخم السنوي والسيولة (Assfaw,2018:67).

3.2 هامش سعر الفائدة Interest rate margin

يمثل مقدار سعر الفائدة المبلغ الذي يدفعه المقترضون على القرض الذي يمنحه لهم المصرف. كما أنه السعر الذي يوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة على شكل نقود أو الرغبة باستثمارها في مشروعات استثمارية (Assfaw,2019:129). وهامش سعر الفائدة يمثل الفرق بين الكلفة الإجمالية التي يدفعها المقترض للمصرف وصافي العائد الذي يتقاضاه المودع على وديعته، إذ أن هناك علاقة سلبية بين هامش سعر الفائدة وسيولة المصارف إذ أن هامش سعر الفائدة المرتفع سيجبر المصارف على الإقراض أكثر وتقليل حيازتها من الموجودات السائلة (Mazreku,2019:94).

سابعاً: وظائف السيولة Liquidity Functions

ناقش باحثون عديدون وظائف السيولة ومنهم على سبيل المثال (Mohammad, et al,2020:7) و (Sakouvogui & Shaik, 2020 :3) و (Raykov, 2017: 138) و (Musiega,el at,2017:68) وفيما يأتي ملخص بأهمها:

1. تمكين المصرف من الوفاء بالتزاماته السابقة (المطلوبات) في الوقت المحدد سواء كانت رسمية أو غير رسمية.
2. طمأنة جميع الجهات ذات الاهتمام باقتصاديات المصرف لا سيما المودعين الذين يخشون المخاطرة، أن المصرف آمن وبالتالي فإنه قادر على تسديد قروضه وتلبية طلبات السحب من قبل المودعين.
3. تمكين المصرف من تجنب البيع غير المريح لموجوداته.
4. تجنب سوء استخدام ميزة الاقتراض.
5. تعزيز إدارة السيولة باعتبارها مكوناً أساسياً ضمن إطار إدارة مخاطر صناعة الخدمات المالية فيما يتعلق بجميع المؤسسات المالية.
6. توفر تحوطاً طبيعياً للمصارف ضد مخاطر السيولة في ظل الظروف غير المستقرة .

ثامناً: ادارة السيولة liquidity management

1. مفهوم وتعريف ادارة السيولة The concept definition of liquidity management

تشير إدارة السيولة إلى التخطيط والرقابة اللازمين لضمان احتفاظ المصرف بما يكفي من الموجودات السائلة، ولكي يقوم المصرف التجاري بالتخطيط لمركز السيولة الخاص به أو إدارته فإنه يدير أولاً مركزه المالي من خلال الامتثال للمتطلبات القانونية. في الواقع، تعد إدارة السيولة أمراً ضرورياً إذا كان على المصرف يعمل بجد لتجنب التجاوزات (Sinarti&Rahmadany,2018:80)، وتتضمن إدارة السيولة تحليلاً يومياً وتقديراً مفصلاً لحجم وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على مدار الأيام والأسابيع القادمة لتقليل المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المودعين من الوصول إلى ودائعهم في اللحظات التي يطلبونها (Triepels,et al,2021: 91).

ويرى الباحث وفقاً لذلك يمكن تعريف ادارة السيولة هي قدرة التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، والكشف عن احتمال حدوث عجز أو فائض في السيولة النقدية بما يسمح باتخاذ اجراءات لمواجهة أي خطر يحدث.

2. نظريات ادارة السيولة Liquidity management theories

تشمل ادارة السيولة نظريات عدة من أهمها ما يأتي:

1.2 نظرية القرض التجاري Commercial Loan Theory

قدم آدم سميث أول عرض منهجي للنظرية في كتابه ثروة الأمم عام 1776 . كانت تلك النظرية تسمى (بإدارة الموجودات)، التي شددت على السيولة إذ نصت النظرية على أن المصارف يجب أن تقصر موجوداتها التي تدر عليها عائد على الكمبيالات "الحقيقية" والسلف قصيرة الأجل ذاتية التصفية والطبيعة التجارية (Botoe,2012:9). ويمكن للقروض من هذا النوع ضمان استمرار السيولة للمصارف وتحقيق الأرباح، وهذا يعني أنه اكتسبت السيولة والأرباح في الوقت نفسه. وقد أكدت نظرية القروض التجارية على أن سيولة المصارف التجارية ستكون مضمونة طالما أحتفظت بالموجودات في قروض قصيرة الأجل التي ستصفي في سياق الأعمال العادية. إذ يحتاج المصرف إلى تدفق نقدي مستمر وكبير

من أجل الحفاظ على السيولة الخاصة به ولا يمكن تحقيق هذا التدفق النقدي إلا إذا كان المصرف يقتصر على أنشطته الإقراضية وفق آجال استحقاق أقصر (Nguyen,2021:700).

2.2 نظرية امكانية التحويل Transferability Theory

ان نظرية القدرة على التحويل قدمت إطاراً نظرياً جديداً يستوعب مناهجا جديدة ومبتكرة لأعمال المصارف التجارية التي من خلالها تتمكن المصارف من توفير السيولة بنقل الاستثمارات الى المحافظ الاستثمارية الاخرى. وفي ظل هذه النظرية يلتزم المصرف التجاري الذي يمارس الاقراض بالاحتفاظ بموجودات لها امكانية التحويل الى سيولة بسهولة من أجل تقليل التعرض لمخاطر السيولة (Alshatti, 2015:64)، وتبين هذه النظرية أنه يمكن للمصارف أن تحمي نفسها من عمليات سحب الودائع الكبيرة من خلال احتفاظها بسيولة على شكل أدوات ائتمانية (Nguyen,2021:700). ومن بين تلك الادوات هي الأوراق التجارية الرئيسة والقبولات المصرفية وكذلك أدوات الخزنة ومن خصائص جميع هذه الأدوات تمتعها بقابلية التسويق والسيولة العالية بسبب فتراتهما القصيرة (Nguyen,2021:700).

3.2 نظرية الدخل المتوقع Expected Income Theory

صيغت هذه النظرية على يد هوربرت فيكتور بروشانو الذي حافظ من خلالها على فاعلية القروض الآجلة التي كانت ذات علاقة بالتدفق النقدي للمقترض. وباستخدام هذه النظرية تمت تلبية متطلبات الائتمان الخاصة بالعمل التجاري بشكل جيد في ظل نظام السياسة المصرفية المتبعة، و توضح هذه النظرية بأن الدخل المتوقع للمقترض يمكن أن يحافظ على السيولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن لها بعض أوجه التشابه مع نظريات قابلية التحويل التقليدية للسيولة المصرفية لأنها تفترض أن المصارف خلال الأوقات العادية تقدم قروض للشركات التي يمكنها تسديد أقساطها في الوقت المحدد بناءً على علاقتها التاريخية مع المصرف. عل وفق هذه النظرية تسدد القروض في سلسلة من الأقساط مما يضمن تدفقاً ثابتاً للأموال للمصرف الذي يمكنه استخدامها لتغطية السيولة (Abubakar, 2016:98).

4.2 نظرية ادارة المطلوبات Liabilities Management Theory

قدمت نظرية إدارة المطلوبات من قبل Markowitz عام 1952 في سياق النمو لمواجهة المنافسة المتزايدة وهامش الربح المنخفض، والحاجة إلى تحسين كفاءة التشغيل من خلال إدارة السيولة المختصة. وتأثرت محافظ قروض المصارف التجارية بظهور النظرية الجديدة. إذ تمثل هذه النظرية واحدة

من نظريات إدارة الموجودات المهمة التي أكدت على عدم وجود حاجة لاتباع المعايير القديمة مثل الحفاظ على الموجودات السائلة والاستثمارات السائلة وما إلى ذلك، إذ يجب ان تركز المصارف مؤخراً على جانب المطلوبات في الميزانية العمومية، ولقد كانت المساهمة الأساسية لهذه النظرية هي النظر في كلا الجانبين من الميزانية العمومية للمصرف (Banafa et al,2015:27). أن نظرية إدارة المطلوبات ترى أن المؤسسات المالية تستطيع تلبية متطلبات السيولة الخاصة بهم من خلال السوق للحصول على أموال إضافية لمواجهة القروض وسحب الودائع، ويمكن تلبية المتطلبات المحتملة للأموال من خلال سيولة الموجودات وسيولة المطلوبات حيث يمكن للمصرف استخدام هذه الموجودات السائلة لتمويل أنشطته واستثماراته عندما يكون التمويل غير متوفر (Waswa et al, 2018:32).

تاسعاً: قياس السيولة المصرفية Measuring Bank Liquidity

ذكرت الابحاث والدراسات العلمية العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس السيولة المصرفية. فقد استخدمت دراسة (Balci& Ayvaz,2018:15) نسبة التوظيف التي تشير إلى النسبة المئوية لموجودات المصرف الموظفة بشكل قروض غير سائلة. وترى هذه الدراسة كلما ارتفعت هذه النسبة قلت سيولة المصرف، لأن المصرف إما يكون لديه محفظة قروض كبيرة أو يستخدم أموالاً غير مودعة. فعندما تكون نسبة القروض إلى الودائع مرتفعة نسبياً ستكون المصارف أقل ميلاً للإقراض والاستثمار، وبالتالي ستصبح المصارف انتقائية بالنسبة للائتمان الممنوح مع تطبيق معايير تؤدي إلى زيادة الائتمان مما يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة.

اما دراسة (Pushkala, el at,2018:88) فقد استخدمت نسبة السيولة القانونية، التي تقيس هذه النسبة الاحتياطيات النقدية الاولية والثانوية التي تحتفظ بها المصارف حيث كلما زادت هذه النسبة زادت السيولة لدى المصرف وقد استخدمت دراسة (العقاد، 2014: 81) نسبة الاحتياطي القانوني، حيث تحتفظ المصارف بسيولة لدى البنك المركزي بدون فائدة ونسبة معينة. وتفرض البنوك المركزية هذه النسبة على المصارف بناء على الظروف التي يمر بها اقتصاد البلد، ويجب على المصارف الالتزام بها. وفي الدراسة الحالية سوف يستخدم مؤشري السيولة النقدية والسيولة السريعة التي تتناسب مع متطلبات هذه الدراسة، وتعد هذه النسب من افضل النسب لقياس قدرة المصارف على الاستجابة السريعة لمتطلباتها قصيرة الأجل، وسرعة تحويل موجوداتها إلى نقد.

1. نسبة السيولة السريعة Quick liquidity ratios

وهي تبيّن مقدرة الموجودات السائلة على تغطية المطلوبات المتداولة، والحد الامثل لها هو (1:1) أي أن الموجودات المتداولة سريعة التحول إلى نقد تغطي المطلوبات المتداولة، وكلما زادت عن ذلك اصبحت نسبة مريحة للمصرف مما يمكنه من دفع الودائع بالوقت المناسب. ويجري احتساب النسبة المذكورة على وفق المعادلة التي تطرق إليها (Alrgaibat, 2016:94) الآتية:

$$QLR = \frac{LA}{TD}$$

أذ أن :

Quick liquidity ratio = نسبة السيولة السريعة QLR

LA = الموجودات السائلة Liquid assets (النقدية Cash + استثمارات قصيرة الاجل Short-term

investments + موجودات اخرى Other assets)

TD = المطلوبات المتداولة Current liabilities (ودائع العملاء لدى المصارف Customer deposits at

banks + ودائع المؤسسات المالية Deposits of financial institutions)

2. نسبة السيولة النقدية Cash Liquidity ratio

تشير هذه النسبة الى نسبة النقد المتوفر لدى المصرف مقارنة بحجم الالتزامات المترتبة عليه، وتكون النسبة المثلى لها هي (1:2)، أي أن الموجودات المتداولة تغطي ضعف المطلوبات المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة عن الحد الامثل لها كان افضل للمصرف وارتفاع قدرته على الوفاء بالتزاماته والعكس صحيح. وتقاس نسبة السيولة النقدية على وفق المعادلة التي ذكرها (Obeidat, et al, 2017:67) الآتية:

$$CL = \frac{\sum LaSST}{TD+LC}$$

أذ أن

CL = السيولة النقدية Cash Liquidity

LA = الموجودات السائلة Liquid assets (النقدية Cash + استثمارات قصيرة الاجل Short-term

investments + موجودات اخرى Other assets)

C = النقد ما في حكمه والذي يشمل النقد لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية الاخرى

F = موجودات مالية مقيمة بالقيمة العادلة

D = موجودات اخرى

S = الاستثمارات

TD = مجموع الودائع Total deposits

LC = قرض البنك المركزي Central Bank Loan

عاشراً: مخاطر السيولة Liquidity Risks

يناقش هذا الجزء تعريف مخاطر السيولة واسبابها ومصادرها كآتي:

1. تعريف مخاطر السيولة definition of Liquidity Risks

تعرف مخاطر السيولة على أنها احتمال تعرض المصرف إلى خسائر نتيجة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. إذ من المتوقع عليه أن الدور الأساسي للمصارف يتمثل بتحويل الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل وهذا ما يجعلها معرضة لمخاطر السيولة (3: 2014, Bonner, et al)، وعرف (عمران، 2017: 72) مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة المصرف بتمويل متطلبات الزيادة في الموجودات من دون الالتزام ببيع الموجودات المصرفية وتحويلها إلى نقد، أو اللجوء إلى الاقتراض للحصول على الأموال وبكف عالية، وتعرف مخاطر السيولة، بأنها عدم تطابق التدفقات النقدية الخارجة مع التدفقات النقدية الخارجة للمصرف، وهذا بسبب الاختلاف في تحصيل الموجودات المصرفية مع فوائدها بالوقت الذي يشهد فيه المصرف توجه بالطلب على الأموال (Tavana, et al, 2018: 2526).

ومما سبق يمكن تعرف مخاطر السيولة هي المخاطر الناجمة ن عدم توفر السيولة اللازمة عند طلبها لتلبية احتياجات المتعاملين، نتيجة عملية سحب الودائع أو عن طلب الائتمان من قبل الزبائن، وكذلك عند القيام بالاستثمارات الضرورية، ويتوافق هذا التعريف مع التعريف الذي طرحته دراسة (عمران، 2017: 72).

2. أسباب مخاطر السيولة Reasons for liquidity risk

أشار (Althebeh, 2019: 5) إلى أن هنالك مجموعة من الأسباب تنتج عنها مخاطر السيولة والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

أ. صعوبة تسهيل موجودات المصرف الحالية بسبب زيادة عمليات السحب مما يجبره على تصفية بعضها بأقل من قيمتها الدفترية للوفاء بتلك الالتزامات الفورية الأمر الذي يؤثر على الربحية.

ب. بمجرد حصول العميل على الائتمان الذي يحتاجه من خلال الاعتمادات وخدمات الضمان التي تتم خارج الميزانية فإنه يظهر في الجانب الأيمن من الميزانية المتمثل بالموجودات مما يؤدي إلى مخاطر السيولة.

ت. إن حالات طلبات المودعين لسحب ودائعهم من المصرف يجبر المصرف على البحث عن احتياجاته النقدية مما يؤدي إلى الاقتراض بكلفة إضافية من البنك المركزي أو المصارف الأخرى وبالتالي زيادة الجانب الأيسر من الميزانية المتمثل بالمطلوبات.

ث. اختلاف تواريخ الإستحقاق إذ تكون تواريخ استحقاق الودائع خلال الأجل القصير غير كافية ولا تتلائم مع تواريخ تحصيل الائتمان خلال الأجل الطويل لعملاء المصرف.

ج. عدم التوازن بين التدفقات الداخلة والخارجة للمصرف

3. مصادر مخاطر السيولة Sources of Liquidity Risks

هنالك العديد من الدراسات التي ذكرت مصادر مخاطر السيولة ومن بينها (Kumar,2013:4)

و (Sekoni& Abiola,2015:15) بأن المصادر التي ينشأ منها مخاطر السيولة هي كالآتي:

أ. مخاطر العملات التي تنشأ من التدفقات النقدية الداخلة أو الموجودات المقومة بعملة واحدة وتكون تسوية الالتزامات والمطلوبات بعملة أخرى. كذلك، بالنسبة لبعض المصارف تنشأ مخاطر السيولة لأن موجوداتها مقومة بعملة ضعيفة ولكن التزاماتها بعملة أقوى لذلك عند التحويل يتولد عجز بالسيولة.

ب. تحمل المصرف كلفة التمويل أو كلفة الاقتراض لتوفير التمويل بهدف الحصول على السيولة.

ت. إن صعوبة بيع الموجودات تنشأ من عدم قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقد بقيمتها الحقيقية عند الحاجة من وقت لآخر، لذلك تصفى موجوداته أو تستخدم كضمان لأغراض الحصول عليها.

ث. صعوبة العثور على عرض تمويل مستقبلي ومريح.

ج. صعوبة أو محدودية الوصول إلى سوق المال.

ح. رفع أسعار الفائدة بسبب السياسة النقدية المتشددة.

خ. الودائع قصيرة الأجل تمثل جزءاً كبيراً من حجم الودائع مقارنة بحجم الودائع الكلي.

د. تغيير أسعار الفائدة الممنوحة على الودائع مما يدفع المودعين لطلب السحب على أموالهم.

د. هناك قدراً كبيراً من عدم اليقين بشأن حجم عمليات سحب الودائع أو تجديد القروض المُرحَّلة بين المصارف، وينطبق هذا بشكل خاص عندما يكون المصرف محل شك في الإفلاس، أو عندما يكون هناك نقص إجمالي في السيولة أو عندما يعاني الاقتصاد من صدمة اقتصادية كلية.

ر. عدم اليقين بشأن حجم الطلبات الجديدة على القروض التي سيتلقاها المصرف في المستقبل. بالتأكيد يمكن للمصرف رفض منح أي قروض جديدة لكن ذلك سيؤدي حتماً إلى خسارة فرص الربح التي يمكن أن تكون ضارة أيضاً بالمؤسسة المقترضة إذا كانت ذات طبيعة قانونية لعمليات الائتمان.

ز. العمليات خارج الميزانية مثل خطوط الائتمان والالتزامات الأخرى بالإضافة إلى ذلك فإن المواقف الهائلة التي تتخذها المصارف في أسواق المشتقات يمكن أن تولد احتياجات سيولة ضخمة خلال فترة الأزمة.

س. الاختلالات في الاقتصاد الكلي.

ش. فشل إستراتيجية العمل

وفقاً لما سبق يرى الباحث، يتعين على المصارف أن تقوم بموازنة السيولة المتوفرة لديه بين الاحتفاظ بالسيولة الضرورية والمطلوب الاحتفاظ بها، بهدف توفير السيولة القانونية الملزمة من قبل السلطة النقدية، وتوفير السيولة للزبائن المتعاملين مع المصارف، من حيث سحب الودائع بشكل مفاجئ. وبين قيامها بالاستثمارات والمشاريع المختلفة والازمة بهدف القيام بالأعمال التقليدية، بهدف تجنب المخاطر التي قد تواجه المصرف.

خلاصة ما تقدم من هذا المبحث فقد قام الباحث بالتطرق الى السيولة المصرفية من حيث المفهوم والاهمية، كذلك عرض المؤشرات والقياسات والتي تستخدم في الجانب التطبيقي لقياس المخاطر السيولة المصرفية حيث استخدم الباحث السيولة النقدية والسيولة السريعة في قياس الربحية لأسباب التي تم ايضاحها في متن المبحث سابقاً. بالإضافة الى تقديم عرض حول أهم المحددات التي تؤثر على سيولة المصرفية. وستناقش في البحث اللاحق اهم الجوانب الرئيسية للربحية.

المبحث الثالث

ربحية المصارف

يهدف هذا المبحث الى مناقشة الجوانب المعرفية لمفهوم الربحية في المؤسسات المصرفية واهميتها والقرارات المتعلقة بالربحية، ونظرياتها والمحددات الداخلية والخارجية المؤثرة بها ومؤشرات قياسها.

اولاً: مفهوم الربحية Concept of Profitability

تعد الربحية قياس نتائج سياسات وعمليات المصرف من الناحية النقدية، وانعكاس تلك النتائج في العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع وصافي هامش الفائدة (Setiyorini, 2018: 22). والتغيرات التي تحصل في الربحية يمكن أن تعزى إلى حد كبير إلى التغيرات في المخاطر التي يتعرض لها المصرف. إذ أن زيادة التعرض للمخاطر عادة ما تكون مرتبطة بانخفاض ربحية المصرف ليس بشأن حجم القروض ولكن بسبب الخسائر المتولدة منها، أي كلما زاد تعرض المصارف لمخاطر عالية كلما انخفضت ربحيتها نتيجة تلك الخسائر (Gremi,2013:19). ويحدد نجاح المصرف من خلال مدى جودة تحقيق المصرف للأرباح خلال فترة مالية، ولكي تكون المصارف مريحة فعليها تحمل مستوى معقول من المخاطر (Adeusi&Kolapo,2014:2).

ويمثل الربح القوة الدافعة ومؤشر ابقاء للمصرف إذ ان تحقيق الربح يعد هدفها أساسياً يسعى اليه. على اعتبار أن الربح يمثل الزيادة في الثروة التي يمكن توزيعها على المساهمين في نهاية المدة دون تغيير في رأس المال المستثمر (محمد وكنعان، 2014: 542). وتوفر الربحية مصدراً مهماً لحقوق الملكية من خلال الأعمال التجارية، مما يجعل المصارف آمنة أكثر وتحقق أرباحاً عالية، فضلاً عن تعزيز استقرارها المالي. لذلك تعد ربحية القطاع المصرفي مهمة على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي، وتعد أمراً حيوياً في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وتساهم في حالة النظام المالي (Sisay,2017:15). وعادةً ما تكون الأرباح بمثابة مكافأة لصاحب المشروع على استثماره، فالربح يمثل الدافع الأساسي للمؤسسات التي تمارس الأعمال التجارية لذا يحتاج كل مصرف إلى زيادة قاعدة عملائه لزيادة أرباحه (Almumani,2018:40). فالعمل غير المربح لا يمكن أن يستمر وعلى العكس من ذلك فإن الأعمال العالية الارباح تكون لديها القدرة على مكافأة أصحابها بعائد كبير على استثماراتهم. وذلك من المؤكد أن يكون السبب وراء بدء أي عمل هو تحقيق الارباح (Bashaija, 2018:42).

ولكي يستمر المصرف في الازدهار هناك حاجة إلى أن تكون أرباحه مستقرة نسبياً نتيجة توسعها ونموها بمرور الوقت، سعياً لتحقيق الأهداف التنظيمية (Yoo&Kim,2015:15985)، وبذلك فإن الربحية تعد أحد أهم المؤشرات للحكم على الوضع المالي ونتيجة أداء المصرف من قبل المساهمين والدائنين من خلال تحليل الأرباح (AbuTawelah,2020:24).

ثانياً: تعريف الربحية Definition of profitability

يعرف الربح اقتصادياً هو الزيادة الصافية الحقيقية في قيمة الثروة التي يمكن توزيعها على المساهمين في نهاية الفترة دون ان تؤثر على رأس المال (كاظم، 2017: 82). اما محاسبياً كما عرفه (Podhorska& Siekelova,2020:1) و (Do, et al,2020:374) يعرف الربح هو زيادة الايرادات الكلية على التكاليف الكلية للمشروع خلال فترة زمنية محددة، أي أنه الفرق بين الايرادات والتكاليف. اما الربحية تعرف على أنها علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح (محمد وكنعان، 2014: 542). و تشير الربحية إلى الأموال التي يمكن أن تنتجها المؤسسة بالموارد التي لديها (Niresh& Thirunavukkarasu, 2014:57). وهي مقياس فاعلية الإدارة في إدارة الموجودات ورأس المال الذي تملكه المؤسسة لتوليد الأرباح من الأنشطة التي تقوم بها خلال الفترة المحاسبية (Mahdaleta, et al, 2016:34).

و أن الربحية تمثل العلاقة بين الإيرادات والنفقات التي تنشأ باستخدام موجودات المصرف الحالية والثابتة في الأنشطة التشغيلية، حيث توضح الربحية قدرة رأس المال المستثمر على توليد الأرباح (Tamrin, et al,2017:67). كذلك تعد الربحية مقياساً للمكاسب والارباح التي تنتج او تتولد عن أي عمل أو نشاط (قاموس أكسفورد ، 2018). إذ تشير الربحية إلى الحالة التي يتجاوز فيها الايراد خلال فترة معينة النفقات المتكبدة على نفس الفترة الزمنية لغرض وحيد هو تحقيق الدخل. إذ تعد الربحية هي المؤشر الأهم والموثوق حيث يعطي توضيحاً عريضاً على قدرة المصرف على رفع مستوى الدخل (Birhanu,2018:10).

أما الفرق بين الربح والربحية، هو أن الربح يأخذ الارباح المتحققة بشكل ارقام مطلقة بدون الرجوع الى مصدر الاموال التي تحققت منها الارباح أو الاستثمارات المولدة لتلك الارباح. اما الربحية فتعد مقياس افضل وادق من عنصر الربح في الحكم على مستوى الكفاءة المالية وتقييم اداء عمل المصارف، على اعتبار أن مؤشرات الربحية بالإمكان مقارنتها مع مؤشرات الربحية للمصارف الاخرى المنافسة (كاظم، 2017: 81- 82).

ثانياً: أهمية الربحية Importance of Profitability

تأتي أهمية ربحية المصارف في الاقتصاد على المستويين الجزئي والكلي، فعلى المستوى الجزئي تمثل عاملاً محددًا ومطلوباً لأي مؤسسة مصرفية تنافسية. إذ أن كل مصرفٍ يحاول أن يحقق أرباحاً مقبولة من أجل مزاولته أعماله الخاصة وقدرته على المنافسة في الأسواق المالية. أما على المستوى الكلي فأن القطاع المصرفي المربح ينبغي أن يكون قادراً على امتصاص الصدمات السلبية الخارجية وتحقيق الاستقرار المالي (Al-Homaidi, et al,2018: 2).

وهناك العديد من الدراسات التي تكلمت عن أهمية الربحية ومن بينها دراسة (Butigan& (Benić,2017:48) ودراسة (Njokoya,2013:25) ودراسة (Abu Tawelah,2020:24) ودراسة ويمكن تلخيص أهمية الربحية وفقاً للدراسات المذكورة اعلاه بالاتي:

1. تعد الربحية مفتاحاً لمؤشر الأداء والقدرة التنافسية على المدى الطويل.
2. تمكن الربحية المصرف على البقاء على قيد الحياة والاستمرار بينما يضطر نظرائه الخاسرين لمغادرة السوق.
3. تتبع أهمية الربحية أيضاً من حقيقة ان التراكم للموارد يمكن المصرف من أن يضع أسس التوسع والتطوير من دون الاعتماد على التمويل الخارجي.
4. تعطي تصور عن العلاقة بين رأس المال مع العوامل الاخرى.
5. تعد ذات أهمية نسبية في اتخاذ القرار بما يتعلق بمعدل وحجم الربح لذلك تعد الربحية مؤشر على الكفاءة في استخدام موارد المصرف.
6. تساعد المساهمين والدائنين عند اتخاذ قرارات بشأن الاستثمار في المصرف أو الإقراض الجزئي.
7. تعد الربحية من أهم المؤشرات المالية التي توفر معلومات للسوق عن أداء المصارف.
8. تعد الربحية هدفاً أساسياً لجميع المصارف.
9. تؤدي الربحية الى تعظيم ثروة المساهمين من خلال تعظيم قيمة المصرف.
10. تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف تسير في الاتجاه الصحيح.
11. تزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين واصحاب المصلحة بالمصرف.
12. تعد ذات أهمية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
13. الربحية هي المحرك الأساسي لجميع عمليات المصرف.

14.تمثل العنصر الأول لمكافأة المستثمرين مقابل تعرضهم للمخاطر والتضحية برأس المال.

ويرى الباحث أن الربحية مهمة بشكل اساسي للمصارف التجارية، وهذا الاهتمام نابع من ان الربحية هي الهدف الرئيسي لكل مصرف ومقياس مدى نجاحها، والعامل الاساسي لتحديد توجهاتها المستقبلية، فهي العنصر الرئيسي في بيان وضع المصرف الحالي، وتعد احد الادوات المهمة التي تعتمد عليها المصارف في تقدير ادائها فيما اذا كانت ذات اداء عالي أو منخفض، بالاضافة انها تعد أداة لتقييم المصرف الحالي والمستقبلي من قبل المستثمرين.

ثالثاً: القرارات المتعلقة بالربحية Profitability Decisions

تواجه جميع المصارف الاختيار بين استخدام أرباحها في تمويل فرص الاستثمار المستقبلية أو توزيع جزء من النقد المتاح كأرباح. غالباً ما تؤدي مهمة تعظيم ثروة المساهمين للتعامل مع استراتيجية توزيع الأرباح باعتبارها مصدر قلق مهم لأن سياسة توزيع الأرباح مترابطة بشكل وثيق مع قرارات الاستثمار وقرارات التمويل (Ma,2012:1)

1: قرار الاستثمار Investment Decision

هو أحد قرارات الإدارة المالية الذي يؤثر بشكل مباشر على ربحية الاستثمار والتدفقات النقدية للمصرف في المستقبل. ويتعلق قرار الاستثمار بتخصيص الأموال على مختلف الفرص الاستثمارية التي يمكن الحصول على فوائدها في المستقبل (AbuTawelah,2020:24) ويهدف قرار الاستثمار إلى تخصيص الأموال في الموجودات طويلة الأجل كونه مربحاً في المستقبل. والقرار يحدد المزيج الأمثل من المشروعات في مجالات مختلفة بين الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل ويرى(Slehat,2020:243) أن قرار الاستثمار يتأثر بعوامل عدة من أهمها ما يأتي:

أ. مخاطر الاستثمار.

ب.قيمة المشروع الاستثماري.

ت.نوع الاستثمار.

ث.توفر الموارد المالية

ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف أنواع الموجودات بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات (محمد وكنعان، 2014: 542)

2: قرار التمويل Financing Decision

يتضمن قرار التمويل البحث في الطريقة التي تبني بها المصارف مزيجها الأمثل من الديون وحقوق الملكية لتمويل استثماراتها. ويتعلق قرار التمويل للمصرف باختيار نسبة هذه المصادر، و يحصل عليه بشكل أساسي من كل من المصادر الرسمية وغير الرسمية (Katerega, et al,2015:52). إن الغرض من قرارات التمويل هو الحصول على الأموال بأرخص كلفة، و تشمل هذه القرارات على التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل (Yulia,2017:29). إن قرار اختيار مصدر التمويل من قبل الإدارات يؤثر على الربحية حسب درجة ترتيب مصادر الأموال، التي تمكن أصحاب المشروعات من الحصول على أكبر عائد محتمل من خلال عملية توسيع الاقتراض بكلفة ثابتة (Chimaleni,2015:37).

رابعاً: توزيع الأرباح Distrebution of Profits

عندما يحقق المصرف ربحاً يكون لديه خياران رئيسان لتوزيعه وهما:

1. يمكنه الاحتفاظ بالربح داخله كأرباح محتجزة والتي يمكن استخدامها لإعادة الاستثمار في مشروعات جديدة أو كجزء من الاحتياطات النقدية للاستخدام المستقبلي.
 2. يمكنه توزيع الربح على مساهميه إما عن طريق إعادة شراء أسهمه من السوق في إعادة شراء الأسهم أو عن طريق دفع أرباح للمساهمين.
- ويحدد كيفية اختيار المصرف بين هذه الخيارات من خلال سياسة الدفع (غالي، 2017: 176).
- وتنقسم الأرباح الى ما يأتي:

1. الأرباح المحتجزة Retained Earnings

تمثل الأرباح المحتجزة جزءاً من صافي الدخل الذي يحتفظ به بواسطة المصرف لإعادة استثماره بدلاً من توزيعه على المساهمين كأرباح (Ball,et al,2020:234). وتعد الأرباح المحتجزة بذلك تمويلاً داخلياً مهماً تحصل عليه المؤسسة وبأقل كلفة ممكنة (Yemi&Seriki,2018:283). و تستخدم الأرباح المحتجزة مصدراً لتمويل المشروعات الجديدة عندما تكون أسواق رأس المال ليست جيدة (Nyanamba,2018:56). إذ أن المصارف تفضل استخدام الأرباح المحتجزة وذلك لسببين رئيسيين وهما:

أولاً: يمكن للمصارف ذات الربحية العالية الحصول على الأرباح المحتجزة المرتفعة عندما يكون هناك أي عجز مالي، وهذا يعني أن المصارف تستخدم الأموال الداخلية بدلاً من التمويل الخارجي.

ثانياً: يمكن للمصارف ذات الربحية العالية أن تحصل على دخلٍ صافٍ مقبولٍ مما يؤدي الى انخفاض الديون مع ارتفاع الربحية(Chimaleni&Musiega,2015:37).

وتلعب الأرباح المحتجزة دوراً مهماً في تقييم ثروة المساهمين على المدى الطويل، فمن خلال الأرباح المحتجزة يقيس المساهمون قدرة المصارف على استخدام مبلغ الأرباح المحتجزة بفاعلية لتحسين القيمة السوقية لها، على الرغم من إن الأرباح المحتجزة لا تساهم بشكل كبير في إحداث تغييرات إيجابية في القيمة السوقية للمؤسسات مقارنة بتأثير الأرباح الموزعة (Thirumalaisamy,2020:141).

2. الأرباح الموزعة Dividends

تمثل الحصص التي يحصل عليها المساهمين على شكل نقود أو اسهم أو غير ذلك. وتحدد الأرباح الموزعة من قبل مجلس الادارة، وليس من الضروري دفع كل أرباح الأسهم للمساهمين، فهي طريقة شائعة تقليدياً لمكافأة المساهمين كجزء من الربح المتبقي للمصرف. وتهدف توزيعات الأرباح إلى تعويض المستثمرين بالعائد المطلوب (مشكور، صادق، 2018: 224). ويلاحظ أن توزيعات الأرباح تتخذ أشكالاً مختلفة من مدفوعات الأرباح لإرضاء المساهمين ومن هذه كما اوردها (Neupane,2017:16-17) الاشكال الآتية:

أ. توزيعات أرباح نقدية Cash Dividends

توزيعات الأرباح النقدية هي أحد أشكال توزيعات الأرباح التي توزع على المساهمين نقداً من أرباح المصرف.

ب. توزيعات أرباح بالأسهم Stock Dividend

إذا تصدر أسهم إضافية للمساهمين الحاليين بدلاً من توزيعات الأرباح النقدية، ويتبع المصرف العطاء المستمر لعدد من الأسهم يتم تخصيصها من قبله لمكافأة المساهمين. وتحدد حصة كل مستثمر من توزيعات الأرباح هذه بنسبة الأسهم التي يمتلكها المصرف. كذلك، يمكن أن يكون الغرض من هذه الأرباح هو إعادة الرسملة أو إعادة الهيكلة في المصرف.

ج. توزيعات أرباح بالسندات Script Dividend

تسمى توزيعات الأرباح المدفوعة بالسندات الإذنية، إذ تتمثل هذه التوزيعات بالوعد بالدفع نقداً عند الحصول على الأرباح، حيث يبرر المصرف توزيعات الأرباح كون الوضع النقدي لها ضعيف مؤقتاً ولا يسمح بتوزيع أرباح نقدية، وتحمل توزيعات الأرباح بالسندات تاريخ استحقاق محدد.

ح. توزيعات أرباح عينية Property Dividend

وهي دفع توزيعات الأرباح على شكل موجودات عينية وليس نقدًا. وتسمى أيضا توزيعات أرباح الممتلكات. يمكن اتباع هذا الشكل من توزيعات الأرباح عندما تكون هناك موجودات لم تعد ضرورية في عملية التشغيل أو المنتجات الخاصة بالمؤسسات والأوراق المالية التابعة لها هي أمثلة تدفع كتوزيعات أرباح (Kennedy,2015:17).

سابعاً: نظريات ربحية المصارف Profitability of Banks Theories

هناك العديد من النظريات التي فسرت الكفاءة المصرفية في تحقيق الربحية للمصرف وهي كالاتي:

1. نظرية قوة السوق Market Power Theory

وتتنص هذه النظرية على أن السوق يؤثر على هيكل الصناعة المصرفية وعلى أداء المصارف. وهناك جانبان يدرسا على وفق هذه النظرية، وهما أداء السلوك وقوة السوق النسبية. وعليه، عندما يكون التركيز من قبل المصرف في السوق المصرفية مرتفعاً، فإن القوة السوقية قد تؤدي إلى أرباح أعلى، إذ أن هذه النظرية تؤكد بأن الزيادة في قوة السوق تنتج أرباحاً احتكارية، أي تؤثر المصارف على أرباحها من خلال سلوك التسعير. بعبارة أخرى، أن المصارف تحدد الأسعار التي تفضلها بدلاً من عملائها، على سبيل المثال معدلات إيداع منخفضة ومعدلات قروض أعلى (Arif& Awwaliyah,2018:192).

2. نظرية الكفاءة Efficiency Theory

على وفق نظرية الكفاءة فإن المصارف هي أكثر كفاءة من غيرها في كسب المزيد من الأرباح. وتؤكد هذه النظرية إن المؤسسات الفاعلة ذات الكلف المنخفضة تكون أكثر ربحية، وهذا يفسر بأن الكلف الأقل تؤدي إلى تحسين الكفاءة وبالتالي زيادة ربحية المصرف (Syamala,2015:758) و (Wadhwa&). و تؤكد الكفاءة على الحجم بدلاً من الاختلافات في تقنيات الإدارة أو الإنتاج، ومن خلال الحجم الأكبر يمكن للمؤسسة المصرفية تحقيق أرباح أكبر (Mapororo,2018:17).

3. نظرية تحمل المخاطر وعدم اليقين من الربحية Risk and Uncertainty Bearing

Profitability Theory

وهي نظرية أخرى تتوقف عليها ربحية المصارف التجارية وتوضح أن الأرباح هي عبارة عن مكافأة ضرورية لأصحاب الأعمال لأنهم يتحملون المخاطر وعدم اليقين في الاقتصاد المتغير، وبالتالي أن الأرباح تنشأ نتيجة عدم التأكد. وتؤكد النظرية أن عدم اليقين ناتج عن التغييرات في السياسات

والقوانين الحكومية مثل الضرائب والرعاية الاجتماعية وسياسات العمل، وتندرج هذه ضمن السياسات النقدية والمالية (Ngozi& Davis,2019:259).

4. نظرية المحفظة المتوازنة Balanced Portfolio Theory

يفترض الأداء الهيكلي أن جميع المصارف تتمتع بالكفاءة نفسها في تقليل الكلفة أو تعظيم الأرباح. أن نهج هذه النظرية هو الأكثر ملائمة للربحية ويلعب دوراً مهماً في المصارف إذ يتكون رصيد المحفظة من نماذج متنوعة من الموجودات والحيازة المثلى لكل موجود في المحفظة يكون مجموع ثروة المحفظة (Kamande,et al,2016:167). يحدد مزيج المحفظة من خلال عدد من العوامل مثل معدلات العائد على جميع الموجودات المحتفظ بها في المحفظة والمخاطر المرتبطة بكل موجود وحجم المحفظة، ويمكنها ذلك من القدرة على الحصول على أقصى قدر من الأرباح الذي يعتمد على مجموعة من الموجودات والمطلوبات التي تحددها الإدارة والكلف التي يتحملها المصرف لإنتاج كل مكون من مكونات الموجودات (Tefera,2014:16).

ثامناً: محددات ربحية المصرف Determinants of Bank Profitability

تنقسم محددات ربحية المصرف إلى جزأين، محددات داخلية وخارجية. ويمكن تعريف المحددات الداخلية على أنها تلك العوامل التي تتأثر بقرارات وأهداف إدارة المصرف، في حين أن المحددات الخارجية هي تلك العوامل التي لا يمكن السيطرة عليها من قبل إدارة المصرف أي إنها تمثل أحداثاً خارج نطاق تأثير المصرف. ومع ذلك يمكن للإدارة أن تتوقع تغييرات في البيئة الخارجية ومحاولة وضع المؤسسات المصرفية للإفادة من التغيرات المتوقعة (Toufaili,2019:35). أن فهم محددات ربحية المصارف التجارية يعزز فهم كيف يمكن للمصارف في الحفاظ والوقاية ضد الخسائر وتقليل مستوى المخاطر (Kassem& Sakr,2018:77)

1. المحددات الداخلية Internal Determinants

أن المحددات الداخلية لربحية المصرف هي عوامل تتأثر بقرارات الإدارة وسياساتها. وتؤثر هذه القرارات على الربحية المالية للمصرف الناجمة عن العمليات التشغيلية التي تنعكس في الميزانية العمومية وقائمة الدخل (Ayele,2012:16).

أ. كفاية رأس المال Capital Adequacy

هي مقياس للقدرة المالية للمصرف على تحمل الخسائر، وتشير أيضاً إلى قدرة المصرف على القيام بأعمال إضافية(Ojima ,2019:261). إذ أن المصارف ذات نسبة كفاية رأس المال المرتفعة تميل إلى جني المزيد من الأرباح من خلال تحويل ميزة الأمان إلى ربح. ويوفر حجم رأس المال المرونة المالية للمصارف والمؤسسات المالية ويحدد خيارات التمويل المتاحة لها. لقد أصبح من المسلم به أن كفاية رأس المال تتعلق بشكل أكثر ملائمة بهيكل الموجودات أكثر من حجم المطلوبات(Ayele, 2012:17). لذلك، يعمل رأسمال المصرف كشبكة أمان في حالة التطورات السلبية، فالمستوى المرتفع من رأس المال قد يعكس تأثير ربحية وكفاءة العملية المصرفية، في حين أن انخفاض مستوى رأس المال قد يعكس تأثير النتائج السلبية (Nessibi,2016:4). بالإضافة إلى ذلك، تشير نسب رأس المال المنخفضة إلى وجود مخاطرة نسبية وبالتالي انخفاض ربحية المصرف على العكس عندما يكون رأس المال كبير (Gremi,2013:19).

ب.أجمالي القروض Total Loans

من الشائع أن تجد نتيجة زيادة ربحية المصرف تكون هناك زيادة في محفظة القروض وخاصةً التي تعد أكثر أماناً من مجموع الموجودات. وعادةً ما تفتقرن محفظة المصرف للقروض بمخاطر السيولة التي تنشأ عن عدم قدرته على التكيف مع انخفاض في المطلوبات أو التمويل نتيجة الزيادة في جانب الموجودات من الميزانية العمومية، وعليه فإن الزيادة في الأداء أو الربحية بسبب ارتفاع مستوى القروض تعني دخولاً أعلى من فوائد القرض (Spaseska, et al,2017:34-35).

ت.السيولة Liquidity

يتعين على المصرف أو المؤسسة المالية أن تمتلك موجودات سائلة كافية لتلبية احتياجات المودعين في أي وقت. تعطي إدارة الموجودات والمطلوبات اهتماماً كبيراً بسيولة المصرف للحفاظ على توازن العرض والطلب بين المودعين (المقرضين) والدائنين، لأن السيولة تحافظ على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في التسديد(Nanda& Panda, 2018:6). بالإضافة إلى ذلك، تؤدي السيولة المعطلة وعدم السيولة إلى نتيجة مشابهة وهي الخسارة. وتشير السيولة المفرطة إلى أن الودائع لدى المصرف تكون مرتفعة وبالتالي فإنه يفقد الفائدة التي كان من الممكن أن تجلب له ربحاً محتملاً. من ناحية أخرى، يتعرض المصرف في حالة عدم السيولة لأنشطة تمويلية غير ضرورية أو تمويل بسعر فائدة مرتفع (Madushanka&Jathurika,2019:157).

ث.حجم المصرف Bank Size

يشتمل حجم المصرف على مجموع الأموال في المصرف، مع العلم أن معظم تلك الأموال تعود للمودعين (ودائع)، بالإضافة الى رأس المال، وأن رأس المال لا يزيد في الغالب عن 10% من موجوداته. ويمكن الاعتماد على إجمالي الموجودات في قياس حجم المصرف (Yazdanfar,2013:153). على اعتبار إن إجمالي الموجودات المنتجة والمستخدمة من قبل الإدارة بطريقة مناسبة من شأنه أن يزيد من عوائد الاستثمار اي زيادة ربحية المصرف. كذلك، من الآثار السلبية للحجم أنه كلما زادت موجودات المصرف زادت صعوبة إدارته بسبب الكلف والنفقات الأخرى التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية (Obamuyi,2013:103).

ج.كفاءة الإدارة Management efficiency

أن العلاقة بين المصروفات والأرباح واضحة ومباشرة مما يعني أن ارتفاعها يعني أرباحاً أقل والعكس صحيح. فقد لا يكون هذا هو الحال دائماً والسبب هو أن المبالغ المرتفعة من المصروفات قد تتوافق مع الحجم الكبير للأنشطة المصرفية وبالتالي زيادة الإيرادات (Ojima ,2019:259).

ح. مصروفات التمويل Financing Expenses

تُعرف بأنها نسبة المصروفات إلى الدخل على أنها مصروفات التشغيل إلى إجمالي الإيرادات المتولدة. ومن المتوقع أن يكون لها علاقة سلبية مع ربحية المصرف (Sovbetov,2018:68).

خ.ودائع العملاء Customer Deposits

وديعة العملاء هي مسؤولية المصرف وهي المصدر الرئيس لتمويل المصارف. اعتبرت الودائع المصدر الرئيسي للتمويل من المصارف وهي تمثل أدنى تكلفة للحصول على الأموال. وعندما يكون لدى المصارف المزيد من الودائع يمكن لها توفير المزيد من فرص القروض للزبائن من تلك الودائع وارتفاع الفوائد وبالتالي ستكون قادرة على تحقيق أرباح أكثر في المستقبل (Islam, et al,2017: 6).

2. المحددات الخارجية External Determinants

وهي تلك العوامل التي لا تملك إدارة المصرف السيطرة عليها. وتعد العوامل الخاصة بالصناعة عوامل خارجة عن سيطرة الإدارة ولكنها قادرة لتوقع التغييرات في تلك العوامل وبالتالي الافادة من التغييرات (Kapaya,2016:103). ويمكن ذكر اهم تلك العوامل كالاتي:

أ. نمو الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product Growth GDP

أن النمو الاقتصادي هو أحد العوامل الحاسمة لزيادة ودائع المصارف التجارية لذلك ستزداد القروض المصرفية وبالتالي الزيادة في رفاهية المجتمع، مما يؤثر على نمو التجارة ومن ثم ربحية المصارف بشكل إيجابي (Shifa, et al,2019:193). وتؤثر ظروف الاقتصاد الكلي على ربحية المصرف فالنمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي له نتائج متعددة من بينها زيادة نشاط المصارف(Ally,2014:366). إذ أن الزيادة في ودائع العملاء والقروض الممنوحة تؤدي الى زيادة في هوامش الفوائد مما يؤثر بشكل إيجابي على ربحية المصرف. أما عندما ينخفض النشاط الاقتصادي ، فإن الطلب على القروض والودائع ينخفض مما يؤثر سلباً ربحية المصرف (Otieno& Nyagol,2016:122).

ب. التضخم Inflation

يمثل التضخم (INF) الزيادة في المستوى العام للأسعار الذي ينعكس في انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد المحلية، ويؤثر التضخم على سلوك أسعار الخدمات أو السلع المقدمة من قبل المؤسسات، على سبيل المثال أن توقع ارتفاع التضخم في المستقبل يدفع المؤسسات إلى التكيف عن طريق رفع اسعار خدماتها أو سلعها دون التأثير بانخفاض الطلب على تلك الخدمات أو السلع(Abugamea,2018:13). لذا فإن التضخم له تأثير على السياسة المالية والسياسة النقدية حيث ان السياسة النقدية المتشددة تبطئ النمو الاقتصادي، وبالتالي تقلل الأرباح (Kapaya,2016:104).

تاسعاً: قياس الربحية Measurement of Profitability

هناك عدد من المؤشرات التي تستخدم في قياس الربحية، منها العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي سعر الفائدة و العائد على الودائع. لكن سوف يقتصر قياس الربحية وفق مؤشرين العائد على الموجودات، والذي يعد من المؤشرات المستخدمة بشكل واسع لقياس ربحية المصرف، كونه يقيس معدل العائد على الموارد المتاحة. والعائد على الودائع الذي يقيس العائد المتولد من استخدام الودائع. على اعتبارها افضل المؤشرات لقياس ربحية الموارد التي يستخدمها المصرف.

1. العائد على الموجودات (ROA) Return on Assets

يُعرف بأنه صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الموجودات. يعكس هذا المؤشر مدى جودة إدارة المؤسسة المصرفية في استخدام الموارد الاستثمارية الحقيقية المتاحة لتحقيق الأرباح. يستخدم ROA على نطاق واسع لمقارنة الكفاءة والأداء التشغيلي للمصرف حيث يُنظر في العوائد المتولدة من

الموجودات الممولة من قبله. تُعد هذه النسبة مؤشراً على مدى كفاءة المصرف في استخدامه لموجوداته. (Iyinomen, et al,2019:155)، ويشير هذا المؤشر إلى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح بكفاءة من إجمالي الموجودات. بمعنى آخر، إنه يوضح مدى كفاءة استخدام موارد المصرف لتوليد الدخل (Susanti,et al,2020:6591). فكلما زاد متوسط العائد على الموجودات كانت ربحية المصرف أفضل. ففي حالة زيادة رأس المال المكتسب أو توزيعات الأرباح التي يحصل عليها المساهمون فسيتم جذب المستثمرين أو المستثمرين المحتملين لاستثمار أموالهم في المصرف وبالتالي تزايد الجاذبية للعديد من المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على حصة من أسهم المصرف. كذلك، إذا زاد الطلب على الأسهم فإن سعر السهم سيزداد أيضاً مع ارتفاع أسعار الأسهم تزداد أيضاً العوائد التي يحصل عليها المستثمرون من هذه الأسهم (Atidhira,2017:130). ويقترح (Almumani,2018:42) أنه يمكن قياس العائد على الموجودات باستخدام المعادلة الآتية:

$$ROA = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets} \times 100$$

أذ أن:

ROA = العائد على الموجودات

Net income = صافي الربح

Total assets = مجموع الموجودات

2. معدل العائد على الودائع (Return on Deposit (ROD)

يقيس هذا المؤشر معدل العائد على اموال المودعين، ويبين مدى قدرة المصرف على انتاج الارباح من خلال استثمار الودائع في مجالات مختلفة. يدل ارتفاع هذه النسبة على الاستغلال الأمثل للودائع في تحقيق الأرباح. ويرى (Sehrish& Saleema,2012:189) أنه يمكن احتساب صافي الربح على مجموع الودائع باستخدام المعادلة الآتية:

$$ROD = \frac{Net\ Income}{Total\ Deposits} \times 100$$

ROD = العائد على الودائع

Total assets = مجموع الموجودات

Total Deposits = مجموع الودائع

وفقاً لما سبق يرى الباحث تعد الربحية ضرورية بالنسبة للمصرف لزيادة قدرته التنافسية في السوق، وضرورة لتعظيم قيمة المساهمين بهدف زيادة ثروتهم، من خلال استخدام الموارد المتاحة للمصرف من موجودات وودائع متوفرة لديه، وذلك من خلال قرارات الادارة المناسبة المتعلقة بالتمويل والاستثمار بالمشاريع المتاحة، وخالصة ما تقدم من هذا المبحث فقد قام الباحث بالتطرق الى الربحية من حيث المفهوم والاهمية. كذلك عرض المؤشرات والقياسات والتي استخدمت في الجانب التطبيقي لقياس الربحية المصرفية حيث استخدم الباحث العائد على الموجودات والعائد على الودائع للأسباب التي توضحه في متن المبحث، بالاضافة الى تقديم عرض أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحية المصرف، سيناقش في المبحث اللاحق أهم الجوانب الرئيسية لقيمة المؤسسة المصرفية.

المبحث الرابع

قيمة المؤسسة المصرفية

سيناقش هذا المبحث مفهوم القيمة المصرفية وتعريفها، بالإضافة الى اهم انواع القيم التي يمكن من خلالها تقييم المؤسسات المصرفية، واهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس قيمة المؤسسات المصرفية، وسوف يتطرق هذا المبحث الى المحددات التي يمكن أن تؤثر على قيمة المصرف بالإضافة الى اهمية تقييم المؤسسات المصرفية.

أولاً: مفهوم قيمة المصرف bank Value Concept

يعد موضوع القيمة من أهم المواضيع المهمة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية بشكل خاص، خاصة بعد تطور الهدف الاساسي للمؤسسات الذي كان هو تعظيم الربح ليصبح في الفكر المالي الحديث هو تعظيم قيمة المؤسسة فضلاً عن تحقيق الأرباح في ظل التطورات والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (رمضان، 2014: 3). ويعد المستثمرون أن القيمة هي السبب الأساس للاستثمار في مؤسسة معينة، وأن اسعار الأسهم هي مقاييس مهمة لقياس قيمة المؤسسة المصرفية لذلك فإن القيمة المرتبطة بها مهمة بشكل كبير لكل من المستثمرين الحاليين والمرقبين في سوق الأوراق المالية (Idris & Bala, 2015: 191) على اعتبار أن قيمة المؤسسة تحدها قوة أرباحها. بعبارة أخرى، أن زيادة الأرباح أو قوتها تؤدي الى زيادة قيمة المؤسسة، بصرف النظر عن الموجودات. هناك عوامل تؤثر على قيمة المصرف منها سياسة الديون على قيمة المؤسسة المصرفية، إذ كلما ارتفع الدين ارتفع سعر السهم (Sucuahi & Cambarihan 2016: 149). ويلاحظ أن قيمة المؤسسة المصرفية تتشكل من خلال مؤشرات قيمة سوق الأوراق المالية التي تتأثر بفرص الاستثمار، ويمكن أن توفر تلك الفرص إشارة إيجابية حول نمو المؤسسة المصرفية في المستقبل وبالتالي يمكن أن تزيد من قيمتها ومن ثم فإن القيمة العالية للمؤسسة المصرفية تجعل المستثمرين يؤمنون بقدرتها بشكل كبير (Tarigan, et al, 2019: 3). وعلى صعيد تعظيم قيمة المؤسسة المصرفية يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال التنفيذ السليم لقرارات الإدارة المالية لأن كل قرار مالي يُتخذ سيكون له تأثير على القيمة. و تتكون التركيبة المثلى لهذه القرارات من قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح التي تؤثر بشكل مباشر بتعظيم قيمة المؤسسة المصرفية، على اعتبار كل سياسة أو قرار يُتخذ سوف تكون مرتبطة بعضها ببعض (Sari & Sedana, 2020: 117). ويلاحظ أن المصارف لا ترغب فقط في الحصول على حصة ربح

أكبر، بل تعمل أيضاً على تعظيم ثروة المساهمين، على الرغم من أن القيام بذلك هو هدف منطقي لها. لقد اتفق الخبراء الماليون على أن أهداف المؤسسات المصرفية فيما يتعلق بالإدارة المالية لم تعد تعظيم الأرباح فقط، بل تعظيم ثروة المساهمين، وهذا يدل على قيمة المؤسسة المصرفية تنعكس على ثروة المساهمين. وتعد قيمة المؤسسة المصرفية أحد المؤشرات المستخدمة في تقييم أدائها لأنه إذا كانت هذه القيمة عالية، فسوف يعتقد السوق أن المؤسسة المصرفية تعمل بشكل جيد ويمكن أن تضمن استدامة مصلحة المساهمين في المستقبل. ولأن المستثمرين يوظفون رؤوس أموالهم بشكل أسهم من أجل جني فوائد اقتصادية في المستقبل، لذلك كلما زادت قدرة المصرف على جني الأرباح، زادت الفائدة الاقتصادية التي يطلبها المستثمرون مما يعني أنه سيكون لها تأثير إيجابي عليها (زيادة القيمة) (Adiputra&Hermawan, 2020:326).

ثانياً: تعريف قيمة المصرف Definition of bank value

تعرف قيمة المصرف بأنها قيمة الشراء والبيع المقدرة من قبل المتعاملين الذين يتمتعون بمعلومات كاملة عنها. وتُحدد قيمة المصرف من خلال موجوداتها ومطلوباتها والهيكل التنظيمي والتكنولوجيا والموارد البشرية مع التدفقات النقدية المستقبلية (Arkan &Altan,2011:61-62)، قيمة المصرف أنها تصور المستثمرين لمستوى نجاح المصرف الذي يرتبط غالباً بأسعار الأسهم، حيث ارتفاع أسعار الأسهم يجعل قيمة المصرف عالية أيضاً، ويزيد من ثقة السوق ليس فقط في أداء المصرف الحالي ولكن أيضاً في آفاق المصرف المستقبلية (Rangkuti,et al,2019:4).

وهي الغرض الرئيسي الذي يسعى المصرف إليه هو تعظيم ثروته أو قيمته، وهذا أمر غاية في الأهمية لأنه من خلال تعظيم قيمة المصرف يعني أيضاً تعظيم ثروة المساهمين الذي يعد الهدف الرئيس للمصرف (Toni ,2020:3).

قيمة المصرف هي صورة لأدائه التي يمكن أن تؤثر على تقييم المستثمر للمصرف، من المعروف أن غاية المصرف هو تحقيق أقصى قدر من الازدهار لأصحابه من خلال تعظيم سعر السهم، لذلك تعظيم قيمة المصرف هي هدف مناسب لتوجيه قرارات الإدارة المالية، وتعظيم قيمة المصرف هو تعظيم الربح أو الدخل من خلال الأخذ في الاعتبار عوامل الخطر (Sari& Sedana ,2020:117).

وفقاً لما سبق لغرض هذه الدراسة يمكن تعريف قيمة المؤسسة المصرفية وفقاً لرأي الباحث والذي يتفق مع الدراسات المذكورة انفاً بأنها "التمن الذي يمكن تحديده في سوق نشط تعمل فيه بناءً على قيمة أسهمها المطروحة للتداول فيه والذي يعكس مقدار قوة مركزها المالي ونتيجة نشاطها مما يعطي اصحاب

المصلحة باقتصادياتها الحاليين والمرتبين تصورا واضحا عن حجم الثروة التي تمتلكها وبالتالي حجم ثروة المساهمين".

ثالثاً: أهمية تقييم المؤسسات المصرفية Importance of Bank Valuation

يعد التقييم المصرفي مهما للمساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتبين والهيئات الحكومية والإدارة والمجتمع للتأكد من سلامة وربحية الاستثمارات. ويُعد تقييم المصرف ملائماً لصانعي السياسات لأنها تدرس ما إذا كانت شفافية عمليات الإنقاذ الحكومية ضرورية. و ان تقييم المصارف يكون مهما لأنه يتعلق بنمو الأرباح واستقرار ونمو وقيمة المصرف (Dayag & Trinidad,2019: 45-46)، ويشير (Gounder & Venkateshwarlu,2017:116) أن أهمية التقييم تتمثل بما يأتي:

1. الهدف من إجراء التقييم هو معرفة ما إذا كانت إحدى الموجودات أو المؤسسات المصرفية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية أو مبالغ فيها من قبل السوق.
2. إن معرفة قيمة العمل المصرفي وفهمه وما يؤثر فيها يحدث فرقاً كبيراً عندما يحين وقت الاندماج أو البيع أو التصفية، وفي الواقع يُعد تقييم المؤسسات المصرفية مهما للعديد من الاعمال.
3. أن محاولة المستثمرين في القطاع الخاص والمؤسسات المصرفية بتقدير قيمة المؤسسة سعياً وراء عائد مرتفع ومخاطر محدودة.
4. يحتاج المدققون والاستشاريون إلى تقدير قيمة المؤسسات المصرفية للمساعدة في عمليات البيع والشراء بالإضافة إلى الأحداث الخاصة الأخرى.
5. يحتاج المدير المالي إلى معرفة مبادئ التقييم لفهم ما الذي يرفع قيمة المؤسسة المصرفية.
6. يعد التقييم مهما لعمليات الاندماج والاستحواذ وتمويل المؤسسات المصرفية وإدارة المحافظ، على اعتبار أن فهم ما يحدد قيمة المؤسسة المصرفية وكيفية تقدير هذه القيمة يكون شرطاً مهما لاتخاذ قرارات مناسبة.
7. تكون القرارات الإستراتيجية مهمة بشأن استمرار وجود المؤسسة المصرفية، ووضع مخططات على أساس خلق القيمة.
8. يعد التقييم مهما للتخطيط الاستراتيجي من أجل قياس تأثير السياسات والاستراتيجيات المحتملة للمؤسسة المصرفية على إنشاء القيمة.

9. يوفر التقييم للمساهمين حقائق وأرقام متعددة فيما يتعلق بالقيمة أو القيمة الفعلية للمؤسسة المصرفية من حيث المنافسة في السوق وقيم الموجودات وقيمة الدخل.

ثالثاً: أنواع القيمة Types of value

للقيمة انواع متعددة من المفاهيم تشتمل على ما يأتي:

1. القيمة السوقية Market value

تعرف القيمة السوقية بأنها المبلغ المقدر الذي يجب الحصول عليه من عملية التبادل في سوق الأوراق المالية، تظهر القيمة السوقية من خلال المعاملات الخاصة بالسهم المؤسسة المصرفية التي تحدث في ذلك السوق، وتختلف هذه القيمة حسب التغيرات في العرض والطلب على اسهم المؤسسة المصرفية ومقدار أرباحها المحققة ومركزها المالي، وعرفت القيمة السوقية بأنها سعر بيع الأسهم في السوق المالية مضروباً في عدد الأسهم المكتتب بها، وتكون هذه القيمة أعلى أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية للموجودات حسب طبيعة الطلب على أسهمها في سوق المال، وتعد القيمة السوقية للمؤسسة المصرفية هدفاً استراتيجياً يركز على زيادة سعر الأسهم في السوق (Jaara& Elkotayni, 2016: 157-158)، وتعرف القيمة السوقية بأنها القيمة التي تحدد بناءً على قوى العرض والطلب في سوق المال حيث تتغير باستمرار ولا تظهر في ميزانية المصرف (Lind& Nordlund,2019:303).

وهناك عوامل داخلية وخارجية عدة تؤثر وتتمثل تلك العوامل بالظروف الاقتصادية والبيئة السياسية ومعدل الفائدة ومعدل التضخم وتدفق الاستثمار المؤسسي وتأثير التغيرات نتيجة الأحداث العالمية، أما المتغيرات الداخلية فتتمثل بحجم المؤسسة المصرفية وحصتها في السوق والعائد على أرباح الاستثمار ومعدل النمو وغيرها الكثير (Kumar,2017:113). ويرى (Almumani ,2018:39) أنه يمكن قياس القيمة السوقية بالمعادلة الآتية:

$$\text{القيمة السوقية} = \text{عدد الاسهم (العادية + الممتازة)} \times \text{سعر السهم السائد في السوق}$$

ولما سبق يمكن تعريف القيمة السوقية وفقاً لراي الباحث بأنها " هي سعر بيع الاسهم وشراؤها في السوق طبقاً للعرض والطلب على تلك الاسهم"، ويتماشى هذا الوصف للقيمة السوقية مع التعريف الذي ذكر في دراسة (Lind& Nordlund,2019:303).

2. القيمة الاستثمارية Investment value

وهي عبارة عن مجموع التدفقات النقدية المستقبلية، أي ما ينتجه الموجود من عوائد خلال فترة الاستثمار، مع مراعاة عنصرين مهمين هما القيمة الاضافية للموجود التي يمكن أن تتحقق في السنوات القادمة بالاضافة الى حجم المخاطر والتغيرات التي يمكن أن تحصل في القوى الاقتصادية من تغير في اسعار الفائدة أو معدلات التضخم (بكر، 2020، 65).

3. القيمة الدفترية Book value

وهي قيمة صافي الموجودات المسجلة في سجلات المؤسسة المصرفية التي توضح قيمة حقوق المساهمين في الميزانية العمومية (Boonlert&Sen,2020:6). ويمكن الحصول على هذه القيمة من خلال استبعاد جميع التزامات المصرف من الموجودات التي تمتلكها (العبيدي، 2016: 26).

4. قيمة التصفية Liquidation value

وهي القيمة التي يمكن الحصول عليها من خلال تصفية موجود معين أو مجموعة موجودات المؤسسة المصرفية عن طريق بيعها في السوق بعد خصم جميع المصروفات المترتبة على عملية البيع. فالقيمة الصافية التي تباع بها هذه الموجودات تسمى قيمة التصفية (صابر، 2018: 47).

5. القيمة العادلة Fair Value

تعكس القيمة العادلة ظروف السوق بالاعتماد على تاريخ الميزانية العمومية التي تُحال إلى التقييم في وقت محدد، ويستند التقييم على وفق القيمة العادلة إلى افتراضات يمكن اعتبارها منطقية ومقبولة من قبل أطراف متفق عليها. وأفضل دليل على القيمة العادلة يوفر من خلال معاملات مماثلة في موجودات مماثلة في موقع وحالة مماثلة، بالإضافة الى معلومات أخرى يستند اليها عندما لا تتوفر قيم السوق (Markou& Tsitsoni,2013:24). وتعرف بأنها السعر الذي سيُستلم لبيع موجود أو تسليمه لدفع التزام بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس (Notermans, 2017:14).

6. القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added (EVA)

تعد القيمة الاقتصادية المضافة هي مقياس لتقييم الربح الحقيقي للمؤسسة المصرفية، بهدف التأكد من سلامتها وقدرتها على تعظيم قيمة المساهمين. تقدم القيمة الاقتصادية المضافة المساعدة في وضع الأهداف التنظيمية على أساس مالي لتقييم وتعظيم الثروة. وتوفر القيمة الاقتصادية المضافة معلومات مهمة بالمقارنة مع ما توفره مقاييس الربح المحاسبية الأخرى، وتوفر معلومات مهمة بما يتجاوز المقاييس المحاسبية التقليدية (Khan,et al,2012:115).

إن القيمة الاقتصادية المضافة هي أداة إدارية تسمح بقياس أداء المؤسسة المصرفية أو الاستثمار الخاص بها، وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالفرق بين إنتاج المؤسسة المصرفية واستهلاكها أو شراء السلع والخدمات من الخارج أو تدفقات عناصر المؤسسة (Tabara,2013:6).

رابعاً: قياس قيمة المؤسسة المصرفية

هناك عدد من المؤشرات التي تستخدم لقياس قيمة المؤسسة المصرفية ومن أهمها المنهج القائم على أساس الموجودات والمنهج القائم على أساس السوق و المنهج القائم على أساس التدفق النقدي المخصوم كما اوردها (Leykun,2020:18)، اما في الدراسة الحالية سوف تُقاس قيمة المصرف من خلال نموذج Tobin's Q.

نموذج توين Tobin's Q model

أقترح جيمس توين هذا المقياس عام (1969) وهو إنموذج الاستثمار الكلاسيكي الجديد إذ أن قيمة المصرف تتأثر بالعوائد المتوقعة وأسعار الفائدة (Bendle & Butt,2018:2). ويستخدم كمقياس لقيمة المؤسسة المصرفية على نطاق واسع في الدراسات الأكاديمية، لأنه يقيس قيمة امكانيات النمو المستقبلية لها. ويُقاس نظرياً على أنه نسبة القيمة السوقية للمصرف إلى كلفة استبدال الموجودات. ونظراً لصعوبة قياس كلفة استبدال الموجودات ومحدودية توافر البيانات الدقيقة في الوقت المناسب غالباً ما تستخدم القياسات البديلة المتمثلة بالقيمة الدفترية كطريقة أكثر بساطة تعتمد على المعلومات المالية والمحاسبية الأساسية التي يمكن أن تحل محل القياسات الأكثر تعقيداً (Khasawneh & Obeidat, 2016:193). ويقترح (Obeida & Khasawneh,2016:188-189) عدة استخدامات لهذا المقياس وهي:

- أ. يعد أداة تستخدم غالباً في مجالات الاقتصاد والتمويل كمؤشر لقياس أداء المؤسسات.
- ب. يستخدم في الحد من أي المشاكل بسبب قوانين الضرائب والمحاسبية، هذا لأنه يستخدم القيمة السوقية لرأس المال التي تتضمن عوامل المخاطرة والربحية في المستقبل.
- ت. يستخدم في محاولة لتفسير التنظيم المالي للمؤسسات المصرفية.
- ث. يساعد المستثمر على التقييم المستقبلي للأسواق سواء كانت جاذبة للاستثمار أم لا، وتُقيم المؤسسات المصرفية في سوق الأوراق المالية من قبل المساهمين والمستثمرين من خلال القيمة المتوقعة لزيادة عوائدها المستقبلية والمخاطر المرتبطة بها.

ج. يستخدم على نطاق واسع كمؤشر يعكس أداء المؤسسات المصرفية ومستوى المخاطر والأرباح المستقبلية الخاصة بها.

ح. يصف القيمة الموجودة في المؤسسة والمشتقة من العوائد المتوقعة وإمكانات النمو والأرباح غير الطبيعية.

خ. يستخدم أيضاً لدراسة تأثيرات قوة السوق على أداء المؤسسات خاصة عندما تفشل المعايير المحاسبية في الكشف عن هذه التأثيرات وتفسيرها.

د. يكشف عن العوائد الإجمالية من الكفاءة أو الاحتكار.

ويلاحظ أنه إذا كانت قيمة إنموذج (Tobin's Q) أكبر من قيمة الواحد الصحيح هذا يعني أن القيمة السوقية للموجودات أكبر من القيمة الدفترية للموجودات نفسها وهذا يعني أن المؤسسة المصرفية مقيمة بقيمة أعلى من قيمتها أو تساوي قيمتها الحقيقية (Ali,2014:309). أما إذا أنخفضت قيمة (Tobin's Q) عن الواحد الصحيح فهذا يدل على ان قيمة موجودات المؤسسة المصرفية مسعرة بسعر أقل من القيمة السوقية بمعنى أن القيمة الدفترية للموجودات أقل من قيمتها السوقية وهذا يعني أن المؤسسة مقيمة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية (أقل من كلفتها) (Ali, et al,2016:87).

وتُحتسب قيمة (Tobin's Q) بالصيغة التي اقترحها (Bartlett& Partnoy,2020:358)

وهي:

قيمة المؤسسة المصرفية = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الاستبدالية الاجمالية للموجودات
وأستُخدمت طريقة مختلفة جداً وأكثر بساطة من الطريقة المذكورة في أعلاه بسبب صعوبة قياس كلفة استبدال الموجودات ومحدودية توافر البيانات الدقيقة (الطائي و الجبوري،2017: 338)

$$\text{Tobin's Q} = \frac{mtv}{TABV}$$

أذ أن

$$\text{MTV} = \text{القيمة السوقية (سعر الاغلاق} \times \text{عدد الاسهم المتداولة)}$$

$$\text{TABV} = \text{القيمة الدفترية لمجموع الموجودات (الموجودات المتداولة+ الموجودات الثابتة)}$$

$$\text{قيمة المؤسسة المصرفية} = \text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} / \text{القيمة الدفترية لإجمالي الموجودات}$$

$$\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} = \text{سعر السهم العادي نهاية العام} \times \text{عدد الاسهم العادية المكتتب بها}$$

$$\text{القيمة الدفترية للموجودات} = \text{قيمة الموجودات في نهاية العام في سجلات المؤسسة المصرفية}$$

وقد أعتمد الباحث على مقياس (Tobin's Q) لقياس قيمة المؤسسة المصرفية لكونه أكثر المقاييس سهولة في الحصول على النتائج بالإضافة الى دقة النتائج وتوفر البيانات التي يتطلبها هذا المقياس فضلاً عن أنه أكثر شيوعاً من قبل الأكاديميين والباحثين.

خامساً: العوامل المؤثرة على قيمة المؤسسة المصرفية Factors Affecting Institution banking Value

يتناول هذا الجزء على أهم العوامل المؤثرة على قيمة المؤسسة وكالاتي:

1. نمو المؤسسة المصرفية Bankng Institution Growth

يجسد نمو المؤسسة المصرفية قدرتها على زيادة حجمها والحفاظ على موقفها في الصناعة والتنمية الاقتصادية العامة. ويتأثر نمو المؤسسة المصرفية بشكل أساس بعدة عوامل، خارجية وداخلية فضلاً عن تأثير المناخ الصناعي المحلي. لذا، يجب على المصارف ذات معدلات النمو المرتفعة، فيما يتعلق بالرافعة المالية، أن تستخدم حقوق الملكية كمصدر للتمويل لتجنب الكلف، الذي يتطلب من المؤسسة المصرفية دفع الفوائد بانتظام (Rangkuti,et al,2019:3). فأذا كانت المؤسسة المصرفية تهدف الى توسيع نطاق الأعمال التجارية في المستقبل القريب، فإن الإدارة تحتاج إلى استخدام استراتيجيات محددة للبقاء في السيطرة على عمليات المؤسسة المصرفية، وعادة يُشجع التوسع التجاري لأن المؤسسة في مرحلة النمو، حيث يصبح تقديم الخدمات أكبر، والحصول على الثقة الكاملة للمستثمرين والدائنين، وفرص نمو الأعمال في أماكن أخرى (Fajaria& Isnalita,2018:58).

2. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة Institution Social Responsibility

تمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المصرفية التزام الإدارة باتخاذ الإجراءات والقرارات التي من شأنها تحسين رفاهية ومصالح المجتمع والمؤسسة على حد سواء. إذ بالإضافة إلى تعظيم الأرباح تهدف إدارة المؤسسات المصرفية المعاصرة إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية بشكل متزايد. فالمؤسسات المصرفية المعاصرة ليست مسؤولة فقط عن المالكين أو المساهمين وإنما تكون مسؤولة عن جميع الأطراف (أصحاب المصلحة باقتصادياتها بما في ذلك المجتمع). ومما لاشك فيه تؤدي زيادة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تجاه المجتمع إلى تكوين صورة جيدة عنها. ويهتم المستثمرون أكثر بالمؤسسات التي لها صورة جيدة في المجتمع كون صورتها أفضل من غيرها (Tarigan, et al,2019:3-4)، على اعتبار ان قيمة المؤسسة المصرفية ستكون عالية إذا أولت اهتماماً للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتنفذ هذه الأبعاد في أنشطة المسؤولية الاجتماعية

للمؤسسات المصرفية، أن أحد الإفصاحات المطلوبة والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو الكشف عن مكافحة الفساد، إذ أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المصرفية له تأثير إيجابي على قيمة المؤسسة المصرفية (Zulvina, 2020:778).

3. حوكمة الشركات Corporate Governance

تعد الحوكمة الجيدة عاملاً مهماً في تحسين قيمة المؤسسة المصرفية. ويختلف تأثير الحوكمة من دولة إلى أخرى بسبب هياكل الحوكمة المتباينة الناتجة عن اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، وتعرف الحوكمة بأنها مجموعة من العمليات والعادات والسياسات والقوانين التي تؤثر على طريقة توجيه المؤسسة والتحكم فيها (Obradovich & Gill, 2013:3).

4. الملكية الادارية Managerial Ownership

تساعد زيادة الملكية الإدارية على اتخاذ قرارات أفضل بهدف زيادة قيمة المصرف. حيث يمكن مراقبة أنشطة المصرف بشكل مباشر من خلال الملكية الإدارية الكبيرة، على افتراض وجود علاقة طردية بين الملكية الإدارية وقيمة المؤسسة المصرفية لأن زيادة الملكية الإدارية سيكون له تأثير إيجابي على قيمة المؤسسة المصرفية لأنه مع زيادة ملكية الأسهم من قبل إدارة المؤسسة ومراقبة الأنشطة الإدارية سوف تزيد قيمة المؤسسة المصرفية (Subing&Susiani,2019:75-76).

5. الربحية Brofitability

تعد الربحية من العوامل المؤثرة بشكل مباشر على قيمة المؤسسة المصرفية، أن التقلبات في أسعار الأسهم تُحدد من خلال قدرة المؤسسة المصرفية في تحقيق الربح. حيث إذا كانت الأرباح التي حققتها المؤسسة مرتفعة نسبياً، فذلك يعني أن نسبة الأرباح المدفوعة للمساهمين تكون مرتفعة، من ثم سيكون التأثير الإيجابي للربحية على سعر السهم وكذلك على المستثمرين والمهتمين بشرائه، لأنه يسبب زيادة في الطلب على الأسهم في نهاية الامر، ومن ثم زيادة في سعر السهم وعليه زيادة قيمة المؤسسة المصرفية. والعكس صحيح في حال انخفاض نسبة الأرباح المتحققة (Husna& Satria,2019:51).

6. السيولة Liquidity

تلعب دوراً مهماً في نجاح المؤسسات المصرفية، إذ لها تأثير إيجابي ومهم على قيمة المؤسسة المصرفية، على اعتبار أن المؤسسات التي لديها سيولة جيدة تعد ذات أداء جيد من قبل المستثمرين، وعلى العكس في حالة انخفاض نسبة السيولة لديها (Jihadi,et al,2021:425).

7. أداء المؤسسة السابق Institution's Prior performance

تتأثر قيمة المؤسسة المصرفية بأدائها السابق، نتيجة التوجيه السابق والتحكم في أنشطة المؤسسة المصرفية من قبل مجلس الإدارة، ومن المحتمل أن يؤدي الأداء الضعيف في الماضي إلى تحفيز مجلس الإدارة على تنفيذ المزيد من الضوابط لإظهار خبرتهم، فالأداء السابق يحتمل أن يكون مرتبطاً بالأداء الحالي وبالتالي يجب التحكم فيه. ومن المرجح أن تبدأ المؤسسات المصرفية ذات الأداء الضعيف إجراء تغييرات للتحكم في التوفير الفوري للموارد بهدف تحسين الاداء وتعظيم قيمة المؤسسة المصرفية (Steyn,2018:186-187).

8. الرافعة المالية Financial Leverage

الرافعة المالية هي نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات. وتشير إلى نسبة الدين إلى حقوق الملكية في هيكل رأسمال المؤسسة المصرفية (Siahaan& Hanantij, 2020:376). ويُعد قرار التمويل أو الرافعة المالية قراراً إدارياً مهماً لأنه قد يؤثر على ربحية المساهم والمخاطر وبالتالي قيمة المؤسسة المصرفية، إذ أن نسبة الدين إلى حقوق الملكية لها آثار على المساهمين والأرباح والمخاطر وعلى كلفة رأس المال، وأن المستوى الأمثل للرافعة المالية يوازن بين فوائد الدين وكلفه (tarigan, et al, 2019:3)، فالهدف من الرافعة المالية هو استخدام الأموال المقترضة لزيادة حجم الإنتاج والمبيعات من أجل تحقيق أداء أفضل يتمثل بزيادة أرباح المؤسسة المصرفية (Kalbuana,et al,2020:2802)، على اعتبار إن القروض تسمح للمصارف بتوليد المزيد من الأرباح دون زيادة مقابلة في رأسمال الأسهم الخاصة بها، مما ينجم عن ذلك زيادة في توزيعات الأرباح وبالتالي زيادة قيمة المؤسسة (Kanta ,el at,2021:247)

9. سياسة توزيع الارباح Dividend Policy

تشير سياسة توزيع الأرباح إلى سياسة الصرف التي تتبعها المؤسسة المصرفية في صنعها القرار الخاص بنمط وحجم النقد الذي يتم منحه لحملة الأسهم، سياسة توزيع الأرباح هي سياسة المؤسسة المصرفية التي تركز على دفع الارباح مقابل الاحتفاظ بها للاستثمار في المؤسسة (Yuko,2016:2-3)،تؤثر سياسة توزيع الأرباح على قدرة المؤسسة المصرفية على توفير الأموال ولها تأثير كبير أيضا على قيمتها. إذ يمكن خلق قيمة عن طريق زيادة الأرباح إلى المستوى الأمثل (Asiri, 2018:254)، ومع ذلك فإن الغرض من اتخاذ قرار بشأن وجود الأرباح المحتجزة المستخدمة للأموال الداخلية للمؤسسة المصرفية غالباً ما تكون مشكلة بسبب الرغبات المتعارضة بين المؤسسات ومستثمريها. فعندما تريد

المؤسسة المصرفية زيادة مستوى نموها ولكن المستثمرين يريدون الحصول عليها توزيعات أرباح أكبر (Barus,2021:917)، سيكون توزيع الأرباح الأكبر الممنوح للمستثمرين متناسباً عكسياً مع الربح المحتجز مما يمنع نمو وتوسع أنشطة المؤسسة المصرفية (Adiputra, et al, 2020:328-329).

10. هيكل رأس المال

لابد من الفهم الكامل للمكونات الرئيسية لهيكل رأس المال، على اعتبار أن هيكل رأس المال الأمثل هو الذي يزيد من سعر السهم. وقد يؤدي حجم الديون الكبير إلى تعثر المصرف وتجعل المساهم يفكر أكثر قبل الاستثمار (AL-Slehat,2020:11). بالإضافة الى ذلك ان المزيد من الديون المستخدمة يؤدي الى زيادة قيمة المؤسسة المصرفية على اعتبار ان زيادة قيمة الديون سوف تقلل من الفوائد الخاضعة للضرائب (Silvia &Toni,2020:6).

وفقاً لما تقدم يرى الباحث ان قيمة المصرف هي الهدف الرئيس الذي يسعى اليه المصرف والمساهمين، من خلال تعظيم قيمة الارباح التي يحصل عليها المساهمون، لما له من اثر ينعكس على سعر السهم وسعر موجودات المصرف ومن ثم ارتفاع قيمة موجوداته في السوق. ويكون ذلك وفقاً لبعض العوامل التي يمكن أن تؤثر على المصرف بشكل مباشر أو غير مباشر.

في الختام، ناقش هذا المبحث قيمة المؤسسة المصرفية بشكل عام وما تضمنه من مفاهيم محاسبية واقتصادية ومفاهيم أخرى. وتطرق إلى مؤشرات قياسها مع التركيز على أهم المؤشرات على مؤشر (Tobin's Q) الذي يستخدم بشكل اسع من قبل الباحثين. وتناول هذا المبحث عوامل عدة يمكن أن تؤثر بأدائها. وأهمية تقييم أداء المؤسسات المصرفية. في المبحث التالي سيناقتش أثر إدارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية.

المبحث الخامس

أثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية

يناقش هذا المبحث عدد من المتغيرات المهمة المتمثلة بمخاطر الائتمان والتشغيل والفائدة والسيولة والربحية وعلاقتها بقيمة المؤسسة المصرفية، ويتناول مدى تأثير كل متغير من هذه المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع المتمثل بقيمة المؤسسة المصرفية. وستناقش المتغيرات المذكورة في اعلاه تباعاً كالآتي:

1. أثر المخاطر على قيمة المؤسسة المصرفية

تمثل المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف التجارية حجم الخطر الذي يمكن أن تنتج عنه خسائر تتحملها تلك المصارف، أن ارتفاع هذه المخاطر يعني زيادة في حجم الاموال المعرضة للخسارة وبالتالي فقدان المصرف جزء من رأس ماله مما ينعكس على مركزه المالي وبالتالي تدهور ثقة الزبائن بالمصرف وانخفاض قيمته.

تشير مخاطر الائتمان الى حجم الخسائر الناتجة عن تعثر القروض وعدم الوفاء من قبل الزبائن وتعثر التسديد وهذا ما يؤثر على المصرف وضياح كثير من أمواله المرتبطة بأصل القرض والفوائد المترتبة عليه، مما ينعكس ذلك على عدم قدرته على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة ومن ثم التأثير على مكانته وقدرته التنافسية، وهناك العديد من الدراسات التي تبين علاقة وتأثير المخاطر الائتمانية على قيمة المؤسسة المصرفية ومن هذه الدراسات دراسة (Muhammad, et al, 2017) التي هدفت الى بيان تأثير إدارة المخاطر على الاداء المالي وعلى قيمة الشركة، وتوصلت هذه الدراسة الى أن إدارة المخاطر لها تأثير سلبي على الاداء المالي وعلى قيمة الشركة. إذ كلما ارتفعت نسبة المخاطر التي تتعرض لها الشركة كلما أنخفضت قيمتها وعلى العكس كلما انخفضت نسبة المخاطر ارتفعت قيمة الشركة.

أما دراسة (الحسيني والياسري، 2020) أن المخاطر الائتمانية ترتبط بعلاقة معنوية موجبة بالقيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة المصرفية، أي كلما ارتفعت نسبة المخاطر الائتمانية نتيجة زيادة القروض ترتفع معه الارباح الاقتصادية المضافة وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة، وعلى العكس في حال انخفاض نسبة المخاطر الائتمانية تنخفض قيمة المؤسسة المصرفية. وهذه الدراسة تتفق مع دراسة (Olalere,2020) التي بينت ان لمخاطر الائتمان أثر معنوي إيجابي كبير على قيمة المؤسسة، فعندما تُقدم قروض بالوقت الذي يكون معدل الفائدة المطلوب قليل، فهذا يحقق متوسط عائدات القروض

المستحقة منخفض نتيجة انخفاض الدخل من الفوائد، مما يعني أن المتوقع أن ينخفض الدخل من الفائدة الفعلية ومن ثم يقلل من قيمة المؤسسة، ولتوليد أرباح أكثر ومعقولة فالمصارف التجارية توسع حجم قروضهم، ونتيجة ذلك فأن زيادة حجم القرض أي زيادة نسبة مخاطر الائتمان يعمل على زيادة نسبة العائد على الدخل من الفوائد وبالتالي تؤثر على قيمة المؤسسة، بالإضافة الى دراسة (فليح،2020) فقد بينت أن المخاطر الائتمانية لها تأثير سلبي على القيمة السوقية للمؤسسة المصرفية من خلال جودة الموجودات التي تتناسب طردياً مع القيمة السوقية لها وعكسياً مع المخاطر الائتمانية، فيما بينت دراس (Muhajir, et al, 2017) أن المخاطر الائتمانية التي تواجه المؤسسة المصرفية ليس لها تأثير على قيمتها.

مما سبق يمكن أن نستنتج من بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر الائتمانية أن هذه المخاطر تتناسب عكسياً مع قيمة المؤسسة المصرفية على اعتبار أن انخفاض نسبة المخاطر الائتمانية يؤدي إلى انخفاض نسبة الخسائر التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية وبالتالي زيادة نسبة الأرباح والعوائد من القروض والائتمانات الممنوحة من قبلها الى الزبائن وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة المصرفية وتعظيم ثروة المساهمين. هذا يدل على كفاءة إدارة المصرف بمتابعة القروض ومراقبة المخاطر التي يمكن أن تنشأ عنها، على العكس من ذلك، عند ارتفاع نسبة المخاطر الائتمانية التي تؤدي إلى زيادة نسبة الخسائر التي تتحملها المؤسسة المصرفية ومن ثم انخفاض الأرباح وما يرافقه من انخفاض قيمة المؤسسة المصرفية وبالتالي انخفاض ثروة المساهمين، لهذا تعمل المصارف على تخفيض نسبة مخاطر الائتمان بهدف رفع جودة الموجودات المصرفية التي تمتلكها، ويعد ذلك مؤشراً على أن المصارف تمتلك كفاءة في إدارة القروض والتسليفات وبشكل مستمر وتسيطر على مخاطر عدم التسديد وتحصيل اصل القرض أو الفوائد المترتبة عليه في المواعيد المحددة لها، هذا ما يعزز قيمة المؤسسة المصرفية، على اعتبار أن انخفاض مخاطر الائتمان المصرفي يعطي أنطباعاً واضحاً عن الاداء المصرفي ويعزز ثقة المتعاملين به ورفع قيمته. لذا، فأن كفاءة الإدارة في تجنب مخاطر الائتمان يؤدي الى زيادة الأرباح وزيادة قيمة المؤسسة المصرفية العكس صحيح، فيما بينت الدراسات الاخرى ان قيمة المصرف تتناسب طردياً مع نسبة مخاطر الائتمان، اي كلما ارتفعت نسبة مخاطر الائتمان ارتفعت قيمة المصف، على اعتبار ان العمل المصرفي ذو المخاطر العالية يعد مريح بشكل اكبر، والعكس صحيح.

أما المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية والناجمة عن الاخطاء في الاعمال المصرفية فتعد من أكثر المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية التي تتحمل أعبائها بشكل مستمر

نتيجة استمرار العمل المصرفي. وهناك العديد من الدراسات التي تشير الى وجود علاقة ارتباط أو تأثير للمخاطر التشغيلية على قيمة المؤسسة المصرفية. ومن بين هذه الدراسات دراسة (Chioma, et al,2021) التي بينت أن إدارة المخاطر التشغيلية لها أثر ايجابي كبير على قيمة المؤسسة المصرفية على اعتبار ان زيادة النفقات التشغيلية مثل زيادة نفقات الاعلان، زيادة الحوافز المصرفية وزيادة المصاريف المتعلقة بمتابعة العمليات المصرفية بشكل فردي بدل الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة يعمل على تخفيض الخسائر، وبالتالي فإن المخاطر التشغيلية المتعلقة بالنفقات التشغيلية تتناسب طردياً مع قيمة المؤسسة، اما دراسة (Kutumela,2018) التي كان الهدف منها هو بيان أثر المخاطر التشغيلية والتمثلة بالتكاليف التي تتحملها المصارف والنفقات التشغيلية على القيمة السوقية للمؤسسة المصرفية للمصارف المدرجة في سوق جنوب أفريقيا، حيث بينت هذه الدراسة أن النفقات التشغيلية التي تقل بشكل كبير عن الايرادات المتحققة من قبل المصارف تتولد عنها خسائر كبيرة يتحملها المصرف، لذا تجد الدراسة أن القيمة السوقية للمصارف تكون حساسة بشكل سلبي ويقدر كبير للنفقات التشغيلية التي تنشأ منها المخاطر التشغيلية وهذا يدل على التأثير السلبي بين القيمة السوقية للمصارف والمخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف ففي حال ارتفاع نسبة المخاطر التشغيلية فهذا يؤدي الى ارتفاع الخسائر التي تتحملها المصارف وبالتالي انخفاض قيمتها السوقية. والعكس صحيح في حال انخفاض نسبة المخاطر التشغيلية سوف تنخفض نسبة الخسائر وبالتالي ارتفاع قيمة المؤسسة المصرفية. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Olalere,2020) التي كان الهدف منها هو بيان تأثير المخاطر على قيمة المصارف المدرجة في سوق جنوب شرق اسيا، إذ بينت أن المخاطر التشغيلية ترتبط بقيمة المؤسسة المصرفية بعلاقة عكسية أي كلما ارتفعت المخاطر التشغيلية أنخفضت قيمة المؤسسة والعكس صحيح.

يخلص مما تقدم من بعض الدراسات السابقة بخصوص المخاطر التشغيلية أن قيمة المؤسسة المصرفية تتناسب تناسباً عكسياً مع الخسائر الناتجة عن النفقات التشغيلية التي تتحملها المصارف نتيجة قيامها بالأعمال المصرفية التي تتطلب كلف بشكل مستمر. إذ كلما ارتفعت قيمة المصروفات التشغيلية عن قيمة الايرادات التي تحققها المصارف سوف تزداد نسبة الخسائر وبالتالي تنخفض قيمة المصرف، لذا يجب على إدارات المصارف العمل على مراقبة المخاطر التشغيلية والحرص بكفاءة على تخفيضها من خلال تخفيض المصروفات التشغيلية والاحطاء التي يمكن ان تنتج عنها خسائر أو الاحتفاظ بمبالغ تمكنها من تغطية تلك المصروفات أو الخسائر، مما يؤثر ايجاباً في الاداء المصرفي للمؤسسة بحيث يعطي تصوراً جيداً عن المصرف مما يعزز من سمعته ويجعل قيمته مرتفعة. لذا فإن كفاءة الإدارة في

تجنب مخاطر التشغيل يؤدي الى زيادة الارباح وزيادة في قيمة المؤسسة المصرفية والعكس صحيح. فيما بينت دراسات اخرى ان مخاطر التشغيل لها تأثير ايجابي على قيمة المصنف، فارتفاع نسبة المصاريف التشغيلية بهدف التوسع في العمل المصرفي يعود على المصرف بأرباح اكثر ومن ثم ارتفاع قيمة المصرف.

اما مخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها المصارف نتيجة التغيير في أسعار الفائدة السائدة فإنها تعد من المخاطر التي تنتج عنها خسائر كبيرة بسبب ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة على الموجودات او المطلوبات التي تتأثر بالتغير في أسعار الفائدة، والسبب في ذلك هو عدم القدرة على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في أسعار الفائدة سواء بالارتفاع أو بالانخفاض مما يدفع المصرف الى تحمل خسائر كبيرة نتيجة هذا التغير.

وهناك دراسات عديدة أشارت الى وجود علاقة بين مخاطر أسعار الفائدة وبين قيمة المؤسسة المصرفية حيث بينت نوع التأثير بينهما، ومن هذه الدراسات دراسة (بكر، 2020) التي هدفت الى بيان تقييم الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية على وفق إنموذج (CAMELS) وانعكاسها على قيمة المؤسسة المصرفية، وتوصلت هذه الدراسة الى ان مخاطر أسعار الفائدة تؤثر بشكل سلبي على قيمة المؤسسة المصرفية، إذ كلما زادت الفجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة واصبحت بقيمة (1) أو أكبر فإن مخاطر أسعار الفائدة تكون منخفضة وبالتالي ارتفاع قيمة المؤسسة المصرفية، أما في حال انخفاضها عن قيمة (1) فإن مخاطر أسعار الفائدة ترتفع وبالتالي ارتفاع نسبة الخسائر التي يتحملها المصرف ومن ثم انخفاض قيمة المؤسسة المصرفية، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (2019 Ebenezer)، والتي كانت تهدف الى بيان تأثير مخاطر اسعار الفائدة والسيولة على قيمة المصرف، إذ بينت ان التغيير في أسعار الفائدة يمكن أن يؤدي إلى عدم تطابق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والفوائد المستلمة على القروض، وبالتالي فإن المصارف سوف تواجه الخسائر بسبب العوامل التي تؤثر على الأداء العام لها نتيجة تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة، التي يمكن أن تؤثر على هامش صافي الفائدة، وان انخفاضها يؤدي إلى انخفاض قيمة المؤسسة المصرفية. كما جاء في دراسة (Olalere, et al, 2020) التي بينت التأثير السلبي لمخاطر اسعار الفائدة في قيمة المؤسسة المصرفية، وتتفق هذه الدراسات مع دراسة (غندور، 2018) التي تؤكد أن التغيرات في اسعار الفائدة تؤثر على هامش صافي الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الارباح المصرفية.

اما دراسة (Kusumowardhani, 2020) التي هدفت الى بيان العوامل التي تؤثر على القيمة المصرفية، فقد توصلت الى أن التغيرات في أسعار الفائدة لا تؤثر في قيمة المؤسسة على اعتبار أن التغير في أسعار الفائدة على المطلوبات يصاحبه التغير نفسه على اسعار الفائدة على الموجودات وبالتالي عدم حدوث أي تأثير لها في قيمة المؤسسة. أما دراسة (Isnurhadi,et al, 2020) التي هدفت الى بيان تأثير محددات الاقتصاد الكلية على قيمة المؤسسة، فقد توصلت الى اهم الاستنتاجات التي أكدت على أن مخاطر أسعار الفائدة لها تأثير سلبي على قيمة المؤسسة على اعتبار أن ارتفاع أسعار الفائدة سيزيد من كلفة رأس المال الذي تتحمله المؤسسة المصرفية، التي تتفق مع دراسة (2015, Pratiwi & Rahayu) التي بينت ان التغيرات في أسعار الفائدة ترتبط بعلاقة عكسية مع قيمة المؤسسة على اعتبار أن أسعار الفائدة لها تأثير كبير على قيمة الشركة.

يستنتج مما تقدم من دراسات سابقة الى ان هناك بعض الدراسات بشأن مخاطر أسعار الفائدة أن هذه المخاطر ترتبط بعلاقة عكسية مع قيمة المؤسسة المصرفية، بمعنى أنه في حال ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة فإن قيمة المؤسسة المصرفية تنخفض على اعتبار أن الخسائر الناتجة من التغيرات في اسعار الفائدة تؤدي الى تقليل الارباح وبالتالي تقليل ثروة المساهمين ومن ثم انخفاض قيمة المؤسسة المصرفية، والعكس صحيح على اعتبار أن المصارف تعمل على الاحتفاظ بموجودات قليلة التأثير بالتغيرات في أسعار الفائدة كالقروض الطويلة الاجل أو موجودات ذات أسعار فائدة مرتفعة والتي بإمكانها تغطية التغيرات في أسعار الفائدة على المطلوبات المصرفية بهدف تقليل الخسائر وتعزيز القيمة المصرفية للمؤسسة، وفي الوقت نفسه أن تقليل الخسائر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة يعطي تصوراً جيداً عن المصرف مما يعزز من سمعته ويجعل قيمته مرتفعة. لذلك، فإن كفاءة الإدارة في تجنب مخاطر أسعار الفائدة يؤدي الى زيادة الارباح وزيادة في قيمة المؤسسة المصرفية والعكس صحيح.

2. أثر السيولة على قيمة المؤسسة المصرفية

تعد السيولة من أهم المؤشرات التي تؤثر على قيمة المؤسسة المصرفية. فالسيولة هي الاداة التي تمكن المصرف من القيام بالاستثمارات المتاحة واستغلال جميع الفرص الممكنة، فضلا عن مساعدته على الوفاء بالمتطلبات والالتزامات المترتبة عليه. كل ذلك له تأثير على نتيجة أداء المصرف تعزيز قوة مركزه المالي مما ينعكس ايجاباً على رفع قيمته.

وأن السيولة النقدية توفر القدرة للمؤسسة لمواجهة متطلبات القروض المصرفية والمطلوبات الاخرى. فهناك العديد من الدراسات التي تشير الى العلاقة بين السيولة النقدية و قيمة المؤسسة المصرفية

أو تأثير بين المتغيرات. فقد بين عدد من تلك الدراسات وجود علاقة طردية بين السيولة النقدية وقيمة المؤسسة وكشفت دراسات اخرى أن السيولة النقدية ترتبط بعلاقة عكسية مع قيمة المؤسسة المصرفية، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Zuhroh,2019) التي هدفت الى بيان تأثير حجم المؤسسة والرافعة المالية والسيولة على قيمة المؤسسة، إذ اعتبرت السيولة بانها قدرة المؤسسة في دفع التزاماتها قصيرة الأجل، وأنها تلعب دوراً مهماً في نجاح المؤسسة، لقد توصلت هذه الدراسة الى أن السيولة النقدية تؤثر على قيمة المؤسسة بشكل سلبي وبمقدار كبير على اعتبار أن تعطيل السيولة في المصرف يسهم في عدم الاستثمار في المجالات المختلفة وبالتالي إنخفاض الارباح وانخفاض قيمة المؤسسة.

أما دراسة (عابد وزملط، 2019) التي كانت تهدف الى بيان تأثير مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الاداء السوقي من خلال قيمة (Tobin's Q) فقد توصلت هذه الدراسة الى أن السيولة النقدية لا تؤثر بالأداء السوقي وأن علاقة السيولة النقدية بقيمة المؤسسة علاقة طفيفة، أما دراسة (Zhang&Ling 2016) التي سعت الى بيان تأثير الرصيد النقدي على قيمة المؤسسة، توصلت الى أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً للسيولة النقدية في قيمة المؤسسة، السبب في ذلك يعود إلى توافر السيولة النقدية الذي يمكن أن يعظم قيمة المؤسسة، نتيجة أسباب عدة منها جانب احترازي إذ أن احتفاظ المصرف بما يكفي من المال يمكنه من امتلاك المرونة الكافية لمنع بعض الأحداث غير المتوقعة مثل نقص النقدية، أو من منظور المعاملات، يمكن للمصرف استخدام النقدية لتغطية الكلف دون اللجوء الى الاقتراض او الدين. فيما بينت دراسة (Du ,et al,2016) أن تأثير السيولة النقدية على قيمة المصرف كان إيجابياً ولكنه ليس كبيراً على اعتبار أن السيولة النقدية التي تتوافر لديه تمكنها من التوسع في المشروعات من خلال البحث والتطوير او الملكية الفكرية، ولكن بالوقت نفسه امتلاك سيولة نقدية كبيرة يعطلها عن استغلال الفرص الاستثمارية الاخرى بهدف تحقيق الربحية.

نخلص مما تقدم ان الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السيولة النقدية وعلاقتها بقيمة المصرف أو مدى التأثير عليها اظهرت وجود علاقة ارتباط بين السيولة النقدية وقيمة المؤسسة المصرفية ووجود تأثير ايجابي أيضا. ووجدت دراسات أخرى أن السيولة ترتبط بقيمة المؤسسة بعلاقة عكسية، إذ بينت هذه الدراسات أن احتفاظ المصرف بقدر كبير من السيولة يمكنه من الوفاء بالتزاماته ومواجهة الحالات الطارئة، على اعتبار أن عدم القدرة على توفير النقد في الوقت المناسب سوف يؤدي الى فشل المصرف، ولكن بالوقت نفسه ان الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة يؤدي الى عدم استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة ومن ثم عدم تحقيق الارباح المطلوبة وبالتالي أنخفاض ربحية المصرف وانخفاض

قيمة المؤسسة المصرفية، وفي مثل هذه الحالة، على إدارة المصارف أن تعمل وبكفاءة من أجل تحقيق التوازن بين مقدار السيولة المطلوب الاحتفاظ به وبين مقدار السيولة المرغوب به لغرض استخدامه في مجالات استثمارية مختلفة مربحة، لا شك أن مثل هذا التوازن يعكس الاداء المصرفي الفاعل والجيد ويوضح مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته مما يعزز من سمعته ويجعل قيمة المصرف مرتفعة، لذلك فإن كفاءة الإدارة في الاستغلال الصحيح للسيولة المتوفرة وتجنب مخاطرها يؤدي الى زيادة الارباح وبالتالي زيادة قيمة المؤسسة المصرفية والعكس صحيح.

أما نسبة السيولة السريعة فهي توفر للمؤسسة القدرة على تغطية جميع المطلوبات المتمثلة بالودائع من الموجودات المتداولة السريعة التحول إلى نقدية فقط. وهناك العديد من الدراسات التي تشير الى علاقة أو تأثير السيولة السريعة على قيمة المؤسسة، ومن بين هذه الدراسات دراسة (Sedana, 2020) التي هدفت الى بيان تأثير الارباح والسيولة على قيمة المؤسسة. وقد توصلت هذه الدراسة الى أهم النتائج التي تبين أن السيولة السريعة لها تأثير سلبي على قيمة المؤسسة على اعتبار إن نسبة سيولة السريعة عالية جدا ليست جيدة لأنها تظهر حجم الأموال العاطلة بحيث يمكن أن تقلل في النهاية من قدرة الشركة على خلق الارباح، بعبارة اخرى، أن وجود السيولة بشكل كبير تعني أن الشركات لديها الكثير من الأموال المرتبطة بموجودات غير منتجة مثل النقد أو الأوراق المالية الزائدة غير القادرة على تغيير أو زيادة القيمة الثابتة، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (Marsha & Murtaqi, 2017) التي هدفت الى بيان تأثير نسب السيولة والربحية على قيمة المؤسسة، إذ توصلت الى أن السيولة السريعة تؤثر بشكل سلبي على قيمة المؤسسة، وتتوافق هذه الدراسات مع دراسة (Salim, 2019) التي أكدت التأثير السلبي لنسبة السيولة السريعة على قيمة المؤسسة المصرفية.

أما دراسة (فليح، 2020) فقد بينت أن نسبة السيولة السريعة لها تأثير ايجابي على القيمة السوقية ولكنه تأثير طفيف وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (بكر، 2020) التي بينت أن مؤشرات إنموذج (CAMELS) ومن بينها السيولة السريعة ترتبط بعلاقة طردية مع قيمة المؤسسة المصرفية.

من الدراسات السابقة المتعلقة بالسيولة السريعة نستنتج ان هناك بعض الدراسات أكدت على وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة السريعة وبين قيمة المؤسسة، على اعتبار أن زيادة نسبة السيولة تمكن المؤسسة من القدرة على الوفاء بالتزاماتها، ولكن هذا يعبر عن احتفاظ المصرف بسيولة معطلة ينجم عنها عدم تحقيق الارباح واستمرار هذه الحالة على المدى الطويل يمكن ان يؤدي إلى فشل المصرف من ناحية أخرى، هناك دراسات اخرى أكدت وجود علاقة عكسية بين السيولة السريعة وقيمة

المؤسسة المصرفية اي أن نسبة السيولة السريعة لها تأثير سلبي على قيمة المؤسسة، بعبارة اخرى كلما أنخفضت نسبة السيولة السريعة كلما أرتفعت قيمة المؤسسة بسبب توظيف جميع الموجودات المالية القابلة إلى التحول إلى نقد بسرعة في استثمارات مختلفة وتحقيق أرباح مجزية عنها وعدم الاحتفاظ بها عاطلة، وفي الوقت نفسه اذا كانت نسبة السيولة هذه أقل من (1) فهذا يعني أن المصرف غير قادر على دفع التزاماته عند حلول استحقاقاتها في وقتها المناسب، لذا على المصرف أن يخصص جزءا أكبر من موجوداته بشكل سائل بحيث يكفي لتغطية الالتزامات الفورية عن طريق تحويل موجوداته قصيرة الاجل بسرعة إلى نقود من أجل تسديد المطلوبات الحالية، وهنا لا بد أن تعمل إدارة المصرف بكفاءة من أجل تحقيق التوازن بين السيولة المطلوب الاحتفاظ بها وبين السيولة المرغوبة لغرض استخدامها في مجالات استثمارية مريحة مختلفة، هذا من شأنه ان يعكس الاداء المصرفي الفاعل والكفوء ويوضح مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته مما يعزز من سمعته ويزيد قيمته. لذا فإن كفاءة الإدارة في تجنب مخاطر السيولة والاستغلال الصحيح للسيولة المتوفرة يؤدي الى زيادة الارياح وزيادة قيمة المؤسسة المصرفية.

3. أثر الربحية على قيمة المؤسسة المصرفية

تعتبر الربحية عن صورة أداء المؤسسة المصرفية عبر توليد الأرباح. فالهدف الرئيس للمؤسسة هو تعظيم الأرباح، إذ أن القيمة العالية للربحية تعطي صورة عن أداء المؤسسة الجيد في توليد الأرباح، وبالتالي تحقيق قيمة مرتفعة لها، فنسبة العائد على الموجودات تبين مدى قدرة المصرف على توليد الارياح من الموجودات التي يمتلكها.

وهناك العديد من الدراسات التي تبين علاقة العائد على الموجودات بقيمة المؤسسة المصرفية، ومن بين هذه الدراسات دراسة (Akbar&Lanjarsih,2019) التي هدفت الى بيان تأثير الربحية على قيمة المؤسسة وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير ايجابي كبير للربحية، باستخدام نسبة العائد على الموجودات على قيمة المؤسسة المصرفية، ومن جهة اخرى بينت دراسة (Rahmawati &Setiawan,2020) وجود تأثير إيجابي كبير للسيولة والربحية على قيمة المؤسسة، على اعتبار أن الربحية العالية يمكن أن توفر قيمة إضافية لقيمة المؤسسة التي تنعكس في سعر السهم. فيما أكدت دراسة (عابد و زملط، 2019) على تأثير العائد على الموجودات في مؤشرات الاداء السوقي المتمثلة بالقيمة السوقية للسهم، إذ أظهرت هذه الدراسة أن العائد على الموجودات له تأثير ايجابي كبير على قيمة المؤسسة، وتتفق هذه الدراسات مع دراسة (Rahayu&Pratiwi,2020) التي بينت أن

للربحية من خلال العائد على الموجودات لها تأثير ايجابي كبير على قيمة المؤسسة، على اعتبار أنه كلما ارتفعت الأرباح المحققة من قبل المؤسسة فإن هذا يعطي إشارة جيدة للمستثمرين لاتخاذ قرار الاستثمار فيها، ومن ثم يزداد الطلب على أسهم المؤسسة، مما يسهم في زيادة سعر السهم الذي ينعكس بزيادة مماثلة في قيمة المؤسسة، اما دراسة (Lanjarsih & Akbar, 2019) التي كان الهدف منها هو تحليل اثر المخاطر ورأس المال وحوكمة الشركات والربحية على قيمة الشركة، فقد توصلت الى ان الربحية ليس لها اثر على قيمة الشركة والسبب في ذلك هو ان الشركة تتأثر بالعديد من العوامل الاخرى الى جانب الربحية، وهذا مايفسر نتيجة بعض التصرفات الغير عقلانية من بعض المستثمرين حيث ان القرارات الاستثمارية تتخذ بعيداً عن الاداء المالي للشركة

نخلص من بعض الدراسات السابقة التي تناولت نسب الربحية أن نسبة العائد على الموجودات تتناسب طردياً مع قيمة المؤسسة المصرفية. فكلما زادت نسبة العائد على الموجودات ارتفعت قيمة المؤسسة، على اعتبار أن المؤسسة قادرة على تحقيق الأرباح من خلال استخدام الموجودات التي تملكها، وبالتالي زيادة نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين مما ينعكس ايجاباً على تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة. وهذا ما يعكس مستوى فاعلية إدارة المصرف التي تظهر من خلال الأرباح التي تحققها، وفي دراسات اخرى ان الربحية لا تؤثر على قيمة المصرف فقط بل يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار العوامل الاخرى التي تعتمد على اسلوب المستثمرين وتوجهاتهم التي تنعكس على قيمة سهم الشركة او المصرف ومن ثم ارتفاع قيمته.

أما نسبة العائد على الودائع فتبين مدى قدرة المؤسسة المصرفية على استخدام الودائع المتوفرة لديها وكفاءتها في خلق الأرباح نتيجة توظيف تلك الودائع مما ينجم عن ذلك زيادة نسبة الأرباح التي من شأنها أن تحقق قيمة مصرفية مرتفعة. وهناك دراسات عدة بينت علاقة نسبة العائد على الودائع مع قيمة المؤسسة المصرفية. ومن بين هذه الدراسات دراسة (Rosikah,et al,2018) التي هدفت الى بيان تأثير نسب الربحية على قيمة المؤسسة المصرفية، وقد كانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن جميع نسب الربحية لها تأثير إيجابي كبير على قيمة المصرف، بمعنى كلما ارتفعت قيم الأرباح المحققة ارتفعت قيمة المؤسسة بالإضافة الى انه كلما انخفضت الكلف المدفوعة على الودائع ارتفعت قيمة المؤسسة المصرفية بسبب ارتفاع الربحية المتحققة من استخدام الودائع. وتتفق هذه الدراسة مع كل من دراسة (Situmorang et al,2018) ودراسة (Widhiastuti et al, 2020) ودراسة (NS,et al,2018) ودراسة (Syaifuddin,2019) ودراسة (كاظم، 2018) التي أكدت أن للربحية تأثيراً إيجابياً

وعلاقة معنوية طردية مع قيمة المؤسسة المصرفية، اما دراسة (العجلوني، 2011) فقد بينت ان قيمة الشركة لا تتأثر بالربحية التي تحققها الشركة بل تعتمد على اسلوب المضاربة الذي يحكم توجه اغلب المستثمرين نحو الطلب على اسهم الشركات وبالتالي ارتفاع سعر اسهمها نتيجة الاشاعة السائدة في السوق وليس على اساس العائد الذي تحققه مؤشرات الربحية للشركات المعنية عينة التطبيق في الدراسة. يمكن ان نخلص من بعض الدراسات السابقة التي بحثت في نسبة العائد على الودائع وعلاقتها مع قيمة المصرف أو التأثير فيها، أن النسبة المذكورة تتناسب طردياً مع قيمة المؤسسة المصرفية، إذ كلما زادت نسبة العائد على الودائع ارتفعت قيمة المؤسسة، وعكسياً مع الفوائد المدفوعة على الودائع (كلفة الودائع)، باعتبار أن المؤسسة تكون قادرة على تحقيق الأرباح من خلال استخدام الموجودات التي تملكها، وبالتالي زيادة نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين مما ينعكس ايجاباً على تعظيم قيمة المؤسسة وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين، وهذا ما يعكس مستوى فاعلية أداء إدارة المؤسسة التي تظهر من خلال الأرباح التي تحققها، وفي بعض الدراسات بينت ان الربحية لا تؤثر بشكل كبير على قيمة الشركة من خلال سعر السهم بل يتأثر سعر السهم بالمعلومات والاشاعات المنتشرة في السوق وبالتالي ان سعر السهم يتأثر بالعرض والطلب عليه وليس بالربحية التي يحققها السهم وهذا ما ينعكس على قيمة الشركة.

وفي الختام تناول هذا المبحث مخاطر الائتمان والتشغيل والفائدة والسيولة والربحية وعلاقتها بقيمة المؤسسة المصرفية، وناقش ايضا مدى تأثير كل متغير من هذه المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع المتمثل بقيمة المؤسسة المصرفية، وفي نهاية هذا الفصل بعد التعرف على المتغيرات المستقلة (ادارة المخاطر، السيولة الربحية) والمتغير التابع (قيمة المصرف) من حيث المفاهيم ومؤشرات القياس عبر وضع المعادلات الرياضية الخاصة بها، وبعد بيان تأثر مقاييس المتغيرات المستقلة على المتغير التابع نظرياً سيتم في الفصل التالي مناقشة وتحليل علاقة هذه المتغيرات مع بعضها البعض ومدى تأثير المتغيرات المستقلة في قيمة المؤسسة المصرفية بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة من 2019 لغاية 2016.

الفصل الثالث

قياس وتحليل أثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية

**المبحث الأول: قياس وتحليل ادارة المخاطر والسيولة والربحية وقيمة
المؤسسة المصرفية**

المبحث الثاني: القياس والتحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

تمهيد

بعد استعراض المفاهيم الفكرية والنظرية لكل المتغيرات المشمولة في الدراسة وهي المتغيرات المستقلة (ادارة المخاطر، السيولة، الربحية) والمتغير التابع (قيمة المؤسسة المصرفية)، التي استعرضت في الفصل السابق (الفصل الثاني) من حيث المفهوم والتعريف والاهمية ومؤشرات القياس والعوامل المؤثرة على كل ومنها، ففي هذا الفصل تطبق رياضياً وتوظيف نتائجها في البرنامج الاحصائي SPSS لغرض قياس الارتباط تحليل الاثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

يتناول المبحث الاول قياس وتحليل نتائج المتغيرات المستقلة (ادارة المخاطر والسيولة والربحية) وقياس نتائج المتغيرات التابعة (قيمة المؤسسة المصرفية) وتحليلها ويتم ذلك من خلال جمع البيانات الخاصة بكل متغير التي جمعت من البيانات المنشورة للمصارف عينة الدراسة وتوظيفها في المعادلات الرياضية الخاصة بكل متغير مشمول في الدراسة.

في حين يتناول المبحث الثاني من هذا الفصل قياس اثر (ادارة المخاطر والسيولة والربحية) على قيمة المؤسسة المصرفية، وذلك من خلال توظيف النتائج الواردة في المبحث الاول من هذا الفصل في البرنامج الاحصائي spss، ثم تحليل نتائج العلاقة والاثر واختبار الفرضيات.

المبحث الاول

قياس وتحليل ادارة المخاطر والسيولة والربحية وقيمة المؤسسة المصرفية

يتناول هذا المبحث قياس نتائج جميع المتغيرات المستقلة (ادارة المخاطر السيولة والربحية) والمتغير التابع (قيمة المؤسسة المصرفية) وتحليلها المستخدمة في الدراسة من خلال جمع البيانات المنشورة عن المصارف عينة الدراسة والخاصة بكل مؤشر وتوظيفها بالمعادلات الرياضية لكل مؤشر للحصول على النتائج لتصبح جاهزة في التحليل الاحصائي.

وقبل ذلك لابد من اعطاء نبذة مختصرة عن كل مصرف من المصارف عينة الدراسة.

نبذة مختصرة عن المصارف عينة الدراسة

مصرف الشرق الاوسط للاستثمار BIME

يعد مصرف الشرق الاوسط شركة مساهمة استناداً لقانون الشركات رقم 36 في 1983 بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة التسجيل المرقمة م ش/ 5211 في عام 1993، حيث تأس المصرف برأس مال قدره 400 مليون دينار عراقي وياشر العمل في عام 1994، ثم حصلت تطورات على رأس المال خاص بالمصرف وصولاً الى عام 2019 إذ بلغ رأس مال المصرف (267) مليار، ومارس اعماله واتسعت داخل العراق وحقق نمو كبير في مجال الاستثمار والتمويل مما انعكس على قيمة مركزه المالي في السنوات الاخيرة التي مكنته من استقطاب المزيد من الاعمال، إذ بلغ مجموع موجوداته في عام 2019 (684237000) دينار عراقي، وبلغ مجموع فروعه المنتشرة داخل (18) فرع اما عدد الموظفين العاملين داخل فروع المصرف فقد بلغ عددهم 640 موظف، ويهدف المصرف الى تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات المختلفة لدعم وترصين البنية الاقتصادية ضمن اطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة بما يتوافق مع اهداف المصرف ونموه، وقد ساهم المصرف في العديد من الشركات المساهمة المحلية حيث بلغت نسبة المساهمة (10) شركات وبنسب لا تزيد عن 20% من رأس المال.

مصرف الخليج BGUC

تأسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة في عام 1999 بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش / 7002 وفقاً لقانون الشركات رقم (21) عام 1997 برأس مال قدره (600) مليون دينار، وبأشر المصرف عمله بداية عام 2000، وعُدل رأس ماله عدة مرات ليصل الى (300) مليار، وبلغ عدد الفروع المنتشرة والتابعة الى المصرف محلياً (19) فرع، في حين بلغ مجموع موجودات المصرف لغاية عام 2019 (549146) مليون دينار، بلغ عدد الموظفين العاملين في الفروع التابعة الى المصرف في جميع المحافظات (302) موظف، وبلغ مجموع الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة بمبلغ (45300) مليون لغاية 2019، اما عدد الشركات التي قام المصرف بالاستثمار بها غير التابعة والحليفة (24) شركة، ويسعى المصرف الى تقديم عدة اهداف اهمها:

1. تقديم الخدمات مميزة ومنتجات مبتكرة وخدمة مصرفية ذات قيمة باستخدام احدث التقنيات.
2. الالتزام بمعايير الانظمة المصرفية العراقية والدولية في اطار الصيرفة الاجتماعية والتنمية على اساس ادارة الجودة الشاملة.
3. المحافظة على التوسع في الاسواق المصرفية العراقية والمالية من خلال تقديم خدمات مالية متكاملة.

المصرف الأهلي للاستثمار BNOI

تأسس المصرف الأهلي للاستثمار كشركة مساهمة في عام 1995 برأس مال قدره (400) مليون دينار ولغاية نهاية عام 2019 اصبح رأس المال للمصرف (250) مليار دينار، وحصل على إجازة الصيرفة من قبل البنك المركزي بتاريخ 1995/3/28 بهدف ممارسة نشاطه المصرفي بأسم (المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل والزراعة) ، وقد واكب المصرف العمل على زيادة رأسماله وبشكل مستمر، وقد بلغ إجمالي موجودات المصرف عام 2016 حوالي (524,948,213,000) دينار عراقي، وقد بلغ عدد فروع المصرف حوالي (11) فرع تعمل داخل العراق فقط، في حين بلغ عدد موظفيه حوالي (353) موظفاً.

ويمارس المصرف اعماله من خلال نظام مصرفي اساسي ومتطور لدعم نموه وخدمة عملائه بالإضافة الى ان المصرف وشركاته التابعة يقومان بأعداد التقارير المالية الخاصة بهما وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

أما الاهداف الاساسية التي يسعى إليها المصرف العمل على المساهمة الفعالة في تطوير القطاع المصرفي العراقي من خلال تطبيق افضل الخدمات المصرفي العالمية ، وتطوير المنتجات والخدمات التي تخدم شرائح المجتمع المختلفة، وتقديم لها الحلول المالية الشاملة التي تمكنهم من تطوير اعمالهم وتوفير احتياجاتهم بكل سهولة وسرعة، بالإضافة الى ذلك يقوم المصرف الاهلي للأستثمار بتوفير حزمة من الخدمات الى الافراد الشركات على حد سواء والتمثلة بحسابات الزبائن بكافة انواعها وقبول الودائع بكافة انواعها وبالعملة المحلية او بالدولار الامريكي او اي عملات رئيسية اخرى.

مصرف بغداد BBOB

يعد مصرف بغداد شركة مساهمة تأسس في عام 1992 بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات وفقاً لقانونها النافذ عام 1983، برأس مال قدره (100) مليون دينار عراقي مدفوع مئة (25) مليون دينار، و يعد مصرف بغداد ثاني مصرف أسس وقد سمح قانون البنك المركزي العراقي رقم 12 لعام 1991 بإجازته ، وزاول المصرف نشاطاته المصرفية المختلفة في عام 1992، وقد طرأ على رأسماله تغيرات عدة إذ قام المصرف بزيادة رأسماله المدفوع منذ عام 1997 إلى أن وصل عام 2005 إلى (52,973) مليار دينار، واصبح خلال السنوات الاخيرة (250) مليار دينار، وبقي على حاله حتى نهاية عام 2019، ومارس اعماله واتسعت داخل وخارج العراق، وقد حقق المصرف نمواً كبيراً في المركز المالي خلال الأعوام الاخيرة مما سمح باستقطاب المزيد من الاعمال، إذ بلغ إجمالي موجوداته التي يحتفظ بها عام 2018 حوالي (1,132,744,205,000) دينار عراقي، وقد بلغ عدد موظفي المصرف عام 2018 حوالي (789) موظف في حين بلغ عدد فروع (22) فرع تعمل داخل العراق فقط، ويقوم المصرف بتقديم خدمات متعددة بغية تلبية احتياجات زبائنه المختلفة، أما أهداف المصرف التي يسعى إليها فتمثلت بما يلي:

1. تنشيط فعالياته من خلال ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة.
2. التخصصية إضافة إلى أعمال الصيرفة الاستثمارية.
3. المساهمة في التنمية الاقتصادية.

اولاً: نتائج قياس المخاطر المصرفية

لغرض قياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية أُستخدمت نسبة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر اسعار الفائدة.

1. مخاطر الائتمان Credit risk

نسبة القروض المتعثرة (RBL)

تعد القروض أحد أركان الموجودات التي تحقق استقرار المصرف ونجاحه الذي يعتمد على النجاح في إدارة القروض بالشكل الجيد وهذا يعد معياراً مهماً لقياس مدى كفاءة الإدارة المالية للمصرف، إذ أن التعثر في استرداد القروض وتلكؤها يكون ناتجاً عن سوء الادارة وتخلف نظام التسهيلات الائتمانية المتبع وعدم استخدام اليات حديثة مبتكرة التي يمكن أن تؤدي الى أزمة غير متوقعة في المستقبل، وتُقاس القرض المتعثرة وفقاً الى المعادلة الآتية.

$$RBL = \frac{BL}{TI} \times 100$$

أذ أن

RBL= نسبة القروض المتعثرة

BL= القروض المتعثرة

TI= مجموع القروض والتسهيلات الائتمانية

ويوضح الجدول ادناه نتائج قياس نسبة مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة تبعاً لبيانات المصارف عينة الدراسة التي قيست وفق المعادلة المذكورة.

جدول (1-3) نتائج حساب نسبة القروض المتعثرة لمصارف عينة الدراسة للفترة (2016 - 2019) (مليون دينار)

مصرف الشرق الاوسط للاستثمار					
%100	BL/TI	TI	BL	القيم العام	ت
3.42%	0.0342	113713	3894	2016	1
3.34%	0.0334	100252	3357	2017	2
8.89%	0.088	94572	8408	2018	3
5.86%	0.058	94051	5517	2019	4
5.37%	المتوسط				
مصرف الخليج التجاري					
0.1407%	1.407	239512	337	2016	1
8.96%	0.089	204274	18321	2017	2
10.68%	0.106	171492	18318	2018	3
17.50%	0.175	144623	25313	2019	4
9.32%	المتوسط				
مصرف الاهلي التجاري					
23.32%	0.233	124682	29076	2016	1
46.10%	0.461	134155	61851	2017	2
5.83%	0.058	76828	4485	2018	3
12.76%	0.127	168964	21565	2019	4
22%	المتوسط				
مصرف بغداد					
32%	0.32	195066	62424	2016	1
72.43%	0.72	145602	105462	2017	2
76.32%	0.67	161954	109037	2018	3
47.44%	0.47	149602	70972	2019	4
54.79%	المتوسط				

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

يتضح من الجدول (1-3) ان مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة حققت نسب متباينة من سنة الى اخرى ومن مصرف الى اخر.

1. يتضح من الجدول اعلاه أن أعلى نسب قروض متعثرة حققتها المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة التي تحقق نسبة قروض متعثرة أعلى من (40%)، فقد جاء بالمركز الاول مصرف بغداد الذي حقق نسبة قروض متعثرة بلغت (76.32%) عام 2017، وبالمرتبة الثانية جاء مصرف الاهلي التجاري إذ حقق أعلى نسبة قروض متعثرة في عام 2017 التي بلغت (46.10%) أما بقية المصارف العينة الدراسة فقد حققت أعلى نسبة قروض متعثرة أقل من (40%) وأعلى من (3%) فقد حقق مصرف الخليج التجاري أعلى نسبة قروض متعثرة في عام 2019 حيث بلغت (17.50%) ثم جاء بالمرتبة الاخيرة مصرف الشرق

الايوسط التجاري الذي حقق اعلى نسبة قروض متعثرة خلال فترة البحث عام 2018 بلغت (8.89%)

2. يلاحظ من الجدول (3- 1) ان ادنى نسبة قروض متعثرة التي حققتها المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة كالاتي،

جاء بالمركز الاول مصرف الخليج التجاري أذ حقق ادنى نسبة قروض متعثرة بالمقارنة مع بقية المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة أذ حقق نسبة بلغت (0.1407%) في عام 2016، و جاء بالمرتبة الثانية مصرف الشرق الاوسط الذي حقق أدنى نسبة قروض متعثرة خلال الدراسة في عام 2017 حيث بلغت (3.34%) ثم جاء بعد ذلك مصرف الاهلي التجاري الذي حقق أدنى نسبة قروض متعثرة خلال فترة الدراسة عام 2018 التي بلغت (5.38%) ثم جاء مصرف بغداد الذي حقق أدنى نسبة قروض متعثرة خلال فترة الدراسة بلغت (32%) في عام 2016 وهي تمثل الحد الادنى لنسبة القروض المتعثرة لكنها أعلى من النسب التي حققتها المصارف المتبقية عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة.

3. يلاحظ من النتائج اعلاه بالنسبة للمصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة حققت نسبة مخاطر ائتمان متقاربة بالنسبة للمصرف الواحد فيما اذا كانت مرتفعة أو منخفضة، أذ حققت نسب قروض متعثرة قريبة من عام الى اخر، و يلاحظ من النتائج اعلاه أن مصرف الشرق الاوسط حقق نسب قروض متعثرة مقبولة مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة حيث انحصرت نسبة القروض المتعثرة لديه بين (3.34%) وبين (8.89%) وهي نسبة منخفضة لبقية المصارف الاخرى مقبولة لدى المصرف.

يلاحظ أن مصرف الخليج التجاري فقد حقق نسب مخاطر ائتمان مرتفعة قليلاً عن مصرف الشرق الاوسط بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة حيث حقق نسب قروض متعثرة انحصرت بين (0.1407%) وبين (17.50%) والسبب في ذلك ارتفاع نسبة القروض المتعثرة عام بعد اخر للوصول الى اعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة، وهذا مؤشر على أن المصرف متجه نحو مخاطر ائتمان مرتفعة خلال فترة الدراسة.

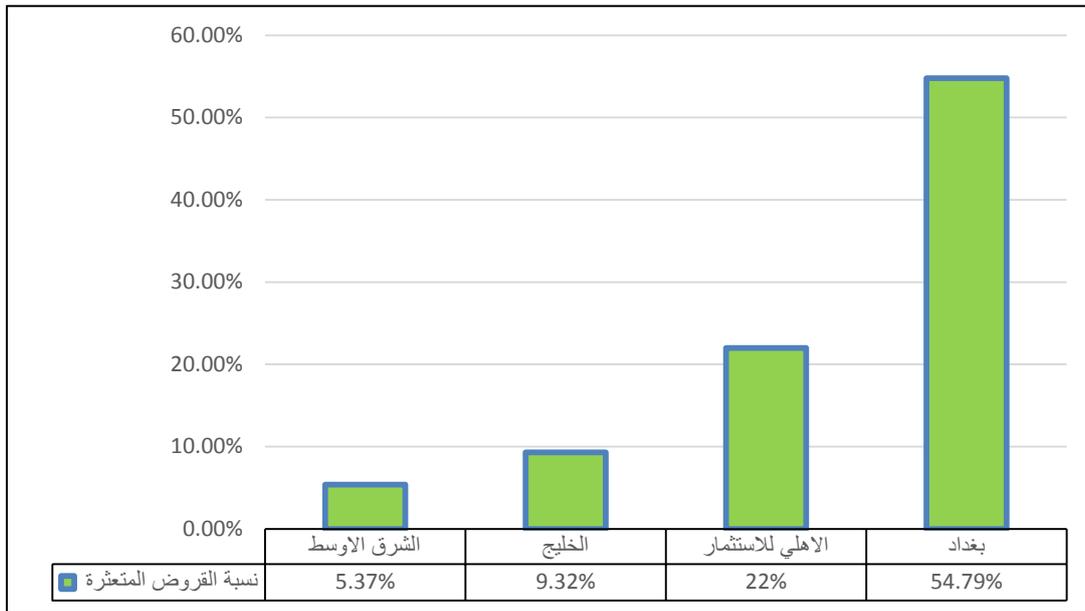
ويلاحظ أن مصرف الاهلي للاستثمار فقد حقق نسب مخاطر ائتمان مرتفعة عن مصرف الشرق الأوسط ومصرف الخليج التجاري، حيث حقق نسبة قروض متعثرة مرتفعة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على ارتفاع نسبة القروض غير المسددة بتاريخ استحقاقها نتيجة تعثر الزبائن في ذلك، إذ حقق نسبة قروض متعثرة انحصرت بين (5.83%) و(10.46%) .

ويلاحظ أن مصرف بغداد فقد حقق نسبة مخاطر ائتمان مرتفعة بشكل كبير عن بقية المصارف عينة البحث وخلال فترة الدراسة حيث حقق نسبة قروض متعثرة انحصرت بين (32%) وبين (72.43%) وهي نسبة مرتفعة بشكل بسبب الارتفاع الكبير بحجم القروض غير المسددة التي شهدها المصرف خلال فترة البحث، وهذا يدل على أن المصرف متجه خلال فترة البحث لتحقيق خسائر كبيرة نتيجة ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان مقارنة بالمصارف الاخرى عينة البحث.

بناءً على ما تقدم، تشير النتائج المبينة في الجدول (3-1) بشكل واضح أن مصرف الشرق الأوسط للاستثمار يعتمد سياسة استراتيجية تراعي مخاطر الائتمان الممنوح من قبله على عكس مصرف بغداد الذي ينتهج سياسة استراتيجية لا تراعي مخاطر الائتمان الممنوح.

4. لغرض تقييم المصارف عينة الدراسة من خلال المتوسط العام الذي حققته المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، حقق مصرف بغداد أعلى متوسط عام لنسبة قروض المتعثرة مقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة والذي بلغ (54.79%) مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة، بينما حصل مصرف الشرق الأوسط على أدنى متوسط عام لنسبة القروض المتعثرة التي حققتها المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة والذي بلغ (5.37%) وكانت المصارف المتبقية عينة الدراسة فقد حققت مراكز محصورة بين اعلى متوسط عام لنسبة القروض المتعثرة وأدنى متوسط عام لنسبة القروض المتعثرة وعلى التوالي، حيث حقق مصرف الخليج التجاري فقد متوسط عام لنسبة القروض المتعثرة بلغ (9.32%) اما المصرف الاهلي التجاري متوسط عام لنسبة القروض المتعثرة بلغت (22%).

الشكل (3- 1) متوسط نسبة القروض المتعثرة للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016 – 2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على نتائج جدول (3-1) للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

ويلاحظ من النتائج اعلاه ان سبب ارتفاع أو انخفاض نسبة المخاطر الائتمانية بسبب العلاقة الطردية بين نسبة لقروض المتعثرة وبين المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف حيث كلما زادت نسبة القروض المتعثرة ازدادت نسبة المخاطر الائتمانية وكلما انخفضت نسبة القروض المتعثرة انخفضت نسبة المخاطر الائتمانية، على الرغم من ذلك فإن زيادة اجمالي القروض بشكل عام يؤدي الى زيادة الارياح، وبنفس الوقت زيادة اجمالي القروض يعمل على زيادة نسبة القروض المتعثرة وبالتالي زيادة مخاطر الائتمان.

2. مخاطر التشغيل Operational Risks

تُقاس المخاطر التشغيلية طبقاً لهذه الدراسة وفق منهج المؤشر الاساسي الذي يعد من ابسط المؤشرات في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، يعد هذا المؤشر مقياس واضح من بين المؤشرات لقياس نسبة المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي والتي يمكن ان تنتج عنها بعض الخسائر المادية لذا يتطلب على المصارف توفير بعض الاموال اللازمة لتغطية الخسائر التشغيلية، حيث يعمل هذا المؤشر على قياس الدخل الناتج عن الاعمال المصرفية ومقارنته مع نسبة المخاطر المصرفية الناتجة عن الاعمال التي يقوم بها المصرف، ويمكن قياس نسبة مخاطر التشغيلية من المعادلة الاتية:

$$ORBIA = \frac{\sum TI}{N} \times a$$

أذ ان

ORBIA = نسبة مخاطر التشغيل

$\sum TI$ = اجمالي الدخل التشغيلي لثلاثة سنوات

N = 3 سنوات

a = النسبة المرجحة التي حددتها لجنة بازل ب 15%

ويوضح الجدول ادناه نتائج قياس نسبة مخاطر التشغيل للمصارف عينة الدراسة تبعاً لبيانات في المصارف عينة الدراسة التي قيست وفق المعادلة المذكورة .

جدول (2-3) نتائج حساب مخاطر التشغيل للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

مصرف الشرق الاوسط للاستثمار								
ت	العام	القيمة	(1)	(2)	(3)	(4) 3+2+1	(5) $\sum TI/N$	(6) %15×
1	2016	4291	6620	14132	25043	8347.6	1252.15	
2	2017	2620	14132	-3658	17094	5698	854.7	
3	2018	14132	-3658	1985	12432	4144	621.6	
4	2019	-3658	1985	2977	1304	434.6	65.19	
المتوسط								698.41
مصرف الخليج التجاري								
1	2016	44045	13912	6955	64912	21637.3	3245.59	
2	2017	13912	6955	5040	25907	8635.6	1295.34	
3	2018	6955	5040	906	12901	4300.3	645.04	
4	2019	5040	906	-3931	2015	671.6	100.74	
المتوسط								1321.67
مصرف الاهلي التجاري								
1	2016	9015	4166	27746	40927	13642.3	2046.34	
2	2017	4166	27746	582	32494	10831.3	1624.69	
3	2018	27746	582	-5616	22712	7570.6	1135.59	
4	2019	582	-5616	11467	6433	2144.3	321.64	
المتوسط								1281.65
مصرف بغداد								
1	2016	32847	13260	26801	72908	24302.6	3645.39	
2	2017	13260	26801	9454	49515	16505	2475.75	
3	2018	26801	9454	5427	41682	13894	2084.1	
4	2019	9454	5427	10837	25718	8572	1285.8	
المتوسط								2373.76

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

يلاحظ من الجدول (2-3) ان نسب المخاطر التشغيلية للمصارف عينة الدراسة حققت نسب متباينة من عام الى اخر على مستوى المصرف الواحد ومن مصرف الى اخر خلال فترة الدراسة.

1. يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى نسب المخاطر التشغيلية التي حققتها المصارف عينة

الدراسة خلال فترة الدراسة التي تزيد عن (3000)، فقد جاء بالمركز الاول مصرف بغداد

الذي حقق نسبة مخاطر تشغيلية بلغت (3645.39) في عام 2016، ثم جاء مصرف الخليج التجاري أذ حقق أعلى نسبة مخاطر تشغيلية بلغت (3245.59) في عام 2016، اما بالنسبة لبقية المصارف عينة الدراسة فقد حققت نسب مخاطر تشغيلية أقل من (3000)، وكالاتي:

حقق مصرف الاهلي التجاري أعلى نسبة مخاطر تشغيلية بلغت (2046.34) في عام 2016، ثم جاء مصرف الشرق الاوسط الذي حقق أعلى نسبة من المخاطر التشغيلية التي بلغت (1252.15).

2. يلاحظ من الجدول (2-3) أن أدنى نسب المخاطر التشغيلية التي حققتها المصارف عينة البحث كالاتي:

جاء بالمركز الاول الشرق الاوسط الذي حقق أدنى نسبة مخاطر تشغيلية مقارنة بالمصارف الاخرى عين الدراسة وخلال فترة الدراسة والتي بلغت (65.19) في عام 2019، و جاء بالمركز الثاني مصرف الخليج التجاري الذي حقق أدنى نسبة مخاطر تشغيلية خلال فترة الدراسة التي بلغت (100.74) في عام 2019، و جاء مصرف الاهلي بالمرتبة الثالثة الذي حقق نسبة مخاطر تشغيلية والتي بلغت (321.64) في عام 2019، و جاء بالمركز الاخير مصرف بغداد الذي حقق أدنى نسبة مخاطر تشغيلية التي بلغت (1285.8) في عام 2019.

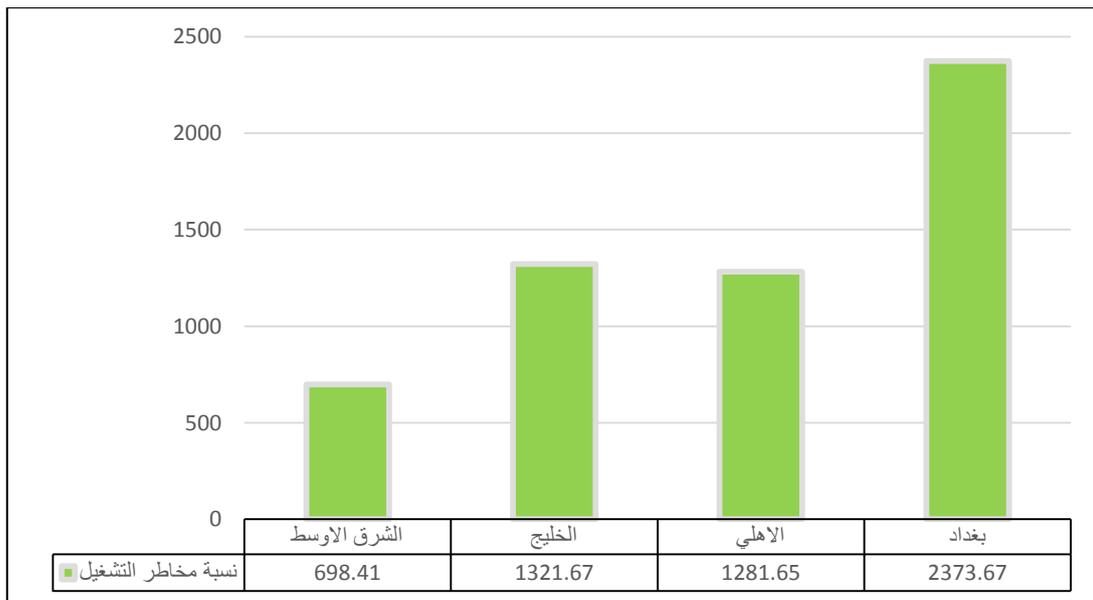
3. يلحظ من النتائج أعلاه أن المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة حققت نسب مخاطر تشغيلية متباينة بالنسبة للمصرف الواحد فيما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة، أذ يلحظ أن مصرف الشرق الاوسط حقق نسب مخاطر تشغيلية مقبولة بالمقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة حيث انحصرت نسب مخاطر التشغيلية التي حققتها المصرف خلال فترة البحث بين (65.19) وبين (1252.15).

أما مصرف الخليج فقد حقق نسب مخاطر تشغيلية مرتفعة نسبياً بالنسبة لمصرف الشرق الاوسط حيث حقق نسب مخاطر تشغيلية انحصرت بين (100.71) وبين (3.24559)، أما مصرف الاهلي للأستثمار فقد حقق نسب مخاطر تشغيلية مرتفعة بشكل كبير بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط مصرف الخليج حيث حقق نسب مخاطر تشغيلية انحصرت بين (321.64) وبين (2064.34)، اما مصرف بغداد فقد حقق نسب مخاطر تشغيلية مرتفعة بشكل كبير بالمقارنة مع المصارف الاخرى عينة

الدراسة خلال فترة الدراسة حيث حقق نسب مخاطر تشغيلية انحصرت بين (1285.8) وبين (3645.39)، وبناءً على ما تقدم، تشير النتائج المبينة في الجدول (2-3) بشكل واضح أن مصرف الشرق الأوسط للاستثمار يعتمد سياسة استراتيجية تراعي مخاطر التشغيل لديه على عكس مصرف بغداد الذي ينتهج سياسة استراتيجية لا تراعي مخاطر التشغيل لديه.

4. لغرض تقييم المصارف عينة الدراسة من خلال نسب المتوسط العام الذي حققته المصارف عينة الدراسة، يلاحظ أن بالمرتبة الاولى جاء مصرف بغداد الذي حقق أعلى متوسط عام لنسب المخاطر التشغيلية مقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة خلال فترة الدراسة والذي بلغ (2373.76)، بينما حصل مصرف الشرق الاوسط على المرتبة الاخيرة حيث حقق أدنى متوسط عام لنسبة المخاطر التشغيلية مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة والذي بلغ (698.41)، كانت المصارف الاخرى المتبقية عينة الدراسة حققت مراكز محصورة بين أعلى متوسط عام لنسب وأدنى متوسط عام لنسب المخاطر التشغيلية خلال فترة الدراسة من الاعلى الى الادنى وعلى التوالي، حيث حقق مصرف الاهلي المرتبة الثانية بمتوسط عام لنسب المخاطر التشغيلية والذي بلغ (1281.65)، أما مصرف الخليج التجاري فقد حقق المرتبة الثالثة بمتوسط عام لنسب المخاطر التشغيلية (1321.67).

شكل رقم (2-3) متوسط نسبة المخاطر التشغيلية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول (2-3) للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

ومن النتائج اعلاه يتضح ان هناك علاقة طردية بين مجموع الدخل التشغيلي والاموال الازمة لتغطية النفقات التشغيلية التي يمكن ان تتولد منها الخسائر التشغيلية طبقاً للمؤشر اعلاه، فعندما يرتفع الدخل التشغيلي أن المبالغ الخاصة بتغطية النفقات التشغيلية ترتفع وعليه تنخفض الخسائر التشغيلية ومن ثم زيادة نسبة الارياح، والعكس صحيح، لذا يتطلب على المصارف الحذر من هذه المخاطر ومتابعتها بشكل سنوي.

3. مخاطر اسعار الفائدة Interest rate risk

تُقاس مخاطر اسعار الفائدة بقسمة الموجودات الحساسة على المطلوبات الحساسة، فإذا كان للمصرف نسبة اعلى من قيمة الواحد الصحيح فإن عائد المصرف على الموجودات سيكون أقل في حالة انخفاض سعر الفائدة، وعلى العكس سيكون العائد على الموجودات اعلى في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ويسبب عدم القدرة بالتنبؤ بأسعار الفائدة فأن بعض المصارف تتأثر بانخفاض أسعار الفائدة وتحمل بعض الخسائر، لذا تسعى المصارف بالاحتفاظ بنسبة حساسية للموجودات تجاه التغير في اسعار الفائدة بقيمة قريبة من قيمة الواحد الصحيح، على اعتبار ان حصول المصرف على قيمة تساوي واحد او أكبر تكون قيمة الموجودات الحساسة أعلى من قيمة المطلوبات الحساسة للتغير في أسعار الفائدة، مما يعني ان المصارف تكن أكثر تقادياً للخسائر الناتجة عن مخاطر اسعار الفائدة على اعتبار ان تلك المخاطر تتولد نتيجة تغير اسعار الفائدة المستمر مما يعرض المصرف الى خسائر كبيرة. ويمكن قياس نسبة مخاطر أسعار الفائدة من المعادلة الآتية:

$$IR = \frac{\sum SA}{\sum SLI}$$

حيث أن

IR = مخاطر اسعار الفائدة Interest rate risk

$\sum SA$ = الموجودات الحساسة (sensitive assets) وتشتمل على (ودائع المصرف لدى المؤسسات المالية

الاخرى Enlarals and Deposits of the Bank of other financial institutions + التسليفات والقروض

+loans (الاستثمارات Investments)

$\sum SLI$ =المطلوبات الحساسة sensitive liabilities وتشتمل على (الودائع Deposits + القروض

.(Loans)

حيث ان

C = ودائع لدى المؤسسات المالية الاخرى

S = الاستثمارات

TL = القروض

TD = الودائع

LC = قروض البنك المركزي والمؤسسات الاخرى.

ويوضح الجدول ادناه نتائج قياس نسبة مخاطر اسعار الفائدة للمصارف عينة الدراسة تبعاً لبيانات في المصارف عينة الدراسة والتي قيست وفق المعادلة المذكورة.

جدول (3-3) نتائج حساب مخاطر اسعار الفائدة للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019) (مليون دينار)

مصرف الشرق الاوسط									
ت	القيم العام	TL	C	S	ΣSA	TD	LC	ΣTD+LC	ΣSA/ΣTD+CL
1	2016	113713	266237	29870	409820	252378	1787	254165	1.6124
2	2017	100252	55629	0	155881	324554	3170	327724	0.4756
3	2018	94572	479449	33336	602902	429601	4136	433737	1.3900
4	2019	94051	335357	0	426408	271418	5762	277180	1.5383
	المتوسط								1.2540
مصرف الخليج									
1	2016	239512	307542	82959	630013	427200	0	427200	1.4747
2	2017	204274	225842	50200	435136	265803	0	265803	1.6370
3	2018	171492	248048	50200	469740	204982	0	204982	2.2916
4	2019	144623	2582535	45300	448176	196469	0	196469	2.2811
	المتوسط								1.9211
مصرف الأهلي									
1	2016	124682	367817	0	492499	162016	1800	163816	3.0064
2	2017	1340155	272569	0	1612724	184169	3200	187369	8.6072
3	2018	105639	1988554	0	2094193	190731	5200	195931	10.6884
4	2019	168964	355244	0	524208	250556	17042	267598	1.9589
	المتوسط								6.0652
مصرف بغداد									
1	2016	195066	818188	5864	1019113	1160925	0	1160925	0.8778
2	2017	145602	749112	0	894714	714521	0	714521	1.2521
3	2018	161954	788700	549	951203	786385	0	786385	1.2095
4	2019	149602	690513	989	841104	803011	0	803011	1.0474
	المتوسط								1.0967

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

يلاحظ من الجدول (3-3) ان نسب مخاطر اسعار الفائدة متغيرة من عام الى اخر على مستوى المصرف الواحد ومن مصرف الى اخر.

1. يتضح من الجدول (3-3) أن أعلى نسبة مخاطر أسعار فائدة حققتها المصارف عينة

الدراسة وخلال فترة الدراسة من خلال تحليل الفجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات

الحساسية والتي تحقق نسبة أقل من (1)، إذ يلاحظ أن مصرف الشرق الاوسط جاء بالمرتبة الاولى إذ حقق أقل نسبة فجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة التي تدل على ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة للمصرف حيث حقق نسبة بلغت (0.4756) عام 2017، هي تمثل أعلى نسبة مخاطر أسعار الفائدة بالمقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة، ثم يأتي مصرف بغداد بالمرتبة الثانية الذي حقق نسبة فجوة أقل من (1) هي تمثل أعلى نسبة مخاطر اسعار فائدة يتعرض لها المصرف إذ حقق نسبة بلغت (0.8778) في عام 2016 بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة، أما بالنسبة للمصارف عينة الدراسة التي حققت نسبة فجوة بين الموجودات الحساسة وبين المطلوبات الحساسة لا تقل عن قيمة (1) التي تمثل انخفاض في نسبة مخاطر أسعار الفائدة، وجاء بالمرتبة الثالثة مصرف الخليج ذا حقق نسبة فجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة بلغت (1.6370) في عام 2017 وهي تمثل اعلى نسبة من مخاطر أسعار الفائدة التي يتعرض لها المصرف، و جاء مصرف الاهلي للاستثمار بالمرتبة الاخيرة إذ حقق اعلى نسبة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تحقيق أقل نسبة فجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة والتي بلغت (1.9089).

2. يتضح من الجدول (3-3) أن أدنى نسب مخاطر أسعار الفائدة التي حققتها المصارف عينة الدراسة من خلال تحليل الفجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة والتي تمثل أعلى من قيمة (1) وكالاتي: إذ يلاحظ أن مصرف الأهلي للاستثمار جاء بالمرتبة الاولى إذ حقق أعلى نسبة فجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة بلغت (10.6884) في عام 2018 وهي تمثل أدنى نسبة من مخاطر أسعار الفائدة مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة، و جاء مصرف الخليج بالمرتبة الثانية إذ حقق نسبة فجوة بلغت (2.2916) في عام 2018 هي تمثل أدنى نسبة مخاطر أسعار فائدة حققها المصرف خلال فترة الدراسة، وجاء مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة الثالثة إذ حقق نسبة فجوة بلغت (1.6124) في عام 2016 وتمثل ادنى نسبة مخاطر أسعار فائدة حققها المصرف خلال فترة الدراسة، ثم جاء مصرف بغداد الذي حقق نسبة فجوة بلغت (1.2521) وهي تمثل أدنى نسبة مخاطر أسعار فائدة حققها المصرف خلال فترة الدراسة.

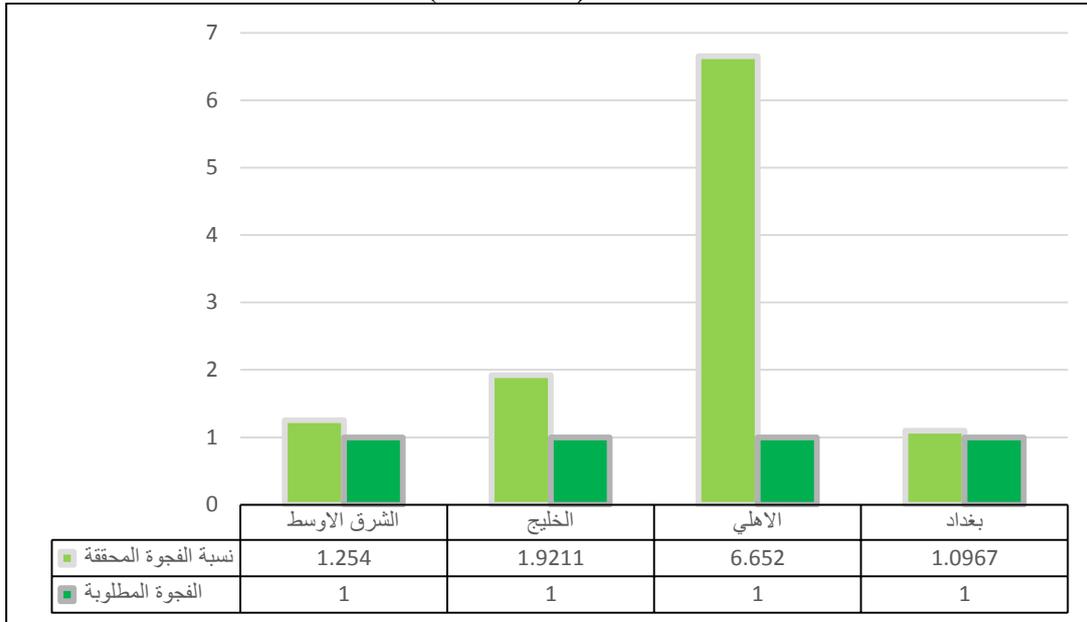
3. يلحظ من النتائج أعلاه ان المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة حققت نسبة مخاطر أسعار فائدة للمصرف الواحد متباينة قليلاً ومقاربة، اذ حققت نسبة فجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة متقاربة من عام الى اخر، اذ يلاحظ أن مصرف الشرق الاوسط حقق نسب مخاطر أسعار فائدة مقبولة نسبياً ومنخفضة، اذ حقق نسب فجوة انحصرت بين (0.4756) وبين (1.6370).

ويلاحظ أن مصرف الخليج التجاري فقد حقق نسب مخاطر أسعار فائدة منخفضة بشكل أكبر من مصرف الشرق الاوسط اذ حقق نسب مخاطر أسعار فائدة منخفضة نتيجة لتحقيقه نسب فجوة محصورة بين (1.4747) وبين (2.2916)، ويلاحظ أن مصرف الأهلي للأستثمار حقق نسب مخاطر أسعار فائدة منخفضة بشكل كبير بالمقارنة مع مصرف الشرق الاوسط والخليج، حيث حقق نسب فجوة منخفضة حيث كانت محصورة بين (1.9589) وبين (10.6884)، ويلاحظ ان مصرف بغداد حقق نسبة مخاطر أسعار فائدة منخفضة وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع مصرف الاهلي التجاري حيث حقق نسب فجوة منخفضة اذ انحصرت بين (0.8778) وبين (1.2521).

بناءً على ما تقدم، تشير النتائج المبينة في الجدول (3-3) بشكل واضح أن مصرف الاهلي يعتمد سياسة استراتيجية تراعي مخاطر اسعار الفائدة على العكس من مصرف بغداد التجاري الذي ينتهج سياسة استراتيجية لا تراعي مخاطر اسعار الفائدة.

4. لغرض تقييم المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة من خلال المتوسط العام لنسب الفجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة وكل مصرف على حدة، اذا يلاحظ ان مصرف الاهلي يمثل المرتبة الاولى من بين المصارف الاخرى عينة الدراسة وبمتوسط فجوة بلغ (6.0652) يتمثل في قدرة المصرف بتحمل مخاطر اسعار الفائدة خلال فترة الدراسة، اما في المرتبة الثانية جاء مصرف الخليج التجاري بمتوسط فجوة (1.9211) وهو اقل من متوسط المصرف الاول ولكنه اعلى من متوسط المصارف الاخرى عينة الدراسة و خلال فترة الدراسة ، في حين احتل المرتبة الثالثة من المصارف عينة الدراسة مصرف الشرق الاوسط اذا بلغ المتوسط فجوة التي تمثل قدرة المصرف بتحمل اسعار الفائدة (1.2540) ويمثل هذا المتوسط بانه اقل من المصرف الاول والثاني واعلى من متوسط العام للمصرف الرابع الذي جاء بالمرتبة الاخيرة من بين المصارف عينة الدراسة هو مصرف بغداد وحقق متوسط العام

لنسبة الفجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة بمقدار (1.0967) ويعد هذا المتوسط اقل متوسط عام من نسبة الفجوة التي يمكن من خلال ان تتحمل المصارف عينة الدراسة من مخاطر اسعار الفائدة التي حققتها المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة. شكل (3-3) متوسط نسب الفجوة للموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة التي حققتها المصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول (3-3) للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

من النتائج اعلاه يتبين ان انخفاض نسبة مخاطر اسعار الفائدة لدى المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع نسبة الفجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة للتغيرات في أسعار الفائدة، وهذا يدل على المصارف خصصت جزء من موجوداتها لاقتنائها موجودات لا تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة مثل القروض الثابتة بالاضافة الى احتفاظها بموجودات ترتفع قيمتها بارتفاع أسعار الفائدة مثل السندات طويلة الاجل والعكس صحيح في حال ارتفاع مخاطر أسعار الفائدة اي في حال تحقيق المصرف نسبة فجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة أقل من (1).

ثانياً: قياس السيولة المصرفية

تعد السيولة أحد أهم الامور الرئيسية أو الدائمة في العمل المصرفي، على اعتبار أن السيولة تعزز من مرونة وقدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي تشمل بصورة أساسية متطلبات المودعين للسحب على الودائع أو لغرض سداد القروض، وهذا الامر يتطلب توفر نقد سائل وبشكل كافي في الوقت

المناسب، بالإضافة عن إمكانية الحصول على النقد بسرعة وبدون خسائر في الحالات الطارئة وستُقاس السيولة وفق مؤشرين (السيولة النقدية، والسيولة السريعة)

1. نسبة السيولة النقدية Cash Liquidity ratio

ويشير استخدام نسبة النقد الى الودائع والقروض الى العلاقة بين النقد المتاح لدى المصارف أو البنك المركزي أو المؤسسات المالية الاخرى والذي يمكن سحبه بسهولة وبسرعة وبين الودائع والقروض المتوقع سحبها أو الوفاء بها، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل للمصرف ومصدر أمان أكثر، وأن النسبة المثلى لنسبة السيولة النقدية هي (1:2) بمعنى ان تكون الموجودات السائلة أو النقدية ضعف المطلوبات السائلة أو النقدية، وان ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، أي زيادة النقد مقارنة بحجم الودائع والقروض، في حين يؤشر انخفاضها الى انخفاض النقد لدى المصرف وتعرضه الى مخاطر السيولة بشكل مباشر، ويمكن قياسها من المعادلة الآتية:

$$CL = \frac{\sum LaSST}{TD+LC}$$

أذ أن

$$CL = \text{السيولة النقدية}$$

$$LA = \text{الموجودات السائلة Liquid assets (النقدية Cash + استثمارات قصيرة الاجل Short-term)}$$

$$\text{investments + موجودات اخرى (Other assets)}$$

$$C = \text{النقد ما في حكمه والذي يشمل النقد لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية الاخرى}$$

$$F = \text{موجودات مالية مقيمة بالقيمة العادلة}$$

$$D = \text{موجودات اخرى}$$

$$S = \text{الاستثمارات}$$

$$TD = \text{مجموع الودائع Total deposits}$$

$$LC = \text{قرض البنك المركزي Central Bank Loan}$$

ويوضح الجدول ادناه نتائج قياس نسبة السيولة النقدية للمصارف عينة الدراسة تبعاً لبيانات في المصارف عينة الدراسة التي قيست وفق المعادلة المذكورة.

جدول(4-3) نتائج حساب نسبة السيولة النقدية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019) (مليون دينار)

مصرف الشرق الاوسط							
ت	العام	C	F	S	D	Σsasst	ΣTD+CL
1	2016	266315	2200	29870	55152	353537	254165
2	2017	429302	10200	0	98252	537754	327724
3	2018	475021	3040	33336	100703	612100	433742
4	2019	332638	10600	0	111100	454138	277180
المتوسط							
مصرف الخليج التجاري							
1	2016	307842	12531	82959	23742	427074	427200
2	2017	226342	17042	50200	44788	338372	265803
3	2018	249048	15246	50200	44613	359107	204982
4	2019	258853	14528	45300	39966	358647	196469
المتوسط							
مصرف الأهلي التجاري							
1	2016	368217	1215	0	67970	347402	163816
2	2017	273069	1122	0	50551	324742	187369
3	2018	198754	2287	0	24290	225331	195931
4	2019	357244	36184	0	21932	415360	267598
المتوسط							
مصرف بغداد							
1	2016	3305483	0	5684	23788	3334955	1160925
2	2017	479612	4134	0	40529	794275	714521
3	2018	789266	4100	549	27606	821521	786385
4	2019	692513	2187	989	139430	835114	803011
المتوسط							

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

يلاحظ من الجدول (3-4) ان نسب السيولة النقدية لدى المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة متباينة من مصرف الى اخر.

1. يتضح من الجدول (3-4) أن أعلى نسبة سيولة حققتها المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة كالآتي:

حيث جاء بالمركز الاول مصرف بغداد الذي حقق أعلى نسبة سيولة نقدية مقارنة بالمصارف الاخرى عينة الدراسة وخلا فترة الدراسة والتي بلغت (2.8726) في عام 2016، وجاء بالمركز الثاني مصرف الاهلي التجاري الذي حقق أعلى نسبة سيولة في عام 2016 بلغت (2.1206)، و جاء مصرف الخليج التجاري الذي حقق نسبة أعلى سيولة نقدية بلغت (1.825) في عام 2019، و جاء مصرف الشرق الاوسط الذي حقق أعلى نسبة سيولة نقدية بلغت (1.6408) في عام 2017.

2. ويلاحظ من الجدول (3-4) أن أدنى نسبة سيولة نقدية حققتها المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة كالآتي، جاء بالمركز الاول مصرف الخليج حيث حقق أدنى نسبة سيولة نقدية في عام 2016 بلغت (0.9997) وهي تمثل ادنى نسبة سيولة نقدية مقارنة بالمصارف

الآخري، و جاء بالمرتبة الثانية مصرف بغداد الذي حقق أدنى نسبة سيولة نقدية عام 2019 بلغت (1.0399)، و جاء مصرف الاهلي للاستثمار بالمرتبة الثالثة الذي حقق أدنى نسبة سيولة نقدية بلغت (1.1500) في عام 2018، وبالمركز الاخير جاء مصرف الشرق الاوسط الذي حقق أدنى نسبة سيولة نقدية بلغت (1.3909) في عام 2018.

3. يتضح من النتائج أعلاه أن المصارف حققت نسبة سيولة نقدية متباينة ومقاربة من عام الى اخر على مستوى المصرف الواحد يتضح أن مصرف الشرق الاوسط حقق نسب سيولة نقدية قريب من نسبة (1:2) إذ حقق نسب سيولة نقدية منخفضة بشكل قليل أذ انحصرت بين (1.3909) وبين (1.6408).

ويلاحظ أن مصرف الخليج التجاري حقق نسب سيولة نقدية منخفضة بشكل نسبي عن نسبة المطلوبة من المصارف ومقاربة الى نسب السيولة التي حققها مصرف الشرق الاوسط حيث حقق نسب سيولة انحصرت بين (0.9997) وبين (1.8254).

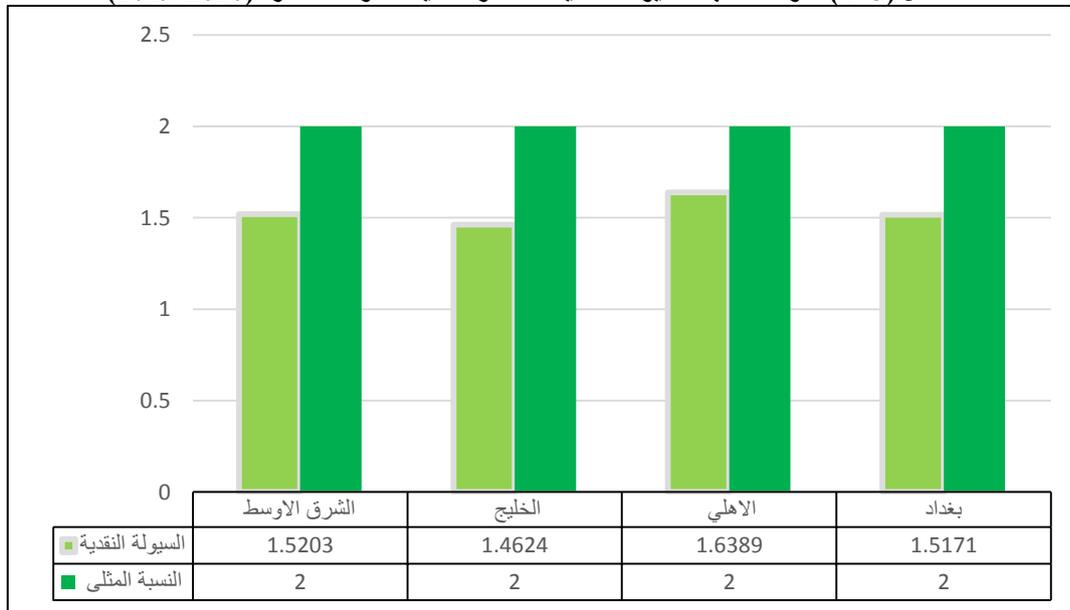
ويلاحظ أن مصرف الاهلي الاستثماري حقق نسب سيولة مرتفعة قليلاً عن نسب السيولة التي حققها مصرف الشرق الاوسط مصرف الخليج إذ حقق نسب سيولة نقدية انحصرت بين (1.1500) وبين (2.1206)، ويلاحظ ان مصرف بغداد حقق نسب سيولة مرتفعة مقارنة بالمصارف الاخرى عينة البحث حيث حقق نسب سيولة نقدية انحصرت بين (1.0399) وبين (2.8726).

بناءً على ما تقدم، تشير النتائج المبينة في الجدول (3-4) بشكل واضح أن جميع المصارف عينة الدراسة لا تنتهج إلى حد ما سياسة استراتيجية واضحة للاحتفاظ بسيولة نقدية لمواجهة طلبات العملاء على النقد. ومن الجدير بالذكر أن المعدل المقبول للسيولة النقدية هو 1:2 اي أن الموجودات السائلة ينبغي أن تغطي ضعف المطلوبات السائلة. كما ينبغي الإشارة إلى أن عدم احتفاظ المصرف بسيولة تلبى حاجة عملاءه من النقد يضعف الثقة بينه وبين عملاءه. من جهة أخرى، إن المبالغة في الاحتفاظ بسيولة تفيض عن الحاجة يعبر عن انتهاج ادارة المصرف سياسة متحفظة تؤدي إلى تقليل فرص استثمار تلك المبالغ المحتفظ بها وبالتالي تعرض المصرف إلى فقدان نسبة من الأرباح.

4. ولغرض تقييم المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة على وفق المتوسط العام لنسبة السيولة النقدية التي حققتها المصارف عينة الدراسة، يتضح ان بالمرتبة الاولى جاء المصرف الاهلي التجاري حيث حقق اعلى متوسط عام من نسب السيولة النقدية بين المصارف الاخرى عينة

البحث بمتوسط بلغ (1.6389)، ثم جاء بالمرتبة الثانية من بين المصارف عينة الدراسة مصرف بغداد حيث حقق متوسط عام لنسب السيولة الفرية وخلال فترة البحث بلغ (1.5203) ويعد هذا المتوسط العام اقل من المتوسط العام الذي حققه المصرف الاول واعلى من المتوسط الذي حققته المصارف الاخرى عينة الدراسة، ثم جاء بالمرتبة الثالثة من بين المصارف عينة الدراسة مصرف الشرق الاوسط حيث حقق متوسط عام بلغ (1.5171) وهو اقل من المتوسط العام الذي حققه المصرف الاول والمصرف الثاني واعلى من المتوسط الذي حققه مصرف الخليج التجاري الذي جاء بالمرتبة الاخيرة حيث حقق متوسط عام الاقل بين مصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة حيث بلغ (1.4624).

شكل (3-4) متوسط نسبة السيولة النقدية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول (3-4) للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

وينضح من الشكل اعلاه ان سياسة جميع المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة تنتهج سياسة عدم توفير السيولة النقدية، على اعتبار انها اداة حماية من السحوبات للودائع من قبل المودعين أو عدم امكانية تسديد القروض في الوقت المحدد لها.

ويلاحظ ان مستويات السيولة المتحققة تدل على عدم قدرة المصرف على تغطية التزاماته المترتبة عليه وعلى عدم قدرته في مواجهة السحوبات، وهذا مؤشر على انخفاض مستويات الامان التي يعمل فيها المصرف وارتفاع مستوى المخاطر التي يمكن ان تترتب على ارتفاع نسبة السيولة وعدم تجنب المخاطر التي تتولد نتيجة الاعداس المالي او عدم القدرة على سداد الالتزامات، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية

بين نسبة السيولة بين مخاطر السيولة اذ كلما ارتفعت نسبة السيولة قلت مخاطر السيولة، وكلما انخفضت نسبة السيولة ارتفعت مخاطر السيولة، اذ نجد أن المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة لم تركز بشكل كبير على توفير السيولة بالنسبة المثلى (1:2) والمطلوبة من المصارف والمؤدية الى الامان في مواجهة السحوبات والوفاء بالالتزامات (ماعدا مصرف الاهلي للاستثمار ومصرف بغداد ،لمدة عام حيث لم يستمر حفاظ المصارف على النسبة المطلوبة من السيولة النقدية بل انخفضت بالأعوام الاخرى من فترة الدراسة)، هنا يتطلب منها الاهتمام الذي يحظى بتوفير السيولة لغرض التقليل من مخاطر السيولة التي تواجهها، على اعتبار العلاقة العكسية بين نسبة السيولة النقدية وبين مخاطر السيولة، اذ أن زيادة نسبة السيولة النقدية تقلل من نسبة مخاطر السيولة والعكس صحيح انخفاض نسبة السيولة النقدية تزيد من نسبة مخاطر السيولة.

2. نسبة السيولة السريعة Quick liquidity ratios

ويشير استخدام نسبة النقد الى الودائع الى العلاقة بين النقد المتاح لدى المصارف أو البنك المركزي أو المؤسسات المالية الاخرى والذي يمكن سحبه بسهولة وبسرعة وبين الودائع المتوقع سحبها أو الوفاء بها، وتكون نسبة السيولة المثالية هي (1:1) وعليه ينبغي ان تكون قيمة الموجودات السائلة كافية لتغطية الالتزامات وسحوبات المودعين، ولهذا نجد ان نسبة السيولة السريعة تتناسب طردياً مع قيمة الموجودات السائلة، ويمكن قياسها من خلال المعادلة الاتية

$$QLR = \frac{\sum LaSST}{TD}$$

حيث أن

QLR = نسبة السيولة السريعة Quick liquidity ratio

LA = الموجودات السائلة Liquid assets (النقدية Cash + استثمارات قصيرة الاجل Short-term

investments + موجودات اخرى Other assets)

TD = المطلوبات المتداولة Current liabilities (ودائع العملاء لدى المصارف Customer deposits at

banks + ودائع المؤسسات المالية Deposits of financial institutions)

C = النقد في الصندوق + النقد لدى المؤسسات المالية الاخرى

F = موجودات مالية مقيمة بالقيمة العادلة

S = الاستثمارات

D = موجودات اخرى

TD = مجموع المطلوبات

ويوضح الجدول ادناه نتائج قياس نسبة السيولة السريعة للمصارف عينة الدراسة تبعاً للبيانات

في المصارف عينة الدراسة والتي قيست وفق المعادلة المذكورة.

جدول(3-5) نتائج حساب نسبة السيولة السريعة للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

(مليون دينار)

مصرف الشرق الاوسط								
ت	العام	C	F	S	D	∑Lass	TD	∑ Lass/TD
1	2016	266315	2200	29870	55152	353537	361739	0.9773
2	2017	429302	10200	0	98252	537754	482964	1.1134
3	2018	475021	3040	33336	100703	612100	533282	1.1477
4	2019	332638	10600	0	111100	454138	399324	1.1372
				المتوسط				1.0939
مصرف الخليج								
1	2016	307842	12531	82959	23742	427074	484288	0.8818
2	2017	226342	17042	50200	44788	338372	282425	1.1980
3	2018	249048	15246	50200	44613	359107	263863	1.3609
4	2019	258853	14528	14700	39966	328047	242436	1.3531
				المتوسط				1.1984
مصرف الأهلي								
1	2016	368217	1215	0	67970	437402	291008	1.5030
2	2017	273069	1122	0	50551	324742	317509	1.0227
3	2018	198754	2287	0	24290	428531	267907	1.5995
4	2019	357244	36184	0	21932	415360	376161	1.1042
				المتوسط				1.3073
مصرف بغداد								
1	2016	3305483	0	5684	23788	3334955	917602	3.3644
2	2017	479612	4134	0	40529	794275	813210	0.9767
3	2018	789266	4100	459	27606	821431	846759	0.9700
4	2019	692513	2187	989	139430	835114	859102	0.9720
				المتوسط				1.5707

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

يتضح من الجدول (3-5) ان نسبة السيولة السريعة مختلفة من عام الى اخر .

1. يلاحظ من الجدول (3-5) ان اعلى نسب السيولة السريعة التي حققتها المصارف عينة

الدراسة وخلال فترة الدراسة التي تزيد عن النسبة المثلى والمطلوبة للمصارف تبلغ (1:1)

وكالاتي:

يلاحظ أن مصرف بغداد جاء بالمرتبة الاولى إذ حقق اعلى نسبة سيولة سريعة بالمقارنة مع

المصارف الاخرى عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة عام 2016 بلغت (3.3644)، وجاء بالمرتبة الثانية

مصرف الاهلي للاستثمار الذي حقق أعلى نسبة سيولة سريعة في عام 2018 بلغت (1.5995)، وجاء

مصرف بالمرتبة الثالثة مصرف الخليج الذي حقق أعلى نسبة سيولة سريعة في عام 2018 بلغت (1.3609)، و جاء بالمرتبة الاخيرة مصرف الشرق الاوسط الذي حقق أعلى نسبة سيولة سريعة في عام 2018 بلغت (1.1477).

2. يتضح من الجدول (3- 5) أن المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة حققت أدنى نسب سيولة السريعة وكالاتي:

جاء بالمركز الاول مصرف الخليج الذي حقق أدنى نسبة سيولة سريعة بالمقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة في عام 2016 بلغت (0.8818)، وجاء بالمركز الثاني مصرف بغداد الذي حقق أدنى نسبة سيولة سريعة في عام 2018 والتي بلغت (0.9700)، وجاء بالمركز الثالث مصرف الشرق الاوسط الذي حقق أدنى نسبة سيولة سريعة في عام 2016 بلغت (0.9773)، وجاء بالمركز الرابع مصرف الاهلي التجاري الذي حقق أدنى نسبة سيولة سريعة في عام 2017 بلغت (1.0227) وعلى الرغم من أنها أدنى حد للسيولة لكنها أعلى من النسبة المتلى المطلوبة من المصارف.

3. من الجدول (3-5) يلحظ أن المصارف حققت نسب سيولة متقاربة من عام الى اخر بالنسبة للمصرف الواحد ، اذ يلحظ ان مصرف الشرق الاوسط حقق نسب سيولة سريعة متقاربة في ما بينها حيث حقق المصرف نسب سيولة سريعة مقبولة حيث انحصرت بين (0.9773) وبين (1.1372).

ويلاحظ أن مصرف الخليج التجاري حقق نسب سيولة سريعة مقبولة متقاربة فيما بينها ومتقاربة مع نسب السيولة التي حققها مصرف الشرق الاوسط، حيث حقق المصرف نسب سيولة سريعة انحصرت بين (0.8818) وبين (1.3609).

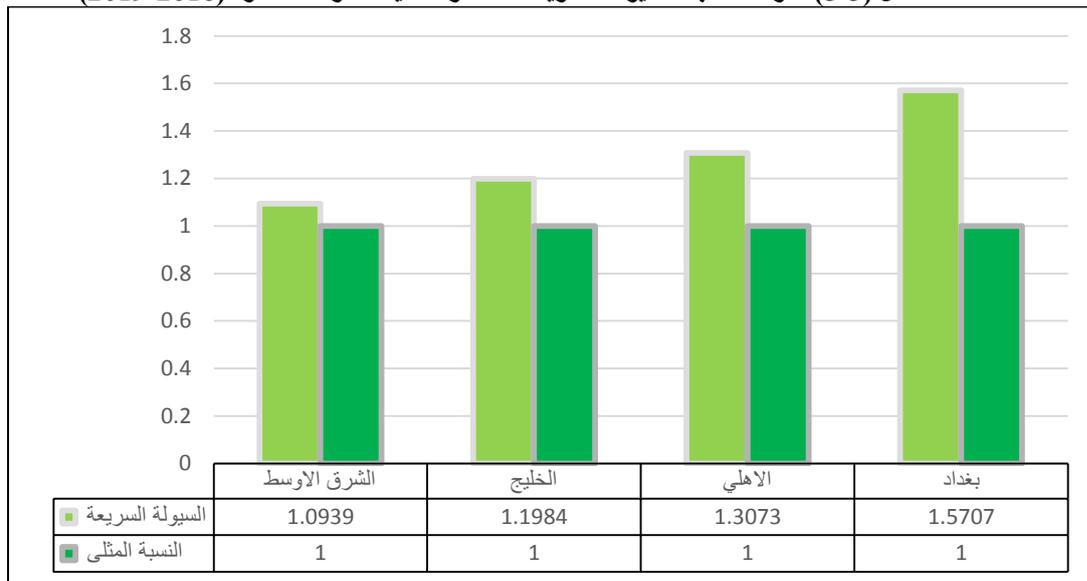
ويلاحظ أن مصرف الاهلي للاستثمار حقق نسب سيولة سريعة مقبولة ومرتفعة بشكل طفيف بالمقارنة مع نسب السيولة التي حققها مصرف الشرق الاوسط ومصرف الخليج حيث حقق المصرف نسب سيولة انحصرت بين (1.0227) وبين (1.5995).

ويلاحظ أن مصرف بغداد حقق نسب سيولة سريعة متباعدة في عام واحد ومتقاربة في بقية الاعوام خلال فترة البحث، إذ حقق نسب سيولة محصورة بين (0.9700) وبين (3.3644).

بناءً على ما تقدم، تشير النتائج المبينة في الجدول (3-5) بشكل واضح أن جميع المصارف عينة الدراسة تنتهج إلى حد ما سياسة استراتيجية موحدة للاحتفاظ بسيولة سريعة لمواجهة طلبات العملاء على النقد، كما أن مصرف بغداد ينتهج سياسة تتسم بالمخاطرة خلال السنوات 2017-2019 نتيجة احتفاظه بسيولة نقدية أقل من النسبة المقبولة، مما يعني احتمال مواجهته لتلبية طلبات عملاءه على النقد، ومن الجدير بالذكر أن المعدل المقبول للسيولة السريعة هو 1:1 أي أن مبلغ الموجودات السائلة ينبغي أن تغطي مبلغ المطلوبات السائلة نفسه. كما ينبغي الإشارة إلى أن عدم احتفاظ المصرف بسيولة تلبية حاجة عملاءه من النقد يضعف الثقة بينه وبين عملاءه. من جهة أخرى، إن المبالغة في الاحتفاظ بسيولة تفيض عن الحاجة يعبر عن انتهاج ادارة المصرف سياسة متحفظة تؤدي إلى تقليل فرص استثمار تلك المبالغ المحتفظ بها وبالتالي تعرض المصرف إلى فقدان نسبة من الأرباح.

4. ولغرض تقييم المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة من خلال المتوسط العام لنسب السيولة السريعة المتوفرة لدى كل مصرف، اذا يلاحظ ان مصرف بغداد جاء بالمرتبة الاولى من بين المصارف عينة الدراسة وبمتوسط عام بلغ (1.5707) ويمثل اعلى متوسط عام لنسب السيولة السريعة التي حققتها المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة، وجاء بالمرتبة الثانية مصرف الاهلي التجاري بمتوسط عام قدره (1.3073) وهو اقل من المتوسط الذي حققه المصرف الاول واعلى من المتوسط الذي حققته المصارف الاخرى عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، اما في المرتبة الثالثة فقد جاء مصرف الخليج التجاري بمتوسط عام بلغ (1.1984) وهو متوسط اقل من المصرف الاول والمصرف الثاني واعلى من المصرف الاخير الذي جاء بالمرتبة الرابعة وهو مصرف الشرق الاوسط الذي حقق متوسط عام بلغ (1.0939) من بين المصارف عينة الدراسة.

الشكل (3-5) متوسط نسبة السيولة السريعة للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول (3-5) للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019) من النتائج اعلاه يلاحظ أن المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة ركزت بشكل كبير على توفير السيولة لأسباب مختلفة ولكن أهمها هو الحماية ضد عمليات السحب المفاجئ من قبل المودعين،

ان نسبة السيولة السريعة تمثل مؤشراً مهماً للسيولة التي يحتفظ بها المصرف حيث تعمل على توفير للمصرف امكانية القيام بالاستثمارات المالية وقدرة مواجهة الازمات وتلبية طلبات السحوبات وعليه في ظل ذلك نجد ان نسبة السيولة السريعة تتناسب عكسياً مع نسبة مخاطر السيولة، حيث كلما ارتفعت نسبة السيولة السريعة انخفضت نسبة مخاطر السيولة على العكس كلما انخفضت نسبة السيولة السريعة ارتفعت نسبة مخاطر السيولة، لذا يتطلب الموازنة بين نسبة السيولة اللازمة الاحتفاظ بها من قبل المصارف ونسبة السيولة المتاحة للمصرف للقيام بالاستثمارات دون الانخفاض في نسبة السيولة المطلوبة والتوجه نحو الاعسار والديون.

ثالثاً: قياس الربحية

تعد الربحية الهدف الاساسي للمصارف، وأمر مهم لبقائها كمؤشر للحكم على كفاءة المصرف وادارته في استخدام الموارد الموجودة بأقل تكلفة تلبيةً لطلبات المستفيدين من أجل تحقيق النجاح والمكانة المناسبة في أسواق المنافسة، على اعتبار أنها مقاييس للنجاح الاقتصادي للمؤسسة من خلال الاستثمارات التي تقوم بها، سوف تُقاس ربحية المصارف عينة البحث وفق مؤشرين (العائد على الموجودات، العائد على الودائع).

1. العائد على الموجودات (ROA) Return on Assets

يعد هذا المؤشر من اوسع المؤشرات التي يجري استخدامها في قاييس ربحية المصرف، اذ يقوم هذا المؤشر بقياس قدرة الصناعة المصرفية وقياس الاداء المالي للمصرف ومدى توليد الدخل بالإضافة الى ذلك يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف في الحصول على الموجودات المصرفية قياس تكلفتها واستثمارها في أنشطة مالي مريحة.

يمكن قياس العائد على الموجودات من المعادلة الآتية:

$$ROA = \frac{NIT}{\sum ASST} \times 100$$

حيث أن

ROA = العائد على الموجودات

NIT = صافي الربح

$\sum ASST$ = مجموع الموجودات

ويوضح الجدول ادناه نتائج قياس نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة تبعاً

لبينات في المصارف عينة الدراسة التي قيست وفق المعادلة المذكورة .

جدول(3-6) نتائج حساب نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019) (مليون دينار)

مصرف الشرق الاوسط للاستثمار					
ت	القيمة العام	NIT	$\sum Asst$	NIT/ $\sum Asst$	%100
1	2016	11750	633833	0.0185	1.85%
2	2017	-4861	770690	-6.307	-0.63%
3	2018	-2295	800749	-2.866	-0.2865%
4	2019	20838	684237	0.030	3.04%
المتوسط					
0.99%					
مصرف الخليج التجاري					
1	2016	5870	802022	7.319	0.731%
2	2017	4230	603312	7.011	0.701%
3	2018	591	578336	1.021	0.102%
4	2019	-3931	549145	-7.158	-0.715%
المتوسط					
0.20%					
مصرف الاهلي التجاري					
1	2016	23501	578847	0.040	4.05%
2	2017	2857	603213	4.73	0.47%
3	2018	-7912	525757	-0.015	-1.50%
4	2019	9164	632802	0.014	1.44%
المتوسط					
1.11%					
مصرف بغداد					
1	2016	20245	1200424	0.016	1.68%
2	2017	6122	1090152	5.61	0.56%
3	2018	4125	1113538	3.70	0.37%
4	2019	7298	1132744	6.44	0.64%
المتوسط					
0.81%					

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

يتضح من الجدول (3- 6) ان المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة حققت نسب عائد على الموجودات مختلفة من عام الى اخر .

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسب العائد على الموجودات التي حققتها المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة كالتالي:
يلاحظ أن مصرف الاهلي للاستثمار جاء بالمرتبة الاولى إذ حقق أعلى نسبة عائد على الموجودات بالمقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة خلال فترة الدراسة في عام 2016 بلغت (4.05%)، وجاء بالمرتبة الثانية مصرف الشرق الاوسط إذ حقق أعلى نسبة عائد على الموجودات خلال عام 2019 بلغت (3.04%) و جاء بالمرتبة الثالثة مصرف بغداد الذي حقق أعلى نسبة عائد على الموجودات في عام 2016 بلغت (1.86%) وجاء بالمرتبة الاخيرة مصرف الخليج إذ حقق أعلى نسبة عائد على الموجودات في عام 2016 بلغت (0.731%)

2. يلاحظ من الجدول (3-6) أن أدنى نسبة عائد على الموجودات حققتها المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة كالاتي:
يلاحظ أن مصرف الشرق الاوسط حصل على المرتبة الاولى حيث حقق أدنى نسبة عائد على الموجودات بالمقارنة مع المصارف الاخرى عينة البحث وخلا فترة البحث في عام 2018 بلغت (-0.286%)، وحصل على المرتبة الثانية مصرف الخليج الذي حقق أدنى نسبة عائد على الموجودات في عام 2019 بلغت (-0.715%)، وحصل على المرتبة الثالثة مصرف الاهلي للاستثمار الذي حقق نسبة عائد على الموجودات عام 2018 بلغت (-1.50%)، وحصل على المرتبة الرابعة مصرف بغداد الذي حقق أدنى نسبة عائد على الموجودات في عام 2018 بلغت (0.37%).

يتبين من اعلاه أن جميع المصارف عينة الدراسة حققت نسبة عائد على الموجودات متقاربة حيث كانت أغلب المصارف حققت قيمة سالبة ماعدا مصرف بغداد حقق قيمة موجبة لكنها نسبة ضعيفة.

3. يتبين من النتائج اعلاه ان جميع المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة حققت نسبة عائد على الموجودات متقاربة في بعض المصارف عينة البحث ومتباعدة في بعضها الاخر على مستوى المصرف الواحد، إذ يلاحظ ان مصرف الشرق الاوسط حقق نسبة عائد على

الموجودات خلال فترة الدراسة متباينة من عام الى اخر حيث حقق نسب عائد على الموجودات انحصرت بين (-0.286%) وبين (3.04%).
ويلاحظ ان مصرف الخليج حقق نسب عائد على الموجودات خلال فترة الدراسة منخفضة مقارنة أذ انحصرت نسب العائد على الموجودات التي حققها المصرف بين (-0.715%) وبين (0.731%)

ويلاحظ أن مصرف الاهلي للاستثمار حقق نسب عائد على الموجودات متباينة من عام الى اخر خلال فترة الدراسة، أذ حقق نسب عائد على الموجودات انحصرت بين (-0.150%) وبين (4.05%).

ويلاحظ أن مصرف بغداد حقق نسب عائد على الموجودات متقاربة خلال فترة الدراسة أذ حقق نسب عائد على الموجودات انحصرت بين (0.37%) وبين (1.68%)، ويلاحظ أن مصرف بغداد يختلف عن المصارف الاخرى عينة الدراسة على اعتبار أنه لم يحقق قيمة سالبة من العائد على الموجودات خلال فترة الدراسة بمعنى أن العائد على الموجودات كان أعلى من تكلفة الموجودات على العكس مع بقية المصارف الاخرى عينة الدراسة في بعض السنوات.

بناءً على ما تقدم، تشير النتائج المبينة في الجدول (3-6) بشكل واضح أن جميع المصارف عينة الدراسة لا تنتهج إلى حد ما سياسة استراتيجية موحدة للربح المحقق على الموجودات. بل أن بعض المصارف عينة الدراسة حققت نسب سالبة لصافي الربح على الموجودات مثل مصرفي الشرق الأوسط للاستثمار والأهلي التجاري خلال السنة 2018 و مصرف الخليج التجاري خلال السنة 2019. ومع ذلك قد ترجع النسب المتدنية أو السالبة لصافي الربح على الموجودات إلى طبيعة الوضع الاقتصادي المتأرجح للبلد الذي تعمل به المصارف عينة الدراسة. لذلك، يجب أن يكون هناك نسبة مطلقة للربح المحقق على الموجودات يتم اعتماده من قبل اتحاد المصارف للحكم على اداء كل مصرف. ومن الجدير بالذكر إن مؤشر صافي الربح على الموجودات من المؤشرات المهمة للحكم على الأداء المصرفي لأن النسب السالبة والمتدنية لهذا المؤشر المهم من شأنه أن يضعف الثقة بين المصرف وزبائنه.

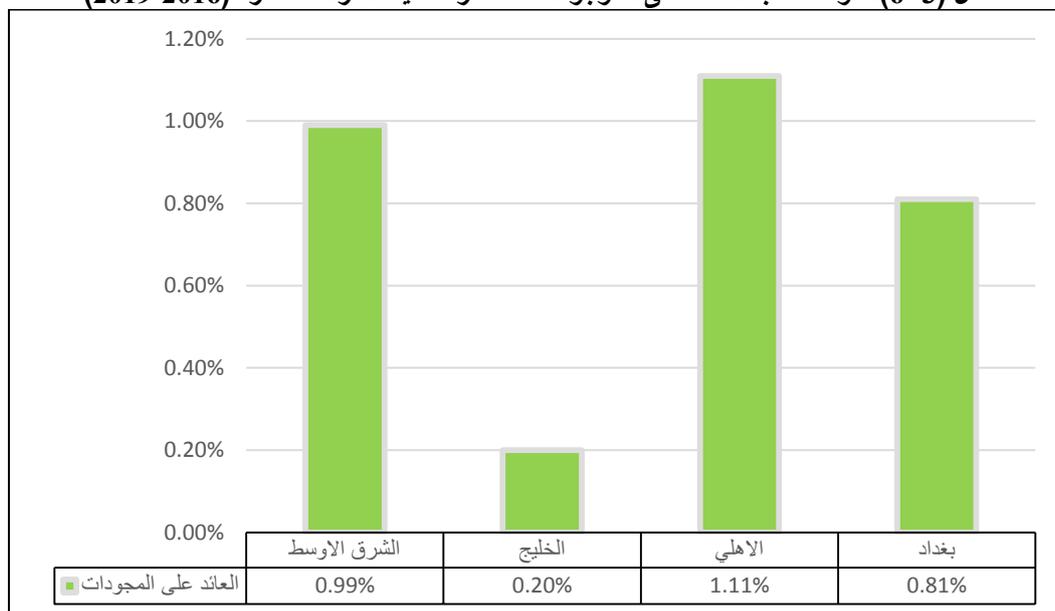
4. ولغرض تقييم المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة من خلال المتوسط العام لنسب

العائد على الموجودات التي حققتها المصارف عينة الدراسة، اذا يلحظ ان في المرتبة الاولى

من بين المصارف عينة الدراسة جاء مصرف الاهلي التجاري بمتوسط عائد على

الموجودات بلغ (1.11%) وهو يمثل اعلى عائد على الموجودات من بين المصارف عينة الدراسة، اما في المرتبة الثانية فقد جاء مصرف الشرق الاوسط بمتوسط عام بلغ (0.99%)، وهو متوسط اقل من متوسط المصرف الاول واعلى من متوسط العام للمصارف الاخرى عينة الدراسة، وجاء في المرتبة الثالثة جاء مصرف بغداد بمتوسط عام بلغ (0.81%) وهو اقل من المصرف الاول والثاني واعلى من المصرف الرابع وهو مصرف الخليج التجاري الذي حقق متوسط عام (0.20%) خلال فترة الدراسة.

شكل (3-6) متوسط نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول (3-6) للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

ان نسبة العائد على الموجودات تتناسب طردياً مع الارباح المتحققة من استخدام الموجودات، اي بمعنى كلما زاد نسبة العائد على الموجودات التي يمتلكها المصرف زادت نسبة الارباح وكلما انخفضت عوائد الموجودات انخفضت نسبة الارباح، وتتناسب نسبة العائد على الموجودات عكسياً مع تكلفة الموجودات، حيث كلما زادت تكلفة الموجودات التي يمتلكها المصرف قل العائد على الموجودات، لذا ينبغي على المصارف فالاختيار بين الموجودات التي تحقق نسبة عوائد مرتفعة وتكون تكلفتها اقل.

2. العائد على الودائع (ROD) Return on Deposit

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي يجري استخدامها في قياس ربحية المصرف، اذ يقوم هذا المؤشر بقياس قدرة الصناعة المصرفية على تحقيق الارباح وقياس الكفاءة المصرفية في تحقيق العوائد للمصرف من الودائع التي حصل عليها ومن مختلف أنواعها ومدى قدرة المصرف في الحصول على

الودائع المصرفية وقياس تكلفتها واستثمارها في أنشطة مالي مريحة، يُقاس العائد على الودائع من خلال المعادلة الآتية:

$$ROD = \frac{NITe}{TD} \times 100$$

حيث ان

ROD = العائد على الودائع

NIT = صافي الربح

TD = مجموع الودائع

ويوضح الجدول ادناه نتائج قياس نسبة العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة تبعاً لبيانات في المصارف عينة الدراسة التي قيست وفق المعادلة المذكورة .

جدول(7-3) نتائج حساب نسبة العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019) (مليون دينار)

مصرف الشرق الاوسط للاستثمار					
ت	العام	القيمة	NIT	TD	NIT/ TD
%100					
1	2016	11750	252378	0.046	4.65%
2	2017	-4861	324584	-0.014	-1.49%
3	2018	-2295	429601	-5.34	-0.534%
4	2019	20838	276418	0.075	7.53%
المتوسط					
مصرف الخليج التجاري					
1	2016	5870	427200	0.013	1.37%
2	2017	4230	265803	0.015	1.59%
3	2018	591	232934	2.537	0.25%
4	2019	-3931	201579	0.019	-1.95%
المتوسط					
مصرف الاهلي التجاري					
1	2016	23501	162016	0.145	14.50%
2	2017	2857	184169	0.015	1.55%
3	2018	-7912	190731	-0.041	-4.14%
4	2019	9164	250556	0.036	3.65%
المتوسط					
مصرف بغداد					
1	2016	20245	1160925	0.017	1.74%
2	2017	40529	714521	0.056	5.67%
3	2018	4152	786385	5.27	0.52%
4	2019	7298	803011	9.088	0.90%
المتوسط					

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

يتضح من الجدول (7-3) ان المصارف عينة الدراسة حققت نسب عائد على الودائع متباينة من مصرف الى اخر ومن عام الى اخر .

1. يلاحظ من الجدول اعلاه ان المصارف عينة الدراسة حققت اعلى نسبة عائد على الودائع خلال فترة الدراسة وكالاتي:

جاء مصرف الاهلي للاستثمار بالمرتبة الاولى اذ حقق اعلى نسبة عائد على الودائع بالمقارنة مع المصارف الاخرى عينة البحث خلال فترة البحث في عام 2016 بلغت (14.50%)، ثم جاء بالمرتبة الثانية مصرف الشرق الاوسط الذي حقق اعلى نسبة عائد على الودائع في عام 2019 بلغت (7.53%)، وجاء بالمرتبة الثالثة مصرف بغداد الذي حقق اعلى نسبة عائد على الودائع في عام 2017 بلغت (5.67%)، وجاء بالمرتبة الاخيرة مصرف الخليج الذي حقق اعلى نسبة عائد على الودائع في عام 2018 والتي بلغت (1.59%).

2. يلاحظ من الجدول (3- 7) أن أدنى نسب العائد على الودائع التي حققتها المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة وكالاتي:

جاء مصرف الاهلي للاستثمار بالمرتبة الاولى اذ حقق أدنى نسبة عائد على الودائع في عام 2018 بلغت (-4.14%)، و جاء بالمرتبة الثانية مصرف الشرق الاوسط الذي حقق أدنى نسبة عائد على الودائع في عام 2018 بلغت (-1.49%)، في عام 2017، وجاء بالمرتبة الثالثة مصرف الخليج التجاري الذي حقق أدنى نسبة عائد على الودائع في عام 2019 بلغت (-1.95%) وجاء بالمرتبة الرابعة والاخيرة مصرف بغداد الذي حقق أدنى نسبة عائد على الودائع في عام 2018 بلغت (0.52%).

3. ويلاحظ من النتائج اعلاه أن المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة حققت نسبة عائد على الودائع متباينة من عام الى اخر.

يلاحظ أن مصرف الشرق الاوسط حقق نسبة عائد على الودائع خلال فترة الدراسة مختلفة من عام الى اخر حيث انحصرت نسبة العائد على الودائع بين (-1.49%) وبين (7.53%).

ويلاحظ أن مصرف الخليج التجاري حقق نسب عائد على الودائع قد تكون مرتفعة عن النسب التي حققها مصرف الشرق الاوسط، حيث حقق نسب مختلفة من عام الى اخر ومقاربة بشكل قليل حيث انحصرت نسب العائد على الودائع انحصرت بين (-1.95%) وبين (1.59%).

ويلاحظ أن مصرف الاهلي للاستثمار حقق نسب عائد على الودائع أعلى من النسب التي حققتها مصرف الشرق الاسط ومصرف الخليج التجاري، حيث حقق نسب عائد على الودائع متباينة حيث انحصرت نسب العائد على الودائع بين (-4.14%) وبين (14.50%).

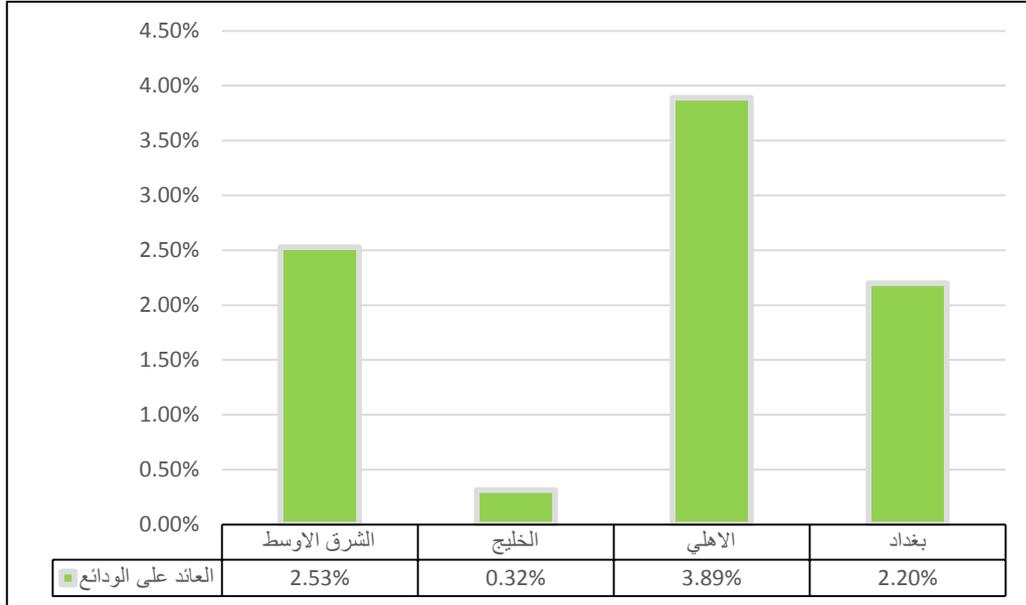
ويلاحظ أن مصرف بغداد حقق نسب عائد على الودائع متباينة ومتقاربة في بعض السنوات ، حيث حقق نسب عائد على الودائع انحصرت بين (0.52%) وبين (5.67%) ويلاحظ أن مصرف بغداد يختلف عن المصارف الاخرى عينة البحث على اعتبار أنه لم يحقق قيمة سالبة من العائد على الودائع خلال فترة الدراسة بمعنى أن العائد على الودائع كان أعلى من تكلفة الودائع على العكس مع بقية المصارف الاخرى عينة الدراسة في بعض السنوات.

بناءً على ما تقدم، تشير النتائج المبينة في الجدول (3-7) بشكل واضح أن جميع المصارف عينة الدراسة لا تنتهج إلى حد ما سياسة استراتيجية موحدة للربح المحقق على الودائع. بل أن بعض المصارف في العينة كما هو الحال بالنسبة لصادفي الرح على الموجودات حققت نسب سالبة لصادفي الرح على الودائع مثل مصرفي الشرق الأوسط للاستثمار والأهلي التجاري خلال السنة 2018 و مصرف الخليج التجاري خلال السنة 2019. ومع ذلك قد ترجع النسب المتدنية أو السالبة لصادفي الرح على الودائع إلى طبيعة الوضع الاقتصادي المتأرجح للبلد الذي تعمل به المصارف عينة الدراسة. لذلك، يجب أن يكون هناك نسبة مطلقة للربح المحقق على الودائع يُعتمد من قبل اتحاد المصارف للحكم على اداء كل مصرف. ومن الجدير بالذكر إن مؤشر صافي الرح على الودائع من المؤشرات المهمة للحكم على الأداء المصرفي لأن النسب السالبة والمتدنية لهذا المؤشر المهم من شأنه أن يضعف الثقة بين المصرف وعملاءه.

4. لغرض تقييم المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة من خلال المتوسط العام لنسب العائد على الودائع الذي حققتها المصارف عينة الدراسة، اذ يلاحظ ان مصرف الاهلي التجاري جاء بالمرتبة الاولى من بين المصارف عينة الدراسة بمتوسط عام بلغ (3.89%)، ويمثل هذا المتوسط اعلى متوسط لنسب العائد على الودائع حققته المصارف عينة الدراسة خلا فترة الدراسة، ثم جاء بالمرتبة الثانية مصرف الشرق الاوسط بمتوسط عام بلغ (2.53%)، وهو اقل من المتوسط للمصرف الاول واعلى من متوسط المصارف الاخرى،

وجاء بالمرتبة الثالثة مصرف بغداد بمتوسط عام بلغ (2.20%) وهو اعلى من المتوسط العام للمصرف بالمرتبة الاخيرة وهو مصرف الخليج التجاري بمتوسط عام (0.315%) خلال فترة الدراسة.

شكل (3-7) متوسط نسب العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول (3-7) وللمصارف عينة الدراسة للفترة (2016 - 2019)

ويتبين من النتائج اعلاه ان نسبة العائد على الودائع مؤشر مهم التي تقيس حجم العائد الذي يحققه المصرف من خلا استخدام الودائع، اذ يتبين ان طبيعة العلاقة بين العائد على الودائع وارباح الاستثمارات التي تقوم بها المصارف هي علاقة طردية فكما زادت ارباح الاستثمارات زاد العائد على الودائع كلما قلت ارباح الاستثمارات انخفض العائد على الودائع، وهناك علاقة عكسية بين تكلفة الودائع والعائد على استخدام الودائع فكما ارتفعت تكلفة الودائع قل العائد على الودائع وكلما قلت تكلفت الودائع ارتفع العائد على الودائع.

رابعاً: قياس قيمة المؤسسة المصرفية

لغرض قياس قيمة المؤسسة المصرفية استخدم نموذج توين (Tobin's Q) الذي تلخصت فكرته من خلال القيمة السوقية الى القيمة الدفترية، ويعد مؤشر Tobin's Q من المؤشرات الرئيسية والمهمة في احتساب قيمة المصرف، ففي حال بلغت قيمة Tobin's Q واحد صحيح أو أكثر فإن هذا يعني مؤشر إيجابي على أن قيمة المصرف أعلى من قيمة موجوداته وهذا يدل على الزيادة في القيمة السوقية لأسهم المصرف، بالإضافة الى كونها مفضلة لدى البعض بأنها تقدم صورة جيدة عن الاداء

والربحية، اما اذا كانت قيمة **Tobin's Q** اقل من الواحد الصحيح فهذا يعطي قيمة ضعيفة للمصرف وقد يكون السبب في ذلك هو التأثير بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تمر بها بعض المصارف من ظروف مالية واقتصادية وسياسية بسببها التي كان لها تأثير مباشر وسلبى على قيمتها من حيث انخفاض القيمة السوقية لهذه المصارف أو انخفاض صافي الايرادات مما ينعكس على انخفاض اسعار الاسهم، ويتم قياس مؤشر **Tobin's Q** وفق المعادلة الاتية:

$$\text{Tobin's Q} = \frac{mtv}{TABV}$$

أذ أن

$MTV =$ القيمة السوقية (سعر الاغلاق × عدد الاسهم المكتتب بها)

$TABV =$ القيمة الدفترية لمجموع الموجودات (الموجودات المتداولة+ الموجودات الثابتة)

ويوضح الجدول ادناه نتائج قياس قيمة المصرف للمصارف عينة الدراسة تبعاً لبيانات في

المصارف عينة الدراسة والتي قيست وفق المعادلة المذكورة .

جدول(8-3) نتائج احتساب قيمة المؤسسة للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019) (مليون دينار)

مصرف الشرق الاوسط للاستثمار						
Tobin s Q (%)	TABV (بالملايين)	MVT (بالملايين)	سعر الاغلاق في نهاية العام	عدد الاسهم المكتتب بها	القيمة العام	ت
0.1696	633833	107500	0.43	250.000	2016	1
0.1135	770690	87500	0.35	250,000	2017	2
0.0405	800749	32500	0.13	250,000	2018	3
0.0365	684237	25000	0.10	250,000	2019	4
0.0900	المتوسط					
مصرف الخليج التجاري						
0.1683	802022	135000	0.45	300.000	2016	1
0.1939	603312	117000	0.39	300.000	2017	2
0.1037	578336	60000	0.20	300.000	2018	3
0.0764	549145	42000	0.14	300.000	2019	4
0.1355	المتوسط					
مصرف الاهلي التجاري						
0.1943	578847	112500	0.45	250.000	2016	1
0.1616	603213	97500	0.39	250.000	2017	2
0.0951	525757	50000	0.20	250.000	2018	3
0.0553	632802	35000	0.14	250.000	2019	4
0.1265	المتوسط					
مصرف بغداد						
0.1895	1200424	227500	0.91	250.000	2016	1
0.1353	1090152	147500	0.59	250.000	2017	2
0.6385	113538	72500	0.29	250.000	2018	3
0.0662	1132744	75000	0.30	250.000	2019	4
0.2573	المتوسط					

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

يتضح من الجدول (3- 8) ان المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة حققت قيمة مصرفية مختلفة من مصرف الى اخر ومن عام الى اخر.

1. يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى قيمة مصرفية حققتها المصارف عينة الدراسة خلال فترة الدراسة كانت كالاتي:

جاء مصرف بغداد بالمرتبة الاولى حيث حقق اعلى قيمة مصرفية بالمقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة خلال فترة الدراسة أذ حقق في عام 2018 قيمة مصرفية بلغت (0.6385)، وجاء بالمرتبة الثانية مصرف الاهلي للأستثمار الذي حقق أعلى قيمة مصرفية في عام 2016 بلغت (0.1943)، وجاء بالمرتبة الثالثة مصرف الخليج التجاري الذي حقق اعلى قيمة مصرفية في عام 2017 بلغت (0.1939)، وجاء بالمرتبة الرابعة والاخيرة مصرف الشرق الاوسط الذي حقق أعلى قيمة مصرفية في عام 2016 بلغت (0.1696)، ويتضح من النتائج اعلاه أن جميع المصارف عينة الدراسة خلا فترة الدراسة لم تحقق قيمة مصرفية مقبولة وحققت جميعها قيمة مصرفية ضعيفة أقل من (1).

2. يلاحظ من الجدول (3- 8) أن أدنى قيمة مصرفية حققتها المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة كالاتي:

جاء بالمرتبة الاولى مصرف الشرق الاوسط الذ حقق أدنى قيمة مصرفية بالمقارنة مع المصارف الاخرى عينة الدراسة أذ حقق قيمة مصرفية بلغت (0.365) في عام 2019، وجاء بالمرتبة الثانية مصرف الاهلي للأستثمار الذي حقق ادنى قيمة مصرفية في عام 2019 بلغت (0.0553)، وجاء بالمرتبة الثالثة مصرف بغداد الذي حقق أدنى قيمة مصرفية بلغت (0.0662) وجاء بالمرتبة الرابعة والاخيرة مصرف الخليج التجاري الذي حقق أدنى قيمة مصرفية في عام 2019 بلغت (0.0764).

3. يلاحظ من الجدول (3- 8) ان المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة حققت قيم مصرفية متباينة من عام الى اخر.

اذ ان مصرف الشرق الاوسط حقق قيمة مصرفية متباينة من عام الى اخر حيث حقق قيم مصرفية ضعيفة أقل من (1) وكانت محصورة بين (0.0365) وبين (0.1696).

ومصرف الخليج التجاري حقق قيم مصرفية متقاربة ومتباينة بشكل قليل، حيث حقق المصرف قيم مصرفية منخفضة وضعيفة أقل من (1) وكانت محصورة بين (0.0764) وبين (0.1939)،

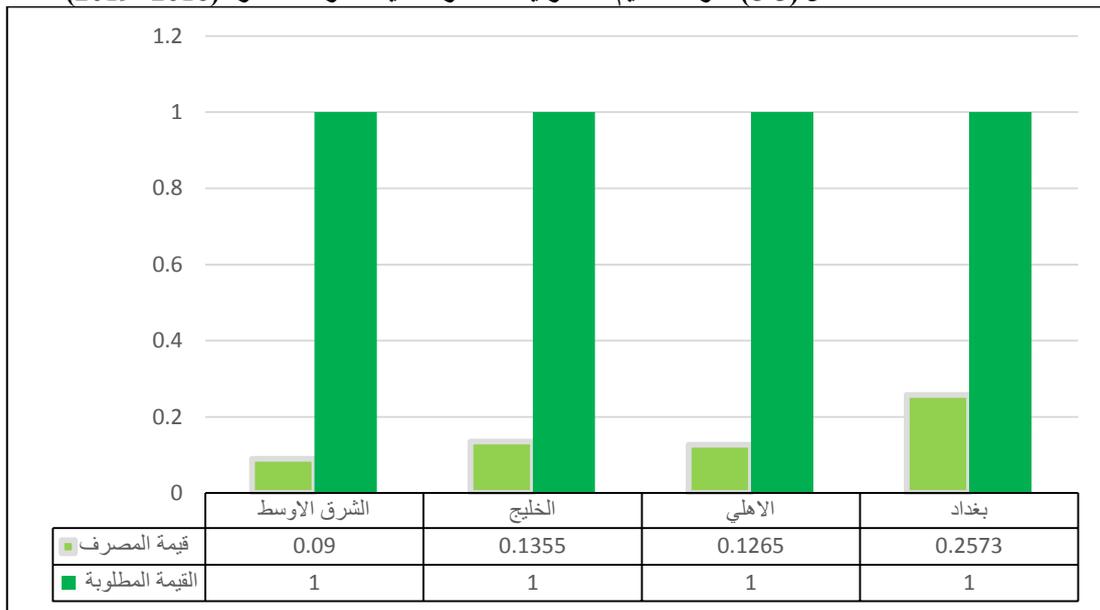
ويلاحظ ان مصرف الاهلي للاستثمار حقق قيم مصرفية مختلفة من عام الى اخر حيث حقق قيم مصرفية متباينة من عام الى اخر وضعيفة أقل من قيمة (1) وكانت محصورة بين (0.0553) وبين (0.1943)، ويلاحظ أن مصرف بغداد حقق قيم مصرفية متباينة من عام الى اخر حيث حقق قيم مصرفية أقل من قيمة (1) وكانت محصورة بين (0.0662) وبين (0.1895).

ويتضح من النتائج اعلاه أ جميع المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة حققت قيمة مصرفية منخفضة وضعيفة بمعنى أنها حققت قيم أقل من قيمة (1) نتيجة انخفاض قيمتها السوقية وبسبب تقييم موجوداتها بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية.

بناءً على ما تقدم، تشير النتائج المبينة في الجدول (3-8) بشكل واضح إلى أن مصرف الخليج التجاري حقق أعلى قيمة خلال السنتين 2017 و 2019 . من جهة ثانية، أن مصرف الشرق الأوسط للاستثمار حقق اقل قيمة خلال السنوات 2017 إلى 2019 . و أن قيمة المصرف تعد من المؤشرات المهمة التي تطمئن العملاء على اموالهم المودعة لدى المصرف، فضلا عن طمئنة المستثمرين على استثماراتهم والموظفين على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

4. لتقييم المصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة من خلال المتوسط العام للقيمة المصرفية التي حققتها المصارف عينة الدراسة. يلاحظ انه جاء بالمرتبة الاولى من بين المصارف عينة الدراسة مصرف بغداد بمتوسط عام بلغ (0.2573)، ومن ثم بالمرتبة الثانية جاء مصرف الخليج التجاري بمتوسط عام بلغ (0.1355) وهو اقل من المتوسط العام للمصرف الاول واعلى من المصارف الاخرى عينة الدراسة، جاء بالمرتبة الثالثة مصرف الاهلي التجاري بمتوسط عام بلغ (0.1265) وهو متوسط اعلى من المتوسط العام الذي حققه مصرف الشرق الاوسط الذي جاء بالمرتبة الاخيرة بمتوسط عام بلغ (0.0900).

شكل (3-8) متوسط القيم المصرفية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)



المصدر من أعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الواردة في الجدول (3-8) للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

ويتبين من النتائج اعلاه ان جميع المصارف عينة الدراسة لم تحقق قيمة مصرفية قريبة من (1) وخلال فترة الدراسة، اذا يلاحظ ان قيمة المصارف عينة الدراسة متجهة لانخفاض مما تشكل قيمة ضعيفة بسبب الفارق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية، هذا ما يعطي مؤشراً على انخفاض قيمة المصارف عينة الدراسة عام بعد عام، وازاً مؤشراً عن ضعف الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة.

ونلخص مما تقد ان هذا المبحث تطرق الى قياس كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال توظيف البيانات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة والحصول على النتائج التي يمكن توظيفها في المبحث اللاحق وتحليلها احصائياً في برنامج (SPSS)، بهدف بيان تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع واثبات أو نفي الفرضيات الخاص بالدراسة.

المبحث الثاني

القياس والتحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث توضيح الارتباط بين المتغيرات المستقلة (المخاطر والسيولة والربحية) وبين المتغير التابع (قيمة المصرف) من خلال توظيف النتائج التي حُصل عليها بوساطة المعادلات الرياضية في المبحث الاول من هذا الفصل وتوظيفها في البرنامج الاحصائي، من ثم شرح نتائج البرنامج الاحصائي (SPSS) من حيث العلاقة والاثر بين المتغيرات واختبار الفرضيات فيا يتعلق بقبول الفرضية أو رفضها أو استبدالها بفرضية بديلة.

ولغرض قياس الارتباط بين المتغيرات استخدم معامل الارتباط بيرسون Pearson. ولان الدراسة تتوسع الى اكثر من متغير مستقل فقد رُمزت المتغيرات لغرض استخدامها في البرنامج الاحصائي كما في الجدول

اسم المتغير	الرمز الاحصائي
مخاطر الائتمان	X1
مخاطر التشغيل	X2
مخاطر اسعار الفائدة	X3
السيولة النقدية	X4
السيولة السريعة	X5
العائد على الموجودات	X6
العائد على الودائع	X7
قيمة المصرف	Y

التحليل الإحصائي للمصارف عينة الدراسة

قام الباحث بإيجاد الإحصائيات العامة والوصفية المتمثلة بأقل وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التشتت لكل متغير من متغيرات الدراسة بهدف اعطاء صورة كاملة عن البيانات المستخدمة.

1. التحليل الإحصائي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار

أولاً: تحليل الإحصاءات العامة للمتغيرات

يبين جدول (3-9) الإحصاءات الوصفية العامة المتمثلة بأقل قيمة وأعلى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التشتت للمؤشرات المالية لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار للفترة (2016-2019).

جدول (3-9) الإحصاء الوصفي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار عينة الدراسة لجميع المتغيرات للفترة (2016-

2019)

الإحصائيات الوصفية						
ت	القيم	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التشتت
1	نسبة مخاطر الائتمان	0.0334	0.0889	0.0538	0.0262	0.49
2	مخاطر التشغيل	65.1900	1252.1500	698.4100	495.9576	0.71
3	مخاطر اسعار الفائدة	0.4756	1.6124	1.2541	0.5272	0.42
4	السيولة النقدية	1.3909	1.6408	1.5203	0.1380	0.09
5	السيولة السريعة	0.9773	1.1477	1.0939	0.0790	0.16
6	العائد على الموجودات	-0.0063	0.0304	0.0099	0.0175	1.77
7	العائد على الودائع	-0.0149	0.0753	0.0254	0.0428	1.67
8	قيمة المصرف	0.0365	0.1696	0.0900	0.0638	0.71

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول (3-9) أن أقل قيمة لنسبة مخاطر الائتمان بلغت (0.0334) بينما أعلى قيمة كانت (0.0889)، وبوسط حسابي مقداره (0.0538) وانحراف معياري مقداره (0.0262) ومعامل تشتت مقداره (0.49) مما يشير إلى نسبة تشتت متدنية جدا بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

أن أقل قيمة بالنسبة لمخاطر التشغيل بلغت (65.1900) بينما أعلى قيمة كانت (1252.1500)، وبوسط حسابي مقداره (698.4100) وانحراف معياري مقداره (495.9576) ومعامل تشتت مقداره (0.71) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة إلى حد ما بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

وأن أقل قيمة بالنسبة لمخاطر اسعار الفائدة بلغت (0.4765) بينما أعلى قيمة كانت (1.6124)، وبوسط حسابي مقداره (1.2541) وانحراف معياري مقداره (0.5272) ومعامل تشتت مقداره (0.42) مما يشير إلى نسبة تشتت دون المتوسطة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

أما أقل قيمة بالنسبة للسيولة النقدية بلغت (1.3909) بينما اعلى قيمة كانت (1.6408)، وبوسط حسابي مقداره (1.5203) وانحراف معياري مقداره (0.1380) ومعامل تشتت مقداره (0.09) مما يشير إلى نسبة تشتت منخفضة جدا بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

وأن أقل قيمة بالنسبة السيولة السريعة فقد بلغت (0.9773) بينما اعلى قيمة كانت (1.1477)، وبوسط حسابي مقداره (1.0939) وانحراف معياري مقداره (0.0790) ومعامل تشتت مقداره (0.16) مما يشير إلى نسبة تشتت منخفضة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة. وأقل قيمة لنسبة العائد على الموجودات بلغت (-0.0063) بينما اعلى قيمة كانت (0.0304)، وبوسط حسابي مقداره (0.0099) وانحراف معياري مقداره (0.0175) ومعامل تشتت مقداره (1.77) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة بشكل كبير بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

وأن أقل قيمة لنسبة العائد على الودائع فقد بلغت (-0.0149) بينما اعلى قيمة كانت (0.0753)، وبوسط حسابي مقداره (0.0254) وانحراف معياري مقداره (0.0428) ومعامل تشتت مقداره (1.67) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة بشكل كبير بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة. أن أقل قيمة بالنسبة لقيمة المصرف بلغت (0.0365) بينما اعلى قيمة كانت (0.1696)، وبوسط حسابي مقداره (0.0900) وانحراف معياري مقداره (0.0638) ومعامل تشتت مقداره (0.71) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة إلى حد ما بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

ثانيا: تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات

يعرض جدول (3-10) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة بالنسبة لمصرف الشرق الأوسط للفترة (2016 - 2019). فإذا كانت نتيجة ارتباط بيرسون أعلى من 0.70 ، فهناك علاقة بين المتغيرات المستقلة.

جدول (3-10) مصفوفة الارتباط الاحصائية بين المتغيرات لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار للفترة (2016-2019)

	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	X/Y
							1.000	X1
						1.000	-0.508	X2
					1.000	-0.45	0.362	X3
				1.000	-0.557	-0.581	-0.249	X4
			1.000	0.510	-0.299	-0.791	-0.642	X5
		1.000	-0.270	0.103	0.715	-0.374	-0.137	X6
	1.000	1.000	-0.270	0.094	0.722	-0.374	-0.128	X7
1.000	-0.051	-0.047	-0.913	-0.318	-0.116	0.900	-0.806	Y

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

قد أظهرت الاختبارات الإحصائية للبيانات فقط علاقة واحدة معنوية إحصائياً، وعدد من العلاقات غير المعنوية إحصائياً، نلخصها كالآتي :

أ. وجود علاقة موجبة تامة بين نسبة العائد على الموجودات والعائد إلى الودائع. لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (1.00) عند مستوى معنوية أقل من (0.000) أي وجود احتمال صفر بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة. تدل هذه العلاقة انه عندما تزيد نسبة العائد على الموجودات تزيد نسبة العائد على الودائع بدرجة كبيرة جداً، وقد يرجع سبب هذه العلاقة أو الارتباط بين النسبتين إلى تأثيرهما ببسط واحد وهو صافي الربح.

ب. أظهرت البيانات المعروضة في جدول (3-10) وجود عدد من العلاقات القوية الموجبة والسالبة بين المتغيرات تحت الدراسة إلا انها كانت غير معنوية إحصائياً على سبيل المثال العلاقة غير المعنوية إحصائياً بين كل من نسبة مخاطر التشغيل ونسبة السيولة النقدية وقيمة المصرف.

يخلص مما تقدم، ان التحليلات الإحصائية للبيانات التي حُصل عليها من التقارير المالية لمصرف الشرق الأوسط عينة الدراسة توفر بصورة عامة دليلاً يشير الى وجود علاقة واحدة موجبة تامة معنوية إحصائياً فقط بين نسبة العائد على الموجودات والعائد على الودائع فضلاً عن وجود عدد من العلاقات الموجبة والسالبة القوية ولكن غير المعنوية إحصائياً بين كل من كل من نسبتي مخاطر التشغيل والسيولة السريعة و قيمة المصرف.

ثالثاً: اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

لقد اختبر أثر المتغيرات المستقلة على قيمة المصرف بالنسبة لمصرف الشرق الأوسط للفترة (2016 - 2019) باستخدام تحليل الانحدار البسيط. يوضح جدول (3-11) نتيجة اختبارات التأثير للمؤشرات المالية قيد الدراسة، وهي معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيرات إنموذج الانحدار ومربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قيمة المصرف وقيمة معاملات بيتا التي تشكل معاملة الانحدار للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وقيمة اختبار (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة عند مستوى المعنوية المختارة (0.05).

جدول (11-3) نتائج تحليل الإنحدار البسيط لمتغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الشرق الأوسط للفترة (2016- 2019)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد	مربع معامل التحديد	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار T	معنوية اختبار T	معنوية التأثير
قيمة المصرف	نسبة مخاطر الائتمان	0.806	0.649	3.696	0.194	-1.963	-1.922	0.194	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة مخاطر التشغيل	0.900	0.0811	561.8	0.100	0.000	2.926	0.100	تأثير غير معنوي موجب
	نسبة مخاطر اسعار الفائدة	0.116	0.013	0.027	0.844	-0.014	-0.165	0.844	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة السيولة النقدية	0.318	0.101	0.337	0.602	-0.147	-0.580	0.602	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة السيولة السريعة	0.913	0.833	14.965	0.031	-0.736	-3.869	0.031	تأثير معنوي سالب
	نسبة العائد على الموجودات	0.047	0.002	0.007	0.940	-0.172	-0.082	0.940	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة العائد على الودائع	0.510	0.003	0.008	0.935	-0.075	-0.088	0.935	تأثير غير معنوي سالب

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يشير التحليل إلى وجود تأثير معنوي إحصائياً لمتغير واحد فقط من المتغيرات المستقلة وهو نسبة السيولة السريعة على المتغير التابع قيمة المصرف. أما بالنسبة للمتغيرات المتبقية فيبين التحليل وجود تأثير ولكنه غير معنوي وبنسب واتجاهات متفاوتة للمتغيرات الأخرى على قيمة المصرف.

2. التحليل الإحصائي لمصرف الخليج التجاري

أولاً: تحليل الإحصاءات العامة للمتغيرات

يبين جدول (12-3) الإحصاءات الوصفية العامة المتمثلة بأقل قيمة و أعلى قيمة و الوسط الحسابي والانحراف المعياري و معامل التشتت للمؤشرات المالية لمصرف الخليج التجاري للفترة (2016-2019).

جدول (12-3) الإحصاء الوصفي للمصرف الخليج التجاري عينة الدراسة لجميع المتغيرات للفترة (2016 – 2019)

ت	القيم المتغيرات	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التشتت
1	نسبة مخاطر الائتمان	0.0014	0.1750	0.0930	0.0714	0.77
2	مخاطر التشغيل	100.7400	3245.5900	1321.6775	1372.4260	1.03
3	مخاطر اسعار الفائدة	1.6370	2.2916	1.9617	0.3749	0.19
4	السيولة النقدية	0.9997	1.8254	1.4625	0.3939	0.27
5	السيولة السريعة	0.8818	1.3609	1.1985	0.2240	0.19
6	العائد على الموجودات	-0.0072	0.0073	0.0020	0.0068	3.40
7	العائد على الودائع	-0.0189	0.0159	0.0033	0.0159	4.82
8	قيمة المصرف	0.0764	0.1939	0.1356	0.0547	0.40

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح جدول (12-3) أن أقل قيمة لنسبة مخاطر الائتمان بلغت (0.0014) بينما أعلى قيمة كانت (0.1750)، وبوسط حسابي مقداره (0.0930) وانحراف معياري مقداره (0.0714) ومعامل تشتت مقداره (0.77) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

أن أقل قيمة بالنسبة لمخاطر التشغيل بلغت (100.7400) في حين اعلى قيمة كانت (3245.5900)، وبوسط حسابي مقداره (1321.6775) وانحراف معياري مقداره (1372.4260) ومعامل تشتت مقداره (1.03) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة جدا بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

وأن أقل قيمة بالنسبة لمخاطر اسعار الفائدة بلغت (1.6370) في حين اعلى قيمة لها كانت (2.2916)، بوسط حسابي بلغ (1.9617) وانحراف معياري بلغ (0.3749) ومعامل تشتت (0.19) مما يشير إلى نسبة تشتت منخفضة بين قيم النسبة خلال فترة الدراسة.

أما أقل قيمة بالنسبة للسيولة النقدية بلغت (0.9997) في حين اعلى قيمة كانت (1.8254)، وبوسط حسابي مقداره (1.4625) وانحراف معياري مقداره (0.3939) ومعامل تشتت مقداره (0.27) مما يشير إلى نسبة تشتت منخفضة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

وأن أقل قيمة بالنسبة السيولة السريعة فقد بلغت (0.8818) في حين اعلى قيمة كانت (1.3609)، وبوسط حسابي مقداره (1.1985) وانحراف معياري مقداره (0.2240) ومعامل تشتت مقداره (0.19) مما يشير إلى نسبة تشتت منخفضة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

أقل قيمة لنسبة العائد على الموجودات بلغت (-0.0072) في حين اعلى قيمة كانت (0.0073)، وبوسط حسابي مقداره (0.0020) وانحراف معياري مقداره (0.0068) ومعامل تشتت مقداره (3.40) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة جدا بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

وأن أقل قيمة لنسبة العائد على الودائع فقد بلغت (-0.0189) في حين اعلى قيمة كانت (0.0159)، وبوسط حسابي مقداره (0.0033) وانحراف معياري مقداره (0.0159) ومعامل تشتت مقداره (4.82) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة جدا بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

أخيرا، أقل قيمة بالنسبة لقيمة المصرف بلغت (0.0764) في حين اعلى قيمة كانت (0.1939)، وبوسط حسابي مقداره (0.1356) وانحراف معياري مقداره (0.0547) ومعامل تشتت مقداره (0.40) مما يشير إلى نسبة تشتت معتدلة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

ثانيا: تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات

يعرض جدول (3-13) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة بالنسبة لمصرف الخليج للفترة من

2016 لغاية 2019

جدول (3-13) مصفوفة الارتباط الاحصائية بين المتغيرات لمصرف الخليج للفترة من 2016 لغاية 2019

	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	X/Y
							1.000	X1
						1.000	0.914	X2
					1.000	-0.877	-0.670	X3
				1.000	0.988	-0.940	-0.756	X4
			1.000	0.943	0.897	-0.984	-0.929	X5
		1.000	-0.713	-0.875	-0.859	0.783	0.465	X6
	1.000	0.995	-0.693	-0.820	-0.806	0.720	0.383	X7
1.000	0.921	0.935	-0.672	-0.859	-0.917	0.689	0.356	Y

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

اذ أظهرت الاختبارات الاحصائية للبيانات عددا من العلاقات المعنوية احصائيا، نلخصها بالنقاط

الاتية:

أ. وجود علاقة موجبة قوية جدا معنوية احصائيا بين نسبة مخاطر التشغيل ونسبة السيولة النقدية. لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (0.988) عند مستوى معنوية أقل من (0.05) أي وجود احتمال (0.05) بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة. وتشير هذه العلاقة الى انه عندما تزيد نسبة مخاطر اسعار الفائدة تزيد نسبة السيولة النقدية والعكس صحيح.

ب. وجود علاقة سالبة قوية جدا معنوية احصائيا بين نسبة مخاطر التشغيل ونسبة السيولة السريعة. لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (-0.984) عند مستوى معنوية (0.05) أي ان هناك احتمالا صغيرا جدا بحدود (0.05) بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة . تدل العلاقة المذكورة انه عندما تزيد نسبة مخاطر التشغيل تقل نسبة السيولة السريعة بدرجة كبيرة جدا والعكس صحيح. وتعد النتيجة منطقية جدا لأنه عندما تزيد مخاطر التشغيل تقل حاجة المصرف إلى الاحتفاظ بالسيولة.

ت. وجود علاقة موجبة قوية جدا معنوية احصائيا بين نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة السريعة. لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (0.943) عند مستوى معنوية (0.05) أي ان هناك احتمالا صغيرا جدا بحدود (0.05) بأن هذه النتيجة حدثت

مصادفة، تدل العلاقة المذكورة انه عندما تزيد نسبة السيولة النقدية تزيد نسبة السيولة السريعة بدرجة كبيرة جدا والعكس صحيح.

ث. وأظهرت النتائج وجود علاقة موجبة قوية جدا معنوية احصائيا بين نسبة العائد على الموجودات والعائد على الودائع. لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (0.995) عند مستوى معنوية أقل من (0.001) أي وجود احتمال (0.001) بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة. وتشير هذه العلاقة الى أنه كلما تزيد نسبة صافي الربح إلى الموجودات تزيد نسبة والعائد على الودائع. ويعود سبب ذلك إلى تأثير المؤشرين ببسط واحد وهو صافي الربح الذي ادى إلى هذا الارتباط المنطقي بينهما.

ج. كذلك، أظهرت النتائج وجود ثلاث علاقات قوية إلى قوية جدا معنوية احصائيا منها اثنتان موجبتان بين العائد على الموجودات والعائد على الودائع مع قيمة المصرف. وقد بلغ معاملا ارتباط بيرسون لهاتين العلاقتين (0.935) و (0.921) على التوالي عند مستوى معنوية (0.05)، أي وجود احتمال (0.05) بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة. وتشير هاتان العلاقتان الى أنه كلما تزيد نسبة صافي الربح إلى الموجودات والعائد إلى الودائع تزيد قيمة المصرف. اما العلاقة الثالثة فهي ايضا قوية سالبة بين نسبة السيولة النقدية وقيمة المصرف. وبلغ معامل ارتباط بيرسون لهذه العلاقة (0.879) على التوالي عند مستوى معنوية (0.05) أي وجود احتمال صفر (0.05) بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة. وتشير هذه العلاقة الى أنه كلما تزيد نسبة السيولة النقدية تقل قيمة المصرف.

ح. أظهرت النتائج المعروضة في جدول (3-13) وجود عدد من العلاقات القوية الموجبة والسالبة بين المتغيرات تحت الدراسة إلا انها كانت غير معنوية احصائيا.

نخلص مما تقدم، ان التحليلات الاحصائية للبيانات التي حُصل عليها من التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري عينة الدراسة توفر بصورة عامة دليلا يشير الى وجود عدد قليل جدا من العلاقات الموجبة والسالبة القوية جدا، والمعنوية احصائيا بين كل من نسبة مخاطر التشغيل ونسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة السريعة، وبين نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة السريعة واخيرا بين نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على الودائع، فضلا عن وجود ثلاث علاقات قوية إلى قوية جدا

معنوية احصائيا منها اثنتان موجبتان بين العائد على الموجودات والعائد على الودائع مع قيمة المصرف والعلاقة الثالثة قوية سالبة بين نسبة السيولة النقدية وقيمة المصرف.

ثالثا: اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

لقد تم اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بالنسبة لمصرف الخليج التجاري للفترة (2016-2019) باستخدام تحليل الانحدار البسيط. يوضح جدول (3-14) نتيجة اختبارات التأثير للمؤشرات المالية قيد الدراسة، وهي معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيرات إنموذج الانحدار ومربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قيمة المصرف وقيمة معاملات بيتا التي تشكل معاملة الانحدار للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وقيمة اختبار (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة عند مستوى المعنوية المختارة (0.05).

جدول (3-14) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف الخليج للفترة (201-2019)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد	مربع معامل التحديد	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار T	معنوية اختبار T	معنوية التأثير
قيمة المصرف	نسبة مخاطر الائتمان	0.356	0.126	0.289	0.644	0.030	0.538	0.644	تأثير غير معنوي موجب
	نسبة مخاطر التشغيل	0.689	0.474	805.1	0.311	-2.747E-005	1.344	0.311	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة مخاطر اسعار الفائدة	0.917	0.841	10.566	0.083	-0.118	-3.249	0.083	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة السيولة النقدية	0.879	0.773	6.829	0.121	-0.122	-2.613	0.121	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة السيولة السريعة	0.672	0.451	1.645	0.328	-0.164	-1.283	0.328	تأثير معنوي سالب
	نسبة العائد على الموجودات	0.935	0.874	13.830	0.065	7.520	3.719	0.065	تأثير غير معنوي موجب
	نسبة العائد على الودائع	0.921	0.848	155.11	0.079	3.112	3.340	0.079	تأثير غير معنوي موجب

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يشير تحليل نتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي احصائيا لجميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قيمة المصرف عند مستوى المعنوية المختارة (0.05). وبالرغم من ذلك، يبين التحليل وجود تأثير ولكنه غير معنوي وينسب واتجاهات متفاوتة للمتغيرات على قيمة المصرف.

3. التحليل الإحصائي للمصرف الأهلي

أولاً: تحليل الإحصاءات العامة للمتغيرات

يبين جدول (3-15) الإحصاءات الوصفية العامة المتمثلة بأقل قيمة و أعلى قيمة و الوسط الحسابي والانحراف المعياري و معامل التشتت للمؤشرات المالية للمصرف الأهلي التجاري للفترة (2016-2019).

جدول (3-15) الإحصاء الوصفي للمصرف الأهلي عينة الدراسة لجميع المتغيرات للفترة (2016-2019)

الإحصائيات الوصفية						
ت	القيم المتغيرات	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التشتت
1	نسبة مخاطر الائتمان	0.0583	0.4610	0.2200	0.1760	0.80
2	مخاطر التشغيل	321.6400	2046.3400	1282.0650	740.5807	0.58
3	مخاطر اسعار الفائدة	1.9589	10.6884	6.0652	4.2447	0.70
4	السيولة النقدية	1.1500	2.1206	1.6390	0.4031	0.25
5	السيولة السريعة	1.0227	1.5995	1.3074	0.2863	0.22
6	العائد على الموجودات	-0.0150	0.0405	0.0111	0.0231	2.08
7	العائد على الودائع	-0.0410	0.1450	0.0389	0.0780	2.01
8	قيمة المصرف	0.0553	0.1943	0.1266	0.0629	0.71

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول (3-15) أن أقل قيمة لنسبة مخاطر الائتمان بلغت (0.0583) في حين اعلى قيمة كانت (0.4610)، وبوسط حسابي مقداره (0.2200) وانحراف معياري مقداره (0.1760) ومعامل تشتت مقداره (0.80) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة جدا بين قيم هذه النسبة خلال الفترة من 2016 لغاية 2019.

أن أقل قيمة بالنسبة لمخاطر التشغيل بلغت (321.6400) في حين اعلى قيمة كانت (2046.3400)، وبوسط حسابي مقداره (1282.0650) وانحراف معياري مقداره (740.5807) ومعامل تشتت مقداره (0.58) مما يشير إلى نسبة تشتت متوسطة إلى حد ما بين قيم هذه النسبة للفترة (2016-2019)

وأن أقل قيمة بالنسبة مخاطر اسعار الفائدة بلغت (1.9589) في حين اعلى قيمة كانت (10.6884)، وبوسط حسابي مقداره (6.0652) وانحراف معياري مقداره (4.2447) ومعامل تشتت مقداره (0.70) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة إلى حد ما بين قيم هذه النسبة خلال الفترة من 2016 لغاية 2019.

أقل قيمة بالنسبة للسيولة النقدية بلغت (1.1500) في حين اعلى قيمة كانت (2.1206)، وبوسط حسابي مقداره (1.6390) وانحراف معياري مقداره (0.4031) ومعامل تشتت مقداره (0.25) مما يشير إلى نسبة تشتت منخفضة بين قيم هذه النسبة للفترة (2016 - 2019).

وأن أقل قيمة بالنسبة السيولة السريعة بلغت (1.0227) في حين اعلى قيمة كانت (1.5995)، وبوسط حسابي مقداره (1.3074) وانحراف معياري مقداره (0.2863) ومعامل تشتت مقداره (0.22) مما يشير إلى نسبة تشتت منخفضة إلى حد ما بين قيم هذه النسبة للفترة (2016 - 2019).

كذلك، أقل قيمة لنسبة العائد على الموجودات بلغت (-0.0510) في حين اعلى قيمة كانت (0.0405)، وبوسط حسابي مقداره (0.0111) وانحراف معياري مقداره (0.0231) ومعامل تشتت مقداره (2.08) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة بشكل كبير بين قيم هذه النسبة للفترة (2016 - 2019).

وأن أقل قيمة لنسبة العائد على الودائع فقد بلغت (-0.0410) في حين اعلى قيمة كانت (0.1450)، وبوسط حسابي مقداره (0.0389) وانحراف معياري مقداره (0.0780) ومعامل تشتت مقداره (2.01) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة بشكل كبير بين قيم هذه النسبة للفترة (2016 - 2019).

أخيراً، أن أقل قيمة بالنسبة لقيمة المصرف بلغت (0.0553) في حين اعلى قيمة كانت (0.1943)، وبوسط حسابي مقداره (0.1266) وانحراف معياري مقداره (0.0629) ومعامل تشتت مقداره (0.71) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة إلى حد ما بين قيم هذه النسبة خلال الفترة من 2016 لغاية 2019.

ثانياً: تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات

يعرض جدول (3-16) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة بالنسبة للمصرف الأهلي التجاري للفترة 2016-2019.

جدول (3-16) مصفوفة الارتباط الإحصائية بين المتغيرات لمصرف الأهلي التجاري للفترة (2016 - 2019)

	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	X/Y
							1.000	X1
						1.000	0.524	X2
					1.000	0.191	0.091	X3
				1.000	-0.611	0.620	0.546	X4
			1.000	-0.716	0.237	0.321	-0.625	X5
		1.000	-0.032	0.935	-0.813	0.416	0.230	X6
	1.000	0.993	0.066	0.937	-0.750	0.503	0.218	X7
1.000	0.615	0.547	0.158	0.755	0.036	0.978	0.632	Y

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

إذ أظهرت الاختبارات الإحصائية للبيانات عدداً من العلاقات المعنوية إحصائياً، نلخصها بالنقاط الآتية :

- وجود علاقة موجبة تامة بين نسبتي العائد على الموجودات والعائد على الودائع، لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (0.993) عند مستوى معنوية أقل من (0.000) أي وجود احتمال صفر بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة، وتشير هذه العلاقة الى أنه كلما تزيد نسبة العائد على الموجودات تزيد نسبة العائد إلى الودائع، ويعود سبب ذلك إلى تأثير المؤشرين ببسط واحد وهو صافي الربح الذي أدى إلى هذا الارتباط المنطقي بينهما.
- وجود علاقة موجبة قوية جداً بين نسبة مخاطر التشغيل وقيمة المصرف، لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (0.98) عند مستوى معنوية أقل من (0.05) أي ان هناك احتمالاً صغيراً جداً بحدود (0.05) بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة، تدل العلاقة المذكورة انه عندما تزيد نسبة مخاطر الائتمان تزيد قيمة المصرف بدرجة كبيرة جداً، وتعد هذه النتيجة منطقية جداً لأن قيمة المصرف تزيد بزيادة المخاطر نتيجة زيادة العوائد المترتبة على زيادة المخاطرة.
- أخيراً، أظهرت البيانات المعروضة في جدول (3-16) وجود عدد من العلاقات القوية الموجبة والسالبة بين المتغيرات تحت الدراسة إلا انها كانت غير معنوية إحصائياً.

نخلص مما تقدم، ان التحليلات الاحصائية للبيانات التي حُصل عليها من التقارير المالية للمصرف الأهلي التجاري للفترة (2016-2019) توفر بصورة عامة دليلا يشير الى وجود علاقتين معنويتين موجبتين قويتين جدا بين كل من نسبة مخاطر التشغيل وقيمة المصرف من جهة وصافي الربح إلى الموجودات والعائد إلى الودائع من جهة أخرى.

ثالثا: اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

لقد أُختبر أثر المتغيرات المستقلة على قيمة المصرف بالنسبة للمصرف الأهلي للفترة (2016-2019) باستخدام تحليل الانحدار البسيط، يوضح جدول (3-17) نتيجة اختبارات التأثير نوات الدلالة الاحصائية للمؤشرات المالية قيد الدراسة، وهي معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيرات إنموذج الانحدار ومربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قيمة المصرف وقيمة معاملات بيتا التي تشكل معاملة الانحدار للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وقيمة اختبار (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة عند مستوى المعنوية المختارة (0.05).
جدول (3-17) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف الأهلي التجاري للفترة (2016 – 2019)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد	مربع معامل التحديد	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار T	معنوية اختبار T	معنوية التأثير
قيمة المصرف	نسبة مخاطر الائتمان	0.632	0.400	1.331	0.368	0.226	1.154	0.368	تأثير غير معنوي موجب
	نسبة مخاطر التشغيل	0.978	0.957	958.44	0.022	8.316E-005	6.705	0.022	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة مخاطر اسعار الفائدة	0.036	0.001	0.003	0.964	0.001	0.051	0.964	تأثير غير معنوي موجب
	نسبة السيولة النقدية	0.755	0.571	2.658	0.245	0.118	1.630	0.245	تأثير غير معنوي موجب
	نسبة السيولة السريعة	0.158	0.025	0.051	0.842	0.035	0.227	0.842	تأثير معنوي موجب
	نسبة العائد على الموجودات	0.547	0.299	0.854	0.453	1.493	0.924	0.453	تأثير غير معنوي موجب
	نسبة العائد على الودائع	0.615	0.379	1.219	0.385	0.496	1.104	0.385	تأثير غير معنوي سالب

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يشير التحليل في الجدول (3-17) إلى وجود تأثير قوي جدا معنوي احصائيا لمتغير واحد فقط من المتغيرات المستقلة وهو نسبة مخاطر التشغيل على المتغير التابع قيمة المصرف عند مستوى المعنوية المختارة (0.05)، أما بالنسبة للمتغيرات المتبقية فيبين التحليل وجود تأثير ولكنه غير معنوي وينسب واتجاهات متفاوتة للمتغيرات الأخرى على قيمة المصرف.

4. التحليل الإحصائي لمصرف بغداد

أولاً: تحليل الإحصاءات العامة للمتغيرات

يبين جدول (3-18) الإحصاءات الوصفية العامة المتمثلة بأقل قيمة و أعلى قيمة و الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و معامل التشتت للمؤشرات المالية التسعة لمصرف بغداد للفترة (2016-2019)

جدول (3-18) الإحصاء الوصفي لمصرف بغداد عينة الدراسة لجميع المتغيرات للفترة (2016 – 2019)

الإحصائيات الوصفية						
ت	القيم	أقل قيمة	اعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل التشتت
1	نسبة مخاطر الائتمان	0.3200	0.7243	0.5480	0.1863	0.34
2	مخاطر التشغيل	1285.8000	3645.3900	2372.7600	982.3443	0.41
3	مخاطر اسعار الفائدة	0.8778	1.2521	1.0967	0.1705	0.16
4	السيولة النقدية	1.0399	2.8726	1.5172	0.9042	0.60
5	السيولة السريعة	0.9700	3.3644	1.5708	1.1958	0.67
6	العائد على الموجودات	0.0037	0.0168	0.0081	0.0059	0.73
7	العائد على الودائع	0.0052	0.0567	0.0221	0.0236	1.06
8	قيمة المصرف	0.0662	0.6386	0.2574	0.2591	1.00

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول (3-18) أن أقل قيمة لنسبة مخاطر الائتمان بلغت (0.3200) في حين اعلى قيمة كانت (0.7243)، وبوسط حسابي مقداره (0.5480) وانحراف معياري مقداره (0.1863) ومعامل تشتت مقداره (0.34) مما يشير إلى نسبة تشتت متدنية إلى حد ما بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

وأن أقل قيمة بالنسبة لمخاطر التشغيل بلغت (1285.8000) في حين اعلى قيمة كانت (3645.3900)، وبوسط حسابي مقداره (2372.7600) وانحراف معياري مقداره (982.3443) ومعامل تشتت مقداره (0.41) مما يشير إلى نسبة تشتت دون المتوسطة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

وأن أقل قيمة بالنسبة مخاطر اسعار الفائدة بلغت (0.8778) في حين اعلى قيمة كانت (1.2521)، وبوسط حسابي مقداره (1.0967) وانحراف معياري مقداره (0.1705) ومعامل تشتت مقداره (0.16) مما يشير إلى نسبة تشتت منخفضة جدا بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

أما أقل قيمة بالنسبة للسيولة النقدية بلغت (1.0399) بينما اعلى قيمة كانت (2.8726)، وبوسط حسابي مقداره (1.5172) وانحراف معياري مقداره (0.9042) ومعامل تشتت مقداره (0.60) مما يشير إلى نسبة تشتت فوق المتوسطة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة. وأن أقل قيمة بالنسبة للسيولة السريعة فقد بلغت (0.9700) بينما اعلى قيمة كانت (3.3644)، وبوسط حسابي مقداره (1.5708) وانحراف معياري مقداره (1.1958) ومعامل تشتت مقداره (0.67) مما يشير إلى نسبة تشتت فوق المتوسطة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

أقل قيمة لنسبة العائد على الموجودات بلغت (0.0037) في حين اعلى قيمة كانت (0.0168)، وبوسط حسابي مقداره (0.0081) وانحراف معياري مقداره (0.0059) ومعامل تشتت مقداره (0.73) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة. وأن أقل قيمة لنسبة العائد على الودائع فقد بلغت (0.0052) في حين اعلى قيمة كانت (0.0567)، وبوسط حسابي مقداره (0.0221) وانحراف معياري مقداره (0.0236) ومعامل تشتت مقداره (1.06) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة جدا بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

أخيرا، أن أقل قيمة بالنسبة لقيمة المصرف بلغت (0.0662) في حين اعلى قيمة كانت (0.6386)، وبوسط حسابي مقداره (0.2574) وانحراف معياري مقداره (0.2591) ومعامل تشتت مقداره (1.00) مما يشير إلى نسبة تشتت مرتفعة جدا بين قيم هذه النسبة خلال فترة الدراسة.

ثانيا: تحليل علاقات الارتباط بين المتغيرات

يعرض جدول (3-19) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة بالنسبة لمصرف بغداد للفترة

(2016-2019)

جدول (3-19) مصفوفة الارتباط الاحصائية بين المتغيرات لمصرف بغداد عينة لدراسة للفترة (2016 - 2019)

	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	X/Y
							1.000	X1
						1.000	-0.589	X2
					1.000	-0.481	-0.812	X3
				1.000	-0.842	0.878	-0.830	X4
			1.000	0.999	-0.855	0.864	-0.625	X5
		1.000	0.982	0.982	-0.879	0.802	-0.755	X6
	1.000	-0.074	-0.130	0.096	0.425	0.240	0.635	X7
1.000	-0.472	-0.358	-0.176	-0.178	0.365	-0.002	-0.243	Y

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

إذ أظهرت الاختبارات الاحصائية للبيانات عددا من العلاقات المعنوية احصائيا، نلخصها بالنقاط الاتية:

أ. وجود علاقة موجبة تامة بين نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة السريعة. لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (0.999) عند مستوى معنوية أقل من (0.000) أي وجود احتمال صفر بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة. وتشير هذه النتيجة الى انه عندما تزيد نسبة السيولة النقدية تزيد نسبة السيولة السريعة بدرجة كبيرة جدا.

ب. وجود علاقة موجبة قوية جدا بين نسبة السيولة النقدية والعائد على الموجودات، لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (0.982) عند مستوى معنوية أقل من (0.05) أي ان هناك احتمالا صغيرا جدا بحدود (0.05) بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة، تدل العلاقة المذكورة انه عندما تزيد نسبة السيولة النقدية تزيد قيمة صافي الربح إلى الموجودات بدرجة كبيرة جدا.

ت. وجود علاقة موجبة قوية جدا بين نسبتي العائد على الموجودات والعائد إلى الودائع. لدى اختبار قوة هذه العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين ان هذه العلاقة (0.982) عند مستوى معنوية أقل من (0.05) أي ان هناك احتمالا صغيرا جدا بحدود (0.05) بأن هذه النتيجة حدثت مصادفة، تدل العلاقة المذكورة انه عندما تزيد نسبة صافي الربح إلى الموجودات تزيد نسبة العائد إلى الودائع بدرجة كبيرة جدا، وقد يرجع سبب هذه العلاقة أو الارتباط بين النسبتين إلى تأثيرهما ببسط واحد وهو صافي الربح.

ث. أظهرت البيانات المعروضة في جدول (3-19) وجود عدد من العلاقات المتوسطة والقوية الموجبة والسالبة بين المتغيرات تحت الدراسة إلا انها كانت ليست معنوية احصائيا.

نخلص مما تقدم، ان التحليلات الاحصائية للبيانات التي حُصل عليها من التقارير المالية لمصرف بغداد عينة الدراسة توفر بصورة عامة دليلا يشير الى وجود عدد قليل جدا من العلاقات المعنوية الموجبة القوية جدا بين كل من نسبة السيولة النقدية وكل من نسبة السيولة السريعة العائد على الموجودات من جهة و نسبتي العائد على الموجودات والعائد على الودائع من جهة أخرى.

ثالثاً: اختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

لقد أُختبر أثر المتغيرات المستقلة على قيمة المصرف بالنسبة لمصرف بغداد للفترة (2016-2019) باستخدام تحليل الانحدار البسيط. يوضح جدول (3-20) نتيجة اختبارات التأثير ذات الدلالة الاحصائية للمؤشرات المالية قيد الدراسة، وهي معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيرات إنموذج الانحدار ومربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قيمة المصرف وقيمة معاملات بيتا التي تشكل معاملة الانحدار للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وقيمة اختبار (t) لمعاملات المتغيرات المستقلة عند مستوى المعنوية المختارة (0.05).

جدول (3-20) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع قيمة المصرف بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف بغداد للفترة (2016-2019)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التحديد	مربع معامل التحديد	قيمة اختبار F	معنوية اختبار F	قيمة معلمة الأثر	قيمة اختبار T	معنوية اختبار T	معنوية التأثير
قيمة المصرف	نسبة مخاطر الائتمان	0.243	0.059	0.125	0.757	-0.426	-0.354	0.757	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة مخاطر التشغيل	0.002	0.000	0.000	0.998	4.135E-007	-0.002	0.998	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة مخاطر اسعار الفائدة	0.365	0.133	0.307	0.635	0.554	0.554	0.635	تأثير غير معنوي موجب
	نسبة السيولة النقدية	0.187	0.035	0.072	0.813	-0.054	-0.269	-0.269	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة السيولة السريعة	0.176	0.031	0.064	0.824	-0.038	-0.253	-0.253	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة العائد على الموجودات	0.358	0.128	0.293	0.642	-15.715	-0.541	-0.541	تأثير غير معنوي سالب
	نسبة العائد على الودائع	0.427	0.182	0.446	0.573	-4.678	-0.668	0.573	تأثير غير معنوي سالب

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يشير تحليل نتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي احصائي لجميع المتغيرات المستقلة على المتغير التابع قيمة المصرف عند مستوى المعنوية المختارة (0.05). وبالرغم من ذلك، يبين التحليل وجود تأثير ولكنه غير معنوي وينسب واتجاهات متفاوتة للمتغيرات على قيمة المصرف.

تحليل اثر المتغيرات واثبات الفرضيات

سيتم هنا تحليل اثر المتغيرات المستقلة (ادارة المخاطر والسيولة والربحية) والمتغير التابع (قيمة المصرف)، واختبار الفرضيات فيما يتعلق بأثبتاتها أو نفيها من خلال استخدام الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS)، ووضع الفرضيات البديلة.

أشير في الفصل الأول إن الدراسة اعتمدت على ثلاث فرضيات عدمية رئيسة، وقسمت كل فرضية منها إلى عدد من الفرضيات الفرعية عدمية. يناقش هذا الجزء اختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة كآلاتي:

1. اختبار فرضية عدم الرئيسية الأولى

تفيد فرضية عدم الرئيسية الأولى إلى أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات إدارة المخاطر على قيمة المصرف"، وقد قسمت هذه الفرضية إلى ثلاث فرضيات عدم فرعية هي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الإئتمان على قيمة المصرف.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر التشغيل على قيمة المصرف.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر أسعار الفائدة على قيمة المصرف.

لقد جرى اختبار فرضيات الدراسة الفرعية عن طريق تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)، إذ حُسبت دوال انحدار المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع بالاعتماد على البيانات التي جمعها من المصارف عينة الدراسة للفترة (2016 – 2019).

فيما يأتي تحليل الفرضيات الفرعية الثلاث واختبارها.

1.1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تفيد الفرضية الفرعية الأولى إلى أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان على قيمة المصرف". لقد اختبر تأثير المتغير المستقل مخاطر الائتمان، على المتغير التابع قيمة المصرف للمصارف الأربعة عينة الدراسة للفترة (2016-2019) باستخدام نتائج تحليل الانحدار البسيط. يوضح جدول (3-21) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية العدمية الأولى للدراسة عن طريق تحليل الانحدار البسيط كالآتي:

جدول (3-21) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير الدراسة المستقل مخاطر الائتمان على المتغير التابع قيمة المصرف بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019)

المؤشر	القيمة	قيمة المعنوية
R معامل التحديد	0.959	-
R Square مربع معامل التحديد	0.920	-
قيمة إختبار F	22.961	0.041
Beta Coefficients للمتغير الثابت	0.081	0.050
Beta Coefficients للمتغير المستقل	0.311	0.041
(t) Test للمتغير الثابت	4.174	0.050
(t) Test للمتغير المستقل (مخاطر الائتمان)	4.792	0.041

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

1. يبين الجدول (3-21) أن معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيري إنموذج الانحدار نسبة مخاطر الائتمان وقيمة المصرف كانت قيمته (0.959) وهي قوية جدا. أما مربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغير المستقل نسبة مخاطر الائتمان على المتغير التابع قيمة المصرف فقد كانت قيمته (0.920) وهي قوية جدا. وتدل هذه النتيجة على أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل (مخاطر الائتمان) على المتغير التابع (قيمة المصرف) المستقبلية تعد عالية جدا.
2. كذلك يبين الجدول (3-21) إن قيمة كل من معاملي بيتا الذين يشكلان معادلة الانحدار البسيط للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغير المستقل (مخاطر الائتمان) على المتغير الثابت قيمة المصرف هي (0.081) و(0.311) على التوالي. وبما أن قيمة معامل المتغير المستقل موجبة فهذا يعني انه عندما تزيد قيمة نسبة مخاطر الائتمان فإن قيمة المصرف تميل للإرتفاع بشكل كبير، وهذه النتيجة معنوية إحصائياً.
3. يظهر في الجدول (3-21) أن قيمة اختبار (t) للمتغير الثابت بلغت (4.174) وهي معنوية احصائياً عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.050) والتي هي مساوية لمستوى المعنوية المختارة (0.05). ويعني ذلك أن قيمة المتغير التابع تبلغ (0.081) عندما تكون

قيمة المتغير المستقل صفرا. وبلغت قيمة اختبار (t) لمعامل المتغير المستقل (4.792)، وهي معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.041) وهي أقل من مستوى المعنوية المختارة (0.05).

4. أخيرا تشير نتيجة اختبار التباين (ANOVA) في جدول (3-21) الى معنوية تحليل الانحدار البسيط احصائيا، إذ أن قيمة اختبار (F) بلغت (22.961) وهي معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.041) وهي أقل من مستوى المعنوية المختارة (0.05). وتدل هذه النتيجة على رفض الفرضية العدم الفرعية الأولى التي تفيد "لا يوجد اثر للمتغير المستقل لمخاطر الائتمان على قيمة المصرف" وقبول الفرضية البديلة التي "تفيد بوجود اثر للمتغير لمخاطر الائتمان على قيمة المصرف".

2.1 . اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تفيد الفرضية الفرعية الثانية "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمخاطر التشغيل على قيمة المصرف". لقد اختبر تأثير المتغير المستقل مخاطر التشغيل على المتغير التابع قيمة المصرف للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019) باستخدام تحليل الانحدار البسيط. يوضح جدول (3-22) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية العدمية الثانية للدراسة عن طريق تحليل الانحدار البسيط.

جدول رقم (3-22) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير الدراسة المستقل مخاطر التشغيل على المتغير التابع قيمة المصرف بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016 - 2019)

المعنوية	القيمة	المؤشر
-	0.988	R معامل التحديد
-	0.977	R Square مربع معامل التحديد
0.012	84.142	قيمة إختبار F
0.758	0.006	Beta Coefficients للمتغير الثابت
0.012	0.000	Beta Coefficients للمتغير المستقل
0.758	0.352	(t) Test للمتغير الثابت
0.012	9.173	(t) Test للمتغير المستقل (مخاطر التشغيل)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

1. يبين الجدول (3-22) أن معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيري إنموذج الانحدار نسبة مخاطر التشغيل وقيمة المصرف كانت قيمته (0.988) وهي قوية جدا. أما مربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغير المستقل (مخاطر التشغيل) على المتغير الثابت (قيمة المصرف) فقد كانت قيمته (0.977) وهي قوية جدا. وتدل هذه النتيجة على

أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل على قيمة المصرف المستقبلية تعد عالية بشكل كبير جدا.

2. كذلك يبين الجدول (3-22) إن قيمة كل من معاملي بيتا الذين يشكلان معادلة الانحدار البسيط للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغير المستقل مخاطر التشغيل على المتغير التابع قيمة المصرف هي (0.006) و (0.000) على التوالي. وبما أن قيمة معامل المتغير المستقل موجبة فهذا يعني انه عندما تزيد قيمة نسبة مخاطر التشغيل فإن قيمة المصرف تميل للارتفاع بشكل كبير، وهذه النتيجة معنوية إحصائيا.

3. يظهر في الجدول (3-22) أن قيمة اختبار (t) للمتغير الثابت بلغت (0.352) وهي ليست معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.758) التي هي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05). ويعني ذلك أن قيمة المتغير الثابت تبلغ (0.006) عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفرا. وبلغت قيمة اختبار (t) لمعامل المتغير المستقل (9.173)، وهي معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.012) وهي أقل من مستوى المعنوية المختارة (0.05).

4. أخيرا تشير نتيجة اختبار التباين (ANOVA) في جدول (3-22) الى معنوية تحليل الانحدار البسيط احصائيا، إذ أن قيمة اختبار (F) بلغت (84.142) وهي معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.012) وهي أقل من مستوى المعنوية المختارة (0.05). وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم الفرعية الثانية والتي تفيد "لا يوجد اثر للمتغير المستقل مخاطر التشغيل على قيمة المصرف وقبول الفرضية البديلة التي تفيد "وجود اثر لمخاطر التشغيل على قيمة المصرف.

3.1 . اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تفيد الفرضية الفرعية الثالثة بأنه "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة مخاطر أسعار الفائدة على قيمة المصرف"، لقد تم اختبار تأثير المتغير المستقل مخاطر أسعار الفائدة على المتغير التابع قيمة المصرف للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019) باستخدام نتائج تحليل الانحدار البسيط. يوضح جدول (3-23) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية العدمية الثالثة للدراسة عن طريق تحليل الانحدار البسيط.

جدول (3-23) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير الدراسة المستقل مخاطر اسعار الفائدة على المتغير التابع قيمة المصرف بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016 – 2019)

المؤشر	القيمة	المعنوية
R معامل التحديد	0.297	-
R Square مربع معامل التحديد	0.088	-
قيمة اختبار F	0.193	0.703
Beta Coefficients للمتغير الثابت	0.176	0.125
Beta Coefficients للمتغير المستقل	-0.009	0.703
(t) Test للمتغير الثابت	2.561	0.125
(t) Test للمتغير المستقل (مخاطر اسعار الفائدة)	-0.0440	0.703

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

1. يبين الجدول (3-23) أن معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيري إنموذج الانحدار نسبة مخاطر اسعار الفائدة وقيمة المصرف كانت قيمته (0.297) وهي متوسطة لحد ما. أما مربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغير المستقل نسبة مخاطر اسعار الفائدة على المتغير التابع قيمة المصرف فقد كانت قيمته (0.088) وهي ضعيفة جدا. وتدل هذه النتيجة على أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل على قيمة المصرف المستقبلية تعد منخفضة جدا.
2. يظهر في الجدول (3-23) إن قيمة كل من معاملي بيتا الذين يشكلان معادلة الانحدار البسيط للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغير المستقل مخاطر اسعار الفائدة على المتغير الثابت قيمة المصرف هي (0.176) و (-0.009) على التوالي. وبما أن قيمة معامل المتغير المستقل سالبة فهذا يعني انه عندما تنخفض قيمة نسبة مخاطر اسعار الفائدة فإن قيمة المصرف تميل للارتفاع ، وهذه النتيجة ليست معنوية إحصائيا.
3. ويبين الجدول (3-23) أن قيمة اختبار (t) للمعامل الثابت فقد بلغت (2.561) وهي ليست معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.125) التي هي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05). ويعني ذلك أن قيمة المعامل الثابت تبلغ (0.176) عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفرا. وبلغت قيمة اختبار (t) للمعامل الثابت المستقل (-0.0440)، وهي ليست معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.703) وهي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05).
4. أخيرا تشير نتيجة اختبار التباين (ANOVA) في جدول (3-23) الى عدم معنوية تحليل الانحدار البسيط احصائيا، إذ أن قيمة اختبار (F) بلغت (0.193) وهي ليست معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.703) وهي أكبر من مستوى المعنوية المختارة

(0.05). وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية العدم الثالثة التي مفادها " لا يوجد اثر لمخاطر اسعار الفائدة على قيمة المصرف ورفض الفرضية البديلة التي تفيد " بوجود اثر للمتغير لمخاطر اسعار الفائدة على قيمة المصرف".

2. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

تفيد فرضية العدم الرئيسية الثانية "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات السيولة المصرفية على قيمة المصرف". وقد قسمت هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين هما:
 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة السيولة النقدية على قيمة المصرف.
 الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة السيولة السريعة على قيمة المصرف.
 لقد جرى اختبار فرضيتي الدراسة الفرعيتين عن طريق تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)، إذ حُسبت دوال انحدار المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع بالاعتماد على البيانات التي جمعها من المصارف عينة الدراسة للفترة (2016 - 2019) .
 فيما يأتي تحليل الفرضيتين الفرعيتين واختبارهما.

1.2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تفيد الفرضية العدمية الفرعية الأولى "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة السيولة النقدية على قيمة المصرف". لقد اختبر تأثير المتغير المستقل نسبة السيولة النقدية على المتغير التابع قيمة المصرف للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016 - 2019) باستخدام تحليل الانحدار البسيط.
 يوضح جدول (3-24) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية العدمية الأولى للدراسة عن طريق تحليل الانحدار البسيط.

جدول (3-24) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير الدراسة المستقل نسبة السيولة النقدية على المتغير التابع قيمة المصرف بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة (2016 - 2019)

المعنوية	القيمة	المؤشر
-	0.149	R معامل التحديد
-	0.022	R Square مربع معامل التحديد
0.851	0.046	قيمة إختبار F
0.754	0.376	Beta Coefficients للمتغير الثابت
0.851	-0.146	Beta Coefficients للمتغير المستقل
0.754	0.359	(t) Test للمتغير الثابت
0.851	-0.214	(t) Test للمتغير المستقل (السيولة النقدية)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

1. يبين الجدول (3-24) أن معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيري نموذج لنسبة السيولة النقدية وقيمة المصرف كانت قيمته (0.149) وهي منخفضة جدا. أما مربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغير المستقل نسبة مخاطر الائتمان على المتغير التابع قيمة المصرف فقد كانت قيمته (0.022) وهي منخفضة جدا. وتدل هذه النتيجة على أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل على قيمة المصرف المستقبلية تعد منخفضة جدا.
 2. كذلك يبين الجدول (3-24) إن قيمة كل من معاملي بيتا الثابت والمستقل الذين يشكلان معادلة الانحدار البسيط للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغير المستقل نسبة السيولة النقدية على المتغير الثابت قيمة المصرف هي (0.376) و (-0.146) على التوالي. وبما أن قيمة معامل المتغير المستقل (السيولة النقدية) سالبة فهذا يعني انه عندما تنخفض قيمة نسبة السيولة النقدية فإن قيمة المصرف تميل للارتفاع، وهذه النتيجة ليست معنوية احصائية.
 3. يظهر في الجدول (3-24) أن قيمة اختبار (t) للمتغير الثابت فقد بلغت (0.359) وهي ليست معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.754) التي هي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05). ويعني ذلك أن قيمة المتغير الثابت تبلغ (0.376) عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفرا، وبلغت قيمة اختبار (t) لمعامل المتغير المستقل (-0.214)، وهي ليست معنوية احصائياً عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.851) وهي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05).
 4. أخيرا تشير نتيجة اختبار التباين (ANOVA) في جدول (3-24) الى عدم معنوية تحليل الانحدار البسيط احصائيا، إذ أن قيمة اختبار (F) بلغت (0.046) وهي ليست معنوية احصائية معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.851) وهي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05).
- ومن النتائج اعلاه يستدل الباحث الى قبول الفرضية العدم الفرعية الاولى والتي مفادها "لا يوجد اثر للسيولة النقدية على قيمة المصرف"، ورفض الفرضية الفرعية البديلة التي تفيد "وجود اثر للسيولة النقدية على قيمة المصرف".

2.2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تفيد الفرضية الفرعية الثانية بأنه "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة السيولة السريعة على قيمة المصرف". لقد اختبر تأثير المتغير المستقل نسبة السيولة السريعة على المتغير التابع قيمة المصرف للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016 – 2019) باستخدام تحليل الانحدار البسيط. يوضح جدول (3-25) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية العدم الثانية للدراسة عن طريق تحليل الانحدار البسيط.

جدول (3-25) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير الدراسة المستقل نسبة السيولة السريعة على المتغير التابع قيمة المصرف بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016 – 2019)

المؤشر	القيمة	المعنوية
R معامل التحديد	0.958	-
R Square مربع معامل التحديد	0.917	-
قيمة إختبار F	22.073	0.042
Beta Coefficients للمتغير الثابت	-0.287	0.093
Beta Coefficients للمتغير المستقل	0.340	0.042
(t) Test للمتغير الثابت	-3.040	0.093
(t) Test للمتغير المستقل (السيولة السريعة)	4.698	0.042

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

1. يبين الجدول (3-26) أن معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيري إنموذج الانحدار نسبة السيولة السريعة وقيمة المصرف كانت قيمته (0.958) وهي قوية جداً. أما مربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغير المستقل نسبة السيولة السريعة على المتغير التابع قيمة المصرف فقد كانت قيمته (0.917) وهي قوية أيضاً. وتدل هذه النتيجة على أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل على قيمة المصرف المستقبلية تعد متوسطة.
2. كذلك يبين الجدول (3-25) إن قيمة كل من معاملي بيتا للثابت والمستقل الذين يشكلان معادلة الانحدار البسيط للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغير المستقل نسبة السيولة السريعة على المتغير الثابت قيمة المصرف هي (-0.287) و (0.340) على التوالي. وبما أن قيمة معامل المتغير المستقل موجبة فهذا يعني انه عندما ترتفع قيمة نسبة السيولة السريعة فإن قيمة المصرف تميل للارتفاع بشكل متوسط، وهذه النتيجة معنوية إحصائياً.
3. ويظهر في الجدول (3-25) أن قيمة اختبار (t) للمتغير الثابت فقد بلغت (-3.040) وهي ليست معنوية احصائياً عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.093) التي هي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05). ويعني ذلك أن قيمة المتغير الثابت تبلغ (-0.287) عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفراً. وبلغت قيمة اختبار (t) لمعامل المتغير المستقل (4.698)،

وهي معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.042) لأنها اقل من مستوى المعنوية المختارة (0.05).

4. أخيرا تشير نتيجة اختبار التباين (ANOVA) في جدول (25-3) الى معنوية تحليل الانحدار البسيط احصائيا، إذ أن قيمة اختبار (F) بلغت (22.073) وهي معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.042) وهي اقل من مستوى المعنوية المختارة (0.05). وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم الفرعية الثانية والتي مفادها "لا يوجد اثر لنسبة السيولة السريعة على قيمة المصرف" وقبول الفرضية البديلة التي مفادها "وجود اثر لنسبة السيولة السريعة على قيمة المصرف".

3. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

تفيد الفرضية الرئيسية الثالثة "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمؤشرات الربحية المصرفية على قيمة المصرف". وقد قسمت هذه الفرضية إلى فرضيتين عدميتين فرعيتين هما:
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة العائد على الموجودات على قيمة المصرف.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة العائد على الودائع على قيمة المصرف.
لقد جرى اختبار فرضيتي الدراسة الفرعيتين عن طريق تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)، إذ حُسبت دوال انحدار المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع بالاعتماد على البيانات التي جمعها من المصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019). فيما يأتي تحليل الفرضيتين الفرعيتين واختبارهما.

1.3 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تفيد الفرضية الفرعية الأولى "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة العائد على الموجودات على قيمة المصرف". لقد تم اختبار تأثير المتغير المستقل نسبة العائد على الموجودات على المتغير التابع قيمة المصرف للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016-2019) باستخدام تحليل الانحدار البسيط.
يوضح جدول (3-26) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة عن طريق تحليل الانحدار البسيط.

جدول (26-3) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير الدراسة المستقل نسبة العائد على الموجودات على المتغير التابع قيمة المصرف بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة (2016 – 2019)

المؤشر	القيمة	المعنوية
R معامل التحديد	0.099	-
R Square مربع معامل التحديد	0.010	-
قيمة إختبار F	0.020	0.901
Beta Coefficients للمتغير الثابت	0.166	0.264
Beta Coefficients للمتغير المستقل	1.775	0.901
(t) Test للمتغير الثابت	1.540	0.264
(t) Test للمتغير المستقل (العائد على الموجودات)	0.140	0.901

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

1. في الجدول (26-3) أن معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيري نموذج الانحدار نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات وقيمة المصرف كانت قيمته (0.099) وهي منخفضة جدا، أما مربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغير المستقل نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات على المتغير التابع قيمة المصرف فقد كانت قيمته (0.010) وهي منخفضة جدا. وتدلل هذه النتيجة على أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل على قيمة المصرف المستقبلية تعد منخفضة جدا.
2. كذلك في الجدول نفسه (26-3)، إن قيمة كل من معاملي بيتا الثابت والمستقل الذين يشكلان معادلة الانحدار البسيط للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغير المستقل نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات على المتغير التابع قيمة المصرف هي (0.166) و (1.775) على التوالي. وبما أن قيمة معامل المتغير المستقل موجبة فهذا يعني انه عندما تزيد قيمة العائد على الموجودات فإن قيمة المصرف تميل للزيادة ولكن ليس بشكل كبير، ولكن هذه النتيجة ليست معنوية إحصائيا.
3. يظهر الجدول (26-3) أن قيمة اختبار (t) للمتغير الثابت فقد بلغت (1.540) وهي ليست معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.264) التي هي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05). ويعني ذلك أن قيمة المتغير الثابت تبلغ (0.166) عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفرا. وبلغت قيمة اختبار (t) لمعامل المتغير المستقل (0.140)، وهي ليست معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.901) وهي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05).

4. أخيرا تشير نتيجة اختبار التباين (ANOVA) في جدول (3-26) الى عدم معنوية تحليل الانحدار البسيط احصائيا، إذ أن قيمة اختبار (F) بلغت (0.020) وهي ليست معنوية احصائيا عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.901) وهي اكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05). وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية العدم الأولى والتي تفيد "لا يوجد اثر للمتغير المستقل نسبة العائد على الموجودات على قيمة المصرف" ورفض الفرضية البديلة التي تفيد "بوجود اثر العائد على الموجودات على المتغير قيمة المصرف".

3. 2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تفيد الفرضية الفرعية الثانية "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لنسبة العائد إلى مجموع الودائع على قيمة المصرف". لقد اختبر تأثير المتغير المستقل نسبة العائد إلى مجموع الودائع على المتغير التابع قيمة المصرف للمصارف الأربعة عينة الدراسة للفترة (2016-2019) باستخدام تحليل الانحدار البسيط. يوضح جدول (3-27) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية العدمية الثانية للدراسة عن طريق تحليل الانحدار البسيط.

جدول (3-27) نتائج تحليل الانحدار البسيط لمتغير الدراسة المستقل نسبة العائد إلى مجموع الودائع على المتغير التابع قيمة المصرف بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات للفترة (2016 - 2019)

المعنوية	القيمة	المؤشر
-	0.615	R معامل التحديد
-	0.379	R Square مربع معامل التحديد
0.385	1.219	قيمة إختبار F
0.092	0.107	Beta Coefficients للمتغير الثابت
0.385	0.496	Beta Coefficients للمتغير المستقل
0.092	3.060	(t) Test للمتغير الثابت
0.385	1.104	(t) Test للمتغير المستقل (العائد على الموجودات)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

1. يتبين في الجدول (3-27) أن معامل التحديد الذي يقيس درجة العلاقة بين متغيري أنموذج الانحدار نسبة العائد الى مجموع الودائع وقيمة المصرف كانت قيمته (0.615) وهي قوية لحد ما. أما مربع معامل التحديد الذي يقيس مدى تأثير المتغير المستقل نسبة العائد إلى مجموع الودائع على المتغير التابع قيمة المصرف فقد كانت قيمته (0.379) وهي متوسطة الى حد ما. وتدل هذه النتيجة على أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل على قيمة المصرف المستقبلية تعد ضعيفة بشكل كبير جدا.

2. كذلك في الجدول نفسه (3-27) إن قيمة كل من معاملي بيتا للثابت والمستقل الذين يشكلان معادلة الانحدار البسيط للتنبؤ بالتأثير المتوقع للمتغير المستقل نسبة العائد إلى مجموع الودائع على المتغير الثابت قيمة المصرف هي (0.107) و(0.496) على التوالي. وبما أن قيمة معامل المتغير المستقل موجبة فهذا يعني انه عندما تزيد قيمة نسبة العائد إلى مجموع الودائع فإن قيمة المصرف تميل للارتفاع ولكن ليس بشكل كبير، ومع ذلك فإن هذه النتيجة ليست معنوية إحصائياً.

3. يظهر في الجدول (3-27) أن قيمة اختبار (t) للمتغير الثابت فقد بلغت (3.060) وهي ليست معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.092) التي هي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05). ويعني ذلك أن قيمة المعامل الثابت تبلغ (0.107) عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفراً. وبلغت قيمة اختبار (t) لمعامل المتغير المستقل (1.140)، وهي ليست معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.385) وهي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05).

4. أخيراً تشير نتيجة اختبار التباين (ANOVA) في جدول (3-27) الى عدم معنوية تحليل الانحدار البسيط إحصائياً، إذ أن قيمة اختبار (F) بلغت (1.219) وهي ليست معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية المحسوبة (0.385) وهي أكبر من مستوى المعنوية المختارة (0.05). وتدل هذه النتيجة على قبول فرضية العدم الثانية والتي مفادها "لا يوجد اثر للمتغير المستقل العائد إلى مجموع الودائع على قيمة المصرف"، ورفض الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع.

بعد دراسة جميع المتغيرات هذه الدراسة في الجانب النظري والجاني التطبيقي، يلاحظ أن الدراسة حققت الاهداف التي سعت للوصول اليها من حيث دراسة المفاهيم الفكرية والنظرية للمتغيرات المستقلة (المخاطر والسيولة الربحية) المتغير التابع (قيمة المصرف) والتعرف عليها للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية، ويرى الباحث بعد أنجاز الفصول كافة من الجانب النظري والتطبيقي ومعرفة الارتباط بين المتغيرات، والاثر لكل المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة واختبار الفرضيات، أصبح من الممكن الانتقال الى الفصل الرابع للتعرف على اهم الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات

يسلط هذا المبحث الضوء على خلاصة أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في ضوء أهم المفاهيم التي تطرقت اليها الدراسة، وعن طريق نتائج التطبيق لبيان اثر ادارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية التي نُقِشت في الجانب العملي.

1. استنتجت الدراسة أن إدارة المخاطر مهمة لجميع المصارف على اعتبار ان العمل المصرفي لا يخلو من المخاطر التي تؤدي الى احتمالية حدوث بعض الخسائر التي تتحملها المصارف.
2. توصلت الدراسة أن إدارة المخاطر لها تأثير باتجاهين مختلفين، فقد يكون لها تأثير إيجابي وتمنع وقوع الخسائر التي تؤثر بالعمل المصرفي، وقد يكون لها تأثير سلبي ومن ثم تقلل القيام بالعمل المصرفي الذي ينطوي على المخاطر ومن ثم انخفاض العوائد المصرفية.
3. توصلت الدراسة أن ارتفاع نسبة المخاطر المصرفية يؤدي الى ارتفاع نسبة الارباح المتحققة على اعتبار أن العمل المصرفي ذو المخاطر العالية تكون ارباحه عالية، والعكس في حال انخفاض نسبة المخاطر.
4. أستنتج التحليل على مستوى مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة أن التوسع في النشاط المصرفي، يعني ارتفاع حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف يعمل على رفع نسبة الارباح التي تحققها المصارف عينة الدراسة وهذا بنفس الوقت يؤدي الى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة ومن ثم ارتفاع نسبة مخاطر الائتمان.
5. استنتجت الدراسة على مستوى مخاطر التشغيل للمصارف عينة الدراسة ان ارتفاع حجم العمليات التشغيلية يعني الارتفاع في المخاطر التشغيلية التي تواجه المصرف، وهذا ما يرافقه ارتفاع في حجم العوائد التشغيلية، ومن ثم ارتفاع النسبة المخصصة لمواجهة الخسائر المتولدة من تلك المخاطر، وهذا ما يفسر قدرة المصرف على مواجهة تلك المخاطر ومن ثم ارتفاع قيمة المصرف.
6. استنتجت الدراسة على مستوى مخاطر أسعار الفائدة للمصارف عينة الدراسة أن جميع المصارف حققت نسبة فجوة بين الموجودات الحساسة والمطلوبات الحساسة للتغيرات في أسعار الفائدة اعلى

- من نسبة (1) وهذا يفسر أن المصارف عينة الدراسة قد احتفظت بنسبة موجودات قادرة على تغطية التغيرات في اسعار الفائدة بالنسبة للمطلوبات الحساسة للتغيرات في اسعار الفائدة .
7. استنتجت الدراسة أن السيولة المصرفية تمثل حاجة المصرف للتمويل، فهي تمثل الركن الاساس الذي يعتمد عليه المصرف في القيام بعمله، وكذلك تمثل بيئة وقائية للمصرف ضد خطر الافلاس الذي قد يواجهه المصرف.
8. توصلت الدراسة الى أنه من خلال نسب السيولة يمكن تحقيق التوازن في تحديد الاموال التي يحتاجها المصرف للقيام بالأعمال المصرفية التقليدية، وبين ما يحتاجه لمواجهة السحوبات والطلبات للوفاء بالالتزامات.
9. توصلت الدراسة الى أن السيولة لها تأثير بشكل مختلف، قد يكون لها تأثير إيجابي على المصرف عبر توفيرها القدرة للمصرف على مواجهة السحوبات والايفاء بالالتزامات، وقد يكون لها تأثير سلبي لأن نسب السيولة المرتفعة يعني تعطيل النقد معطل دون القيام بالاستثمارات المربحة.
10. استنتجت الدراسة على مستوى السيولة النقدية للمصارف عينة الدراسة أن جميع المصارف حققت نسب سيولة نقدية متماثلة لجميع المصارف واقل من نسبة (2:1)، وهي في الوقت نفسه تعد نسبة غير مرضية وغير مريحة من السيولة المطلوبة لمواجهة سحب الودائع والالتزامات قصيرة الاجل.
11. أستنتج البحث على مستوى السيولة السريعة للمصارف عينة الدراسة أن جميع المصارف حققت نسب سيولة سريعة مريحة اعلى من نسبة (1:1) هذا يعني أن جميع المصارف فضلت الاحتفاظ بنسب السيولة على الاستثمار في المجالات المختلفة الذي بدوره قد يؤثر على نسب الربحية، وهذا يفسر ان زيادة نسبة السيولة السريعة يؤدي الى زيادة قدرة المصرف على مواجهة السحوبات المفاجئة على الودائع من قبل المودعين، ومن ثم زيادة نسبة السيولة السريعة تعني زيادة قيمة المصرف.
12. توصلت الدراسة الى أن الربحية هي الهدف الرئيسي من القيام بالعمل المصرفي، وتسعى المصارف الى تحقيق الارباح بصورة مستمرة ومنتزيدة ما يضمن لها الاستمرارية بالأعمال المصرفية.

13. استنتجت الدراسة أن الأرباح التي تحققها المصارف هي ناتجة من استخدام الموارد المتوفرة لديها، لذا تسعى المصارف بالحصول على تلك الموارد بأقل التكاليف بهدف زيادة نسبة الأرباح المتحققة.
14. استنتجت الدراسة أن الهدف الأهم للمصارف هو تحقيق قيمة للمصرف، وليس فقط تحقيق الربح. حيث تسعى المصارف للحصول على الصورة الحسنة والسمعة الجيدة، وزيادة الثقة لدى المتعاملين مع المصرف من مساهمين وزبائن.
15. استنتجت الدراسة على مستوى العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة هناك تفاوت بنسب الربحية للمصارف بالنسبة لهذا المؤشر والسبب في ذلك يعود إلى الاستثمارات في موجودات ذات عوائد قليلة أو مرتفعة بالنسبة للمصرف الواحد أو يكون تكلفة الحصول على الموجودات مرتفعة أو منخفضة ومن ثم اختلاف نسبة هذا المؤشر للمصرف الواحد.
16. توصلت الدراسة إلى أن نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة ترتبط بعلاقة ضعيفة بقيمة المصرف، وهذا يؤكد على ما جاء في الاستنتاج رقم (10) والتي بينت أن قلة السيولة التي تمتلكها المصارف عينة الدراسة التي لا يمكن استغلالها في استثمارات ومشاريع مختلفة، ومن ثم تحقيق نسب ربحية منخفضة لا يمكن أن تؤثر على قيمة المصرف.
17. استنتجت الدراسة على مستوى العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة هناك تفاوت نسبي بين المصارف في الربحية بالنسبة لهذا المؤشر وهذا يعكس الاختلاف في حجم الودائع نوعاً ما و قدرة هذه المصارف في توظيفها وتحقيق الإيرادات المناسبة وبما يفوق وحجم التكاليف المدفوعة على هذه الودائع.
18. توصلت الدراسة إلى أن نسبة العائد على الودائع للمصارف عينة الدراسة ترتبط بعلاقة معنوية ضعيفة بقيمة المصرف، هذا ما يؤكد على ما جاء في الاستنتاج رقم (11) أن المصارف عينة الدراسة احتفظت بنسب سيولة أكبر من النسبة المطلوبة بهدف تلبية طلبات أصحاب الودائع وبشكل نقد معطل، ولم تستغل في مشاريع واستثمارات مختلفة، ومن ثم انخفاض نسب الربحية التي يمكن أن تؤثر بقيمة المصرف.
19. استنتجت الدراسة على مستوى قيمة المصارف أن جميع المصارف عينة الدراسة لم تحقق قيمة مصرفية مرضية تساوي قيمة (1) أو أقل أعلى من قيمة (1)، وذلك لانخفاض سعر السهم العائد للمصارف عينة الدراسة.

المبحث الثاني

التوصيات

وفقاً للاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المبحث الأول نورد مجموعة من التوصيات التي يمكن أخذها بنظر الاعتبار لتحقيق الاهداف المصرفية التي تسعى لها جميع المصارف من خلال تقليل الخسائر بتجنب المخاطر، وتحقيق التوازن في السيولة التي يحتفظ بها المصرف التي تستخدم في الاستثمارات المرحة، وتحقيق الارباح التي تسعى إليها المصارف بشكل رئيسي، التي من شأنها أن تعظم قيمة المصرف. وتتمثل التوصيات المستخلصة بالاتي:

1. نوصي المصارف على الاهتمام بإدارة المخاطر بشكل اوسع واكبر وتبسيط الضوء على المخاطر الكبيرة بهدف تقليل الخسائر التي يمكن أن تتولد منها.
2. ضرورة حث المصارف بعدم المبالغة في تقدير المخاطر بطريقة تقود الى تأثيرات سلبية على اداء وربحية المصارف واعتماد الدراسات العلمية والفنية والاكاديمية لإيجاد طريقة مثلى للتعامل مع المخاطر المتنوعة.
3. العمل على الاستمرار بالأعمال المصرفية كون ان أغلب الاعمال تحتوي على مخاطر واحتمالية حدوث الخسائر بسبب المخاطر ليست مؤكدة.
4. ضرورة حث المصارف على تخفيض النسبة المرتفعة للقروض المتعثرة ، وذلك عن طريق متابعة القروض بشكل دوري ومستمر، وان تكن جميع القروض معتمدة بضمانات كبيرة لتقليل التخلف عن السداد ومن ثم تقليل نسبة القروض المتعثرة، بأستخدام استراتيجية واضحة وممكنة لمنح القروض ودراسة ظروف السوق، ووضع الاستراتيجية المثلى والشاملة لتحديد وتوحيد الاهداف الكلية للمصارف في تجنب المخاطرة دون الاخلال بمستوى الربحية.
5. نوصي المصارف بالتقليل من النسب المخصصة لتغطية الخسائر التشغيلية، والعمل على رفع نسب العوائد التشغيلية التي تحققها المصارف من خلال القيام بالدورات التدريبية ووضع خطط للدورات المستقبلية بناءً على الاحداث التي ترافق العمل المصرفي، بهدف تجنب الخسائر نتيجة القيام بالأعمال المصرفية أو نتيجة عدم الامتثال للقوانين والتعليمات بسبب السهو أو الخطأ، باستخدام أساليب حديثة ومتطورة تمكن من القيام بالأعمال المصرفية بنفقات تشغيلية قليلة.
6. ضرورة حث المصارف على دراسة التقلبات المستقبلية في اسعار الفائدة للموجودات الحساسة و المطلوبات الحساسة وتطويرها وبناء نموذج يحدد مستويات الموجودات الحساسة لسعر الفائدة

- نسبة الى المطلوبات وكيفية توزيع ومطابقة الاستحقاقات في المدد بين الموجودات والمطلوبات، أو الاحتفاظ بموجودات ومطلوبات ثابتة تجاه التغير بأسعار الفائدة
7. ضرورة الاحتفاظ بنسب سيولة المطلوبة والواجب الاحتفاظ بها، حتى تكون بنسب مريحة تمكنها من مواجهة الازمات والطلبات المفاجئة والقيام بالمشاريع والفرص المتاحة، ويجنب اللجوء الى رأس المال الذي يوفر البيئة الأمانة للمصارف.
8. من المفضل استخدام السيولة بشكل متوازن بين الاستثمار في المشاريع المختلفة وبين الاحتفاظ بهدف تحقيق رغبة المصرف بتحقيق الارباح من خلال استخدام السيولة في الاستثمار وبنفس الوقت الاحتفاظ بالسيولة الضرورية لمواجهة المتطلبات المستمرة .
9. ضرورة حث المصارف على استخدام السيولة الفائضة في مشاريع استثمارية مريحة وعدم الاحتفاظ بالنقد بشكل معطل مما يعمل على عدم تحقيق الارباح التي يسعى اليها المصرف.
10. نوصي المصارف باستخدام جميع الموارد المتاحة لديها، ما يضمن تحقيق الارباح على اعتبار أن الربح يمثل الهدف الاساسي الذي يرغب به المصرف.
11. حث المصارف على استغلال بعض الموجودات التي تدر عائد أكبر، والعمل على استقطاب تلك الموجودات بتكلفة أقل لغرض تحقيق الربح المرتفع من خلال فرق تكلفة الموجودات والعائد المتحقق من خلالها.
12. نوصي المصارف برفع قيمة السهم العائد للمصرف من خلال تسليط الضوء والاهتمام بشكل أكثر بالعوامل التي يمكن أن تؤثر بسعر السهم في سوق العمل.

المراجع و المصادر

المراجع والمصادر

المراجع:

- القرآن الكريم

المصادر:

1. المصادر العربية

أولاً: الرسائل والإطاريح

1. الاسلام، سعدون سيف.(2017). " اثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية" (دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013- 2017). رسالة ماجستير في علوم التسيير - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة ماي - الجزائر.
2. بكر، سرى ضيغم حازم.(202). "تقييم الاداء المالي عل وفق نموذج CAMELS وانعكاسه على قيمة المصرف".(دراسة تطبيقية في عدد من المصارف العراقية الخاصة). رسالة ماجستير في قسم ادارة الاعمال - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - العراق.
3. الخفاجي، رسل صالح مهدي.(2018). " تحليل العلاقة بين ادارة المخاطر المصرفية والاداء المالي المصرفي"(دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء- العراق.
4. رمضان، مريزق.(2014). " تأثير نسب الربحية ونسب السيولة على القيمة السوقية للمؤسسة المسعرة دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المدرجة في سوق قطر للأوراق المالية خلال الفترة (2009- 2012)". رسالة ماجستي في قسم العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جاعة قصادي مرياح- الجزائر.
5. السعيد، حسين كريم فضاله.(2016). " امكانية استخدام الخيارات المالية للتحوط من مخاطر المحفظة الاستثمارية"(دراسة تحليلية على بيانات سوق العراق للأوراق المالية). رسالة مقدمة في قسم العلوم المالية والمصرفية- كلية الادارة والاقتصاد- جامعة البصرة- العراق.
6. صابر، شاكر محسن.(2018). " اثر مبيعات العملة الاجنبية في مخاطر اسعار الصرف والقيمة السوقية للمصارف دراسة تحليلية". رسالة ماجستير في قسم ادارة الاعمال- كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية- العراق.

7. طابي، ايمان. (2017). " الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية" (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA). رسالة ماجستير في العلوم التجارية – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محمد بوضايف – الجزائر.
8. طهير، اميرة.(2017) " ادارة المخاطر في البنوك التجارية وفقاً لمعايير لجنة بازل" (دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BADR, BNA, BEA, CPA)) .رسالة ماجستير في قسم علوم التسيير- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة العربي بن مهيدي- ام البواقي- الجزائر.
9. عاشور، ناجية.(2014). " دور البنك المركزي في ادارة السيولة النقدية(دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)". رسالة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية- كلية العلوم والاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير- جامعة محمد خضيرة سبكرة- الجزائر.
10. العبيدي، احمد بشير محمود.(2106). " تحليل الاداء المالي الاستراتيجي واثره في تحديد قيمة المنشأة ". رسالة دبلوم عالي في التخطيط الاستراتيجي في قسم ادارة الاعمال- كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية – العراق
11. عتروس، صونيا.(2015). " ادوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة" (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ABN). رسالة ماجستير في علوم التسيير – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة ام البواقي – الجزائر.
12. العقاد، نور محمد فواز. (2014). " الازمة العالمية واثرها في السيولة في المصارف دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري". رسالة ماجستير قسم ادارة الاعمال- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- سورية.
13. علي، حسين نافع.(2014). " دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر المصرفية". (اطار مقترح لبرنامج التدقيق على ادارة المخاطر المصرفية). رسالة دبلوم عالي المعادل للماجستير في قسم الدراسات المالية –المصارف- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية- جامعة بغداد- العراق
14. غانية، هيفاء.(2015). " ادارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل 2 و 3 "دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (BNA-BDL-BEA)". رسال ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر.
15. فليح، مصطفى رزاق.(2020). " أثر المحددات الداخلية والخارجية على استمرارية الارياح والقيمة السوقية للمصارف التجارية" (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المنثى- العراق.

16. كاظم، شماء يونس.(2014). " اثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية للمدة(1997- 2011)". اطروحة دكتوراه في قسم المحاسبة - جامعة سانت كليمينتس البريطانية فرع العراق.
17. كاظم، علي عبد الامير. (2017). " علاقة المحاسبة الابداعية في تعظيم الارباح واثرا على زيادة القيمة السوقية للسهم دراسة في عينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ". رسالة ماجستير في قسم التدقيق المحاسبي- كلية الاقتصاد والادارة - الجامعة الاسلامية في لبنان.
18. الكروي، بلال نوري سعيد.(2015). " نمط ادارة المخاطر والسيولة والربحية وانعكاسها على قيمة المصرف" (دراسة لعينة من المصارف الاجنبية وامكانية تطبيقها في المصارف العراقية). اطروحة دكتوراه في قسم ادارة الاعمال - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد - العراق.
19. الوافي، حسين.(2013). " ادارة السيولة في البنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الفلاحية والتنمية الريفية وكالة قالمة". رسالة ماجستير في العلوم المالية - كلية الادارة والاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير- جامعة ماي- الجزائر.
20. يعقوب، فرح.(2017). " ادارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة عملية لأدارة مخاطر السيولة في بنك بنيمو السعود الفرنسي". رسالة ماجستير في قسم ادارة الاعمال - الجامعة الافتراضية السورية- سورية.

ثانياً: المجالات والدورات

1. احمد، نزال رؤوف.(2013). " دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي" (دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 1، العدد 36.
2. باستخدام مقاييس احصائية دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين للمددة من 2003/7/31 لغاية 2008/6/30". مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد الاول، العدد الاول.
3. البناء، زينب مكي محمود، وحميد، مهند فاروق.(2020). " تأثير ادارة التوريق في سيولة وربحية المصرف". مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، المجلد 9، العدد 33، ص (201-230).
4. جمعان، نجاة محمد احمد.(2017). " نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية". المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة -جامعة الازهر، المجلد 1، العدد 17، ص(162-242).
5. حسين، ذكري محمد، وارجيم، محمد شاكر(2017). "وسائل ادارة مخاطر القروض المصرفية". مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 2، ص (494-529).

6. الحسيني، محمد غالي، والياسري، ضرغام عباس دخيل. (2020). "ادارة المخاطر الائتمانية واثرها على القيمة الاقتصادية المضاف بحث تطبيقي على مصرف الخليج التجاري". مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية جامعة بابل، المجلد 12، العدد 1، ص (400-425).
7. الشرع، عقيل شاكر عبد، و الهرموشي، باسم محم عودة. (2019). " اثر ادارة مخاطر السيولة و رأس المال على درجة الامان المصرفي" (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010 - 2015). مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية جامعة بابل، المجلد 11، العدد 1، ص(288-309).
8. صوالحي، يونس، والشريف، وسن عوالي محم. (2011). " بيع الدين واثره في الاسواق المالية"، مجلة الاسلام في ماليزيا، المجلد 1، العدد 4، ص (248-268).
9. الطائي، رياض نجم عبيد، والجبوري، مهدي عطية. (2017). " ترشيد القرارات المالية الاستراتيجية ودورها في تعظيم قيمة الشركة دراسة تحليلية ". مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 9، العدد 4.
10. ظاهر، حنان، والخنيسة، خليل. (2015). " اثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف دراسة" (تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5.
11. عابد، محمد نواف، وزملط، اياد. (2019). " اثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الاداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، (14-131).
12. العامري، نيراس محمد عباس، والامام، صلاح الدين محمد امين. (2012). " استعمال انموذج عائد أس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في ادارة المخاطر المصرفية" (دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة. مجلة دراسات محاسبية ومالية جامعة بغداد، المجلد 7، العدد 21، ص (169-206).
13. العجلوني، أحمد طه. (2011). "أثر الربحية في القيمة السوقية للأسهم دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية". *AI-Balqa Journal for Research and Studies* البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 2، ص (215-238).
14. العنزي، سعد علي حمود، والدليمي، عراك عبود عمير. (2015). " تأثير ادارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحميمي". مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 7، العدد 13، ص (569-583).
15. غالي، بتول عبد الله علي. (2017). " دور التحليل المالي في تعزيز العالقة بين توزيعات الارباح والقيمة السوقية للسهم في المصارف التجارية دراسة تطبيقية". مجلة جامعة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، ص (172-183).

16. محمد، علي محمود، و كنعان، علي.(2014). " سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30، العدد 1.
17. مشكور، سعود جايد، وصادق، زهور عبد السلام.(2018). " العلاقة بين سياسة توزيع الاريح والقيمة السوقية للسهم واثرها في تحديد قيمة الشركة" (بحث تطبيقي في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية). مجلة جامعة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد50، (222-248).
18. المطيري، حسين محسن توفيق، والاسدي، خولة طالب جبار.(2016). " السيولة واثرها في العائد والمخاطرة بحث تطبيقي في مصرف الرشيد". مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 37.
19. الموسوي، سعدي احمد حميد.(2016) " القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد.
20. يوسف، مها رفيق محمد.(2019). " دور إدارة المخاطر المالية في تعظيم قيمة الشركات المساهمة بسوق رأس المال بجمهورية مصر العربية"، **Valley University for Environmental Researches Journal of South** المجلد 2، العدد 1، ص (34-48).

2. المصادر الاجنبية

A. Books

1. Chapelle, A. (2019). Operational risk management: Best practices in the financial services industry. John Wiley & Sons. Registered office JohnWiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, PO19 8SQ, United Kingdom.
company address is: The Campus, 4 Crinan Street, London, N1 9XW, United Kingdom
2. Fiordelisi, F., & Ricci, O. (2012). Bancassurance in Europe: past, present and future. Palgrave Macmillan. PALGRAVE MACMILLAN Palgrave Macmillan in the UK is an imprint of Macmillan Publishers Limited, registered in England, company number 785998, of Houndmills, Basingstoke, Hampshire RG21 6XS.
3. Ghosh, A. (2012). Managing risks in commercial and retail banking. John Wiley & Sons. Published in 2012 by John Wiley & Sons (Asia) Pte. Ltd. 1 Fusionopolis Walk, #07-01, Solaris South Tower, Singapore 138628.
4. Hopkin, P. (2012). Fundamentals of risk management: understanding, evaluating and implementing effective risk management. Kogan Page Publishers. Typeset by Graphicraft Limited, Hong Kong, Print production managed by Jellyfish Printed and bound by CPI Group (UK) Ltd, Croydon, CR0 4YY.
5. Hopkin, P. (2018). Fundamentals of risk management: understanding, evaluating and implementing effective risk management. Kogan Page Publishers. Typeset by Graphicraft Limited, Hong Kong, Print production managed by Jellyfish Printed and bound by CPI Group(UK) Ltd, Croydon, CR0 4YY..

6. Koulafetis, P. (2017). Modern credit risk management: Theory and practice. Palgrave Macmillan. The registered company is Macmillan Publishers Ltd. The registered
7. Laycock, M. (2014). Risk management at the top: a guide to risk and its governance in financial institutions. John Wiley & Sons, Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, PO19 8SQ, United Kingdom.

B. Thesis and dissertation

1. Ambaw, D. (2017). ASSESSMENT ON THE PRACTICES OF CREDIT RISK MANAGEMENT AND ITS EFFECT ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF BANKS IN ETHIOPIA Doctoral dissertation, St. Mary's University).
2. Ayele, H. N. (2012). Determinants of bank profitability: An empirical study on Ethiopian private commercial banks.(Master dissertation, St. Mary's University Addis Ababa).
3. Bashaija, W. (2019). Relationship between Quality Compliance and Financial Stability of Micro Finance Institutions in Rwanda (Doctoral dissertation University of jomo kenyatta , Jkuat-cohred).
4. boateng, k. (2020). Credit risk management and profitability in select savings and loans companies in ghana (Doctoral dissertation, College Canara Bank Management Studies, Bangalore University- Ghana).
5. Boateng, P. (2014). A dynamic systems approach to risk assessment in megaprojects (Doctoral dissertation, Heriot-Watt University).
6. Botoe, C. W. (2012). The impact of liquidity on profitability of commercial banks in Liberia (Doctoral dissertation, university of Nairobi).
7. Chen, Z. (2018). Loan securitization, bank risk, and efficiency (Doctoral dissertation in Finance, College of Social Science, University of Glasgow).
8. Crowe, K. E. (2020). An Examination of the Relationship between the Capital Asset Pricing Model's Systematic Risk Indicator and Stock Returns (Doctoral dissertation, Liberty University).
9. Dam, D. (2012). The usage of Foreign Currency Derivatives: Determinants and impact on firm's Market Value (Master Thesis submitted ,College Economics and Management, Universiteit Van Tilburg- U.S.A).
10. Elomaa, J., & Koivuranta, M. (2019). Foreign Exchange Exposure Effects on the Value of Mexican Companies (Master's thesis, Finance Department, University of Oulu-Mexico).
11. Fola, B. (2015). Factors affecting liquidity of selected commercial banks in Ethiopia. Master's thesis. (The Department of Accounting and Finance, Addis Ababa University. Ethiopia).
12. Girma, m. (2018). Determinants of bank liquidity: empirical study on selected private ethiopian commercial banks (Doctoral dissertation, St. Mary's University).
13. Hurka, R. (2017). The impact of credit risk management on profitability of Nordic commercial banks(Master's thesis, of Business and Management, College of Economics and Management, University of Lund- Nordic countries).

14. Ishtiaq, M. (2015). Risk management in banks: determination of practices and relationship with performance (Doctoral dissertation, University of Bedfordshire)
15. Jaber, A. S. (2020). *The Impact of Risk Management Practices on the Organizational Performance: Field Study at Jordanian Insurance Companies* (Doctoral dissertation, Middle East University).
16. Karim, s. (2019). *The influence of credit risk management strategies on the performance of commercial banks: a comparative case study of uae and uk commercial banks* (doctoral dissertation, university of liverpool).
17. Kiili, H. (2019). Determinants of operational loss severity in the financial industry in Europe (Master's thesis, University of Lut).
18. Krollner, B. (2012). Risk management in the Australian stockmarket using artificial neural networks. (Doctoral dissertation, College Information Technology Bond University- Australian).
19. Kutumela, j. T. (2019). Impact of operational risk events on market value of south africa banks (doctoral dissertation. University of the witwatersrand).
20. Li, X. (2016). Credit risk management in the current competitive condition in the Chinese banking industry (Doctoral dissertation, Cardiff Metropolitan University).
21. Li, Y. (2017). A non-linear analysis of operational risk and operational risk management in banking industry (Doctoral dissertation, College of Accounting, Economics and Finance University of Wollongong- Australian).
22. Lidetu, y. (2017). *Assessment of foreign exchange risk management practice of commercial banks in ethiopia* (masters thisis, mba-in accounting and finance st. Mary's university- Ethiopia). Management.
23. Ma, T. (2012). Corporate dividend decisions (Doctoral dissertation, City University London).
24. Mapororo, B. (2018). The determinants of capital structure and internal factors that influence the performance of commercial banks in Botswana (Master's thesis, University of Cape Town).
25. Meijer, M. (2011). Risk disclosures in annual reports of Dutch listed companies during the years 2005-2008 (Department of Finance & Accounting, Master's thesis, University of Twente-Dutch).
26. Molla, B. (2017). Determinants of Banks Liquidity: A Study on Selected Commercial Banks in Ethiopia (Doctoral dissertation, St. Mary's University).
27. Msomi, I. M. (2018). Risk assessment: a case of a non-profit organisation in the environmental sector (Doctoral dissertation, College of Law and Management Studies, University of. kwazulu-natal).
28. Mutega, G. M. (2016). The Effect of Asset Diversification on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya (Doctoral dissertation, University Of Nairobi).
29. Mutuku, C. (2016). The effect of risk management on the financial performance of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
30. Neupane, J. P. (2017). Dividend Policy and its Impact on Market Price of Stock (Doctoral dissertation, Lumbini Banijya Campus University of Tribhuvan).

31. Nigussie, W. (2016). Assessing determining factors of Best Risk Management Practice of Ethiopian Commercial Banks (Master's thesis college of business and economics Department of accounting and finance- of Ethiopian).
32. Njokoya, H. (2018). An investigation into the challenges faced by new banks in Zimbabwe and strategies to increase profitability and market share: A case of Ecobank Zimbabwe(Master dissertation, University OF Zimbabwe)
33. Nöth-Zahn, S. (2017). Enterprise Risk Management: insights on emerging risks from the German banking sector (Doctoral dissertation, Edinburgh Napier University)
34. Nyanamba, S. O. (2018). Influence of Capital Structure on Financial Performance of Craft Micro Enterprises in Kenya (Doctoral dissertation, JKUAT-COHRED).
35. Okehi, D. O. (2014). Modelling Risk Management in Banks: examining why banks fail. (Doctoral dissertation, College of Management and Technology, Universität Walden University-Nigerian).
36. Roberts, D. (2015). *Exploring risk perception and management in UK banks* (Doctoral dissertation, College of Business University of Essex in UK).
37. Sandven, T. E. (2012). Review of the risk management system in a contractor company (Master's thesis, University of Stavanger, Norway).
38. Sango, A. B. (2019). Managing the Risks of Electronic Banking: A Comparative Study of Local and Foreign Banks in Ghana (Doctoral dissertation, University of Ghana).
39. Scheffknecht, L. (2016). Monetary policy and systemic risk on financial markets: concepts, transmission channels and policy implications. (Doctoral dissertation, Universität Hohenheim-Germany).
40. SISAY, Z. (2017). Effects Of Deposit Mobilization On Bank's Profitability: A Study On Selected Private Banks In Ethiopia (Doctoral dissertation, St. Mary's University).
41. Sithipolvanichgul, J. (2016). Enterprise risk management and firm performance: developing risk management measurement in accounting practice (Doctoral dissertation, University of Edinburgh- Thailand).
42. Steyn, B. (2018). The board of directors as a governance mechanism in South Africa: an agency theory perspective (Doctoral dissertation).
43. Tawelah, M. E. M. A. (2017). " Dividend Payout Policy and its Relationship in Profitability at Banking Institutions" A Comparative Study between Palestinian Commercial Banks and Jordanian Commercial Banks (2013-2017) (Doctoral dissertation, Al-Azhar University–Gaza).
44. Tefera, S. (2014). Factors Affecting Banks Profitability: An Empirical Study on Ethiopian Private Commercial Banks(Master dissertation, University Addis Ababa, Ethiopia).
45. Trang, T. D. L. (2013). Liquidity and Stock Returns: Evidence from UK Stock Market.(Unpublished PhD Dissertation, University of Nottingham, UK).
46. Wanga, G. G. (2017). Hedging Exchange Rate Risks. (Doctoral dissertation College of Management and Technology of Business Administration, Walden University-Tanzania, East Africa).

47. Yuko, S. O. (2016). The effect of dividend policy on the value of firms listed at the Nairobi Securities Exchange (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

C. Magazines and periodicals

1. Abraham, R., Harris, J., & Auerbach, J. (2017). Earnings yield as a predictor of return on assets, return on equity, economic value added and the equity multiplier. *Modern Economy*, vol.8,nok.1, pp.10-24.
2. Abrokwa, J., & Nkansah, P. (2015). Predictors of stock returns: Some evidence from an emerging market. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*,vol. 19,no. 3, 1-8.
3. Abubakar, M. Y., Shaba, Y., Ezeji, M., & Ahmadi, S. (2016). Effect of Credit Risk Management on Return on Assets And Return on Equity: Empirical Evidence from Nigerian Banks. *Journal of Business and Management*, vol.18, no.12, pp.96-104.
4. Abugamea, G. (2018). Determinants of banking sector profitability: Empirical evidence from Palestine, Ministry of educationhigher Education, Gaza, Palestine, <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/89772/>.
5. Abuzarqa, R. (2019). Banking Risk Management According To The Requirements Of The Basel Agreements. *Journal of SEA–Practical Application of Science*, vol.7,no. 19, pp29-38.
6. Adamowicz, T. (2018). Types of risk in banking operations–categorization and definitions. *Journal Economic and Regional Studies (Studia Ekonomiczne i Regionalne)*, Vol .11, No.4,pp 37-56.
7. Adeusi, S. O., Kolapo, F. T., & Aluko, A. O. (2014). Determinants Of Commercial Banks’profitability Panel Evidence From Nigeria, *International Journal of Economics, Commerce and Management* vol. 2, no 12,pp.1-18, <http://ijecm.co.uk>.
8. Adiputra, I. G., & Hermawan, A. (2020). The effect of corporate social responsibility, firm size, dividend policy and liquidity on firm value: Evidence from manufacturing companies in Indonesia. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, vol.11, no.6, pp325-338.
9. Afrin, S. (2020). The Effect of Non-performing Loans on Performance and Profitability: A Comparative Analysis from Banking Sector of Bangladesh. *International Journal of Science and Business*, vol.4, no.10, pp16-26.
10. Afriyie, H. O., & Akotey, J. O. (2012). Credit risk management and profitability of selected rural banks in Ghana, *Journal of Excellence, Leadership, & Stewardship*, vol.6, no.2,pp.1-18.
11. Ahmad, F., & Rasool, N. (2017). Determinants of Bank Liquidity: Empirical Evidence from Listed Commercial Banks with SBP. *Journal of Economics and Sustainable Development*, vol.8,no.1,pp 47-55.
12. Akbar, T., & Lanjarsih, L. (2019). Determination of Company Profitability and Value of Banks in Indonesia Based on Risk Profile, Capital Structure, Corporate Governance and Asset Structure, *Account and Financial Management Journal*, vol. 4, no.11, pp 2041-2047.

13. Akinwale, S. O.(2018) Industrial Risk Management in Financial Institutions: A Case Study of the Nigerian Insurance Industry, Journal of Developing Country Studies, vol.8, no.8, pp1-6.
14. Akwaa Sekyi, E. K., & Moreno Gené, J. (2017). Internal controls and credit risk relationship among banks in Europe. Journal of Intangible Capital, 2017, vol.13, no.1, pp. 25-50.
15. Al Khattab, A., & Hood, J. (2015). The risk management process in Jordanian public shareholding organisations. International Journal of Business and Management,vol. 10,no.8, pp151-160.
16. Al-Homaidi, E. A., Tabash, M. I., Farhan, N. H., & Almaqtari, F. A. (2018). Bank-specific and macro-economic determinants of profitability of Indian commercial banks: A panel data approach. Journal Cogent Economics & Finance, vol.6, no.1, pp. 1-26, <https://www.tandfonline.com/loi/oaef20>.
17. Ali, A. J. A. (2014). The Effect of Stock Liquidity on Firm Value-Evidence from Iraqi Stock Exchange-. Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, vol.4,no.10.
18. Ali, M. R., Mahmud, M. S., & Lima, R. P. (2016). Analyzing Tobin's Q Ratio of Banking Industry of Bangladesh: A Comprehensive Guideline for Investors. Asian Business Review, vol.6, no.2, pp.85-90.
19. Alinezhad, A, Amini, A., & Rahmani, M. (2015). New product development risk assessment in the core banking using FMEA combined with COPRAS method and grey relations. Journal of Money and Economy, vol.10, no.3, pp.87-121.
20. Ally, Z. (2014). Determinants of banks' profitability in a developing economy: Empirical evidence from Tanzania, European Journal of Business and management, vol. 6, no. 31, pp. 363-375.
21. Almunani, M. A. Y. (2018). An empirical study on effect of profitability ratios & market value ratios on market capitalization of commercial banks in Jordan. International Journal of Business and Social Science, vol.9, no.4, pp.39-45.
22. Almunani, M. A. Y. (2018). An empirical study on effect of profitability ratios & market value ratios on market capitalization of commercial banks in Jordan. International Journal of Business and Social Science, vol.9, no.4, pp.39-45.
23. Alrgaibat, G. A. (2016). Financial and Economical Analysis of Banking Activities: Case Study of Jordan. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, vol.6, no.4,pp 90-101.
24. Alshatti, A. S. (2015). The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial. *banks Investment management and financial innovations*, vol 12, № 1 (contin. 2), pp338-345
25. Alshatti, A. S. (2015). The effect of the liquidity management on profitability in the Jordanian commercial banks. International Journal of Business and Management, vol.10, no.1, pp. 62-71.
26. Al-Slehat, Z. A. F. (2020). Financial Performance as Mediator on the Impact of Investment and Financial Decisions on Stock Price and Future Profit: The Case of

- the Jordanian Financial Sector. *International Journal of Economics and Financial Issues*, vol.10, no.2, pp.242-247.
27. Al-Slehat, Z. A. F. (2020). Impact of Financial Leverage, Size and Assets Structure on Firm Value: Evidence from Industrial Sector, Jordan. *International Business Research*, vol.13, no.1, pp.109-120.
28. Altan, M., & Arkan, F. (2011). Relationship between firm value and financial structure: a study on firms in ISE Industrial Index. *Journal of Business & Economics Research (JBER)*, vol.9, no.9, pp.61-66.
29. Althebeh, Z. A. (2019). Impact of Accounting Information System on Reducing Liquidity Risk in Saudi Banks Comparative Study between Islamic Banks and Commercial Banks. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, vol.23,no.1, pp 1-11.
30. Amenawo, I., Riman, H. B., & Akpan, E. S. (2016). Foreign exchange fluctuations and commercial banks profitability in Nigeria. *Foreign exchange, Journal of Finance and Accounting*, vol.7, no .18, pp 121- 126.
31. Ametefe, F., Devaney, S., & Marcato, G. (2016). Liquidity: A review of dimensions, causes, measures, and empirical applications in real estate markets. *Journal of Real Estate Literature*, vol.24,no.1, pp 1-29.
32. Aneta, C., & Wiśniewski, R. (2017). Issue Of Risk In Literature. *Real Estate Management and Valuation, The Journal Real Estate Management And Valuation*, vol.25, no.3,pp. 74-86.
33. Anghelache, C., Anghel, M. G., & Grigorescu, D. L. (2019). Currency risk management model. *Theoretical & Applied Economics*, vol.26,no.3, pp21-34.
34. Anghelache, C., Anghel, M. G., & Grigorescu, D. L. (2019). Currency risk management model. *Journal Theoretical & Applied Economics*, vol.26, no.3, pp. 21-34.
35. Arif, M. N. R. A., & Awwaliyah, T. B. (2019). Market share, concentration ratio and profitability: evidence from Indonesian Islamic banking industry. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, vol.8, no.2, pp.189-201.
36. Asiri, F. M., Sutrisno, T., & Andayani, W.(2018) THE INFLUENCE OF Ownership Structure And Company Characteristics Of Dividend Policy With Sales Growth As Moderation Variable. *Journal of Contemporary Business, Economics and Law*.vol.15, no. 5, pp. 252-260
37. Assfaw, A. M. (2018). Determinants of the financial performance of private commercial banks in Ethiopia: Bank specific factors analysis. *Global Journal of Management and Business Research*, vol.18, no 3, 10.
38. Assfaw, A. M. (2019). Firm-specific and macroeconomic determinants of Banks Liquidity: Empirical investigation from Ethiopian private commercial banks, *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*,vol.5, no2,pp123-145 , DOI: 10.32602/jafas.2019.24.
39. Atidhira, A. T., & Yustina, A. I. (2017). The influence of return on asset, debt to equity ratio, earnings per share, and company size on share return in property and

- real estate companies. JAAF (Journal of Applied Accounting and Finance), vol.1, no.2, pp.128-146.
40. Balci, E., & Ayvaz, B. (2020). Efficiency and productivity analysis in Turkish banking sector with data envelopment analysis and malmquist index, Southeast Europe Journal of Soft Computing, vol.9, no.1, pp. 9-23.
 41. Ball, R., Gerakos, J., Linnainmaa, J. T., & Nikolaev, V. (2020). Earnings, retained earnings, and book-to-market in the cross section of expected returns. Journal of Financial Economics, vol. 135, no.1, pp.231-254.
 42. Bartlett, R., & Partnoy, F. (2020). The Misuse of Tobin's q. Vand. L. Rev.,vol 73, Issue 2 353, <https://scholarship.law.vanderbilt>.
 43. Barus, I. S. L. (2021). The Effect Of Profitability On Dividend Payment Through Income Smoothing As Moderator (Survey On Pharmaceutical Companies Registered In Indonesia Stock Exchanges in Period of 2015-2019). Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), vol.12, no.8, pp.917-926.
 44. Bendle, N. T., & Butt, M. N. (2018). The misuse of accounting-based approximations of Tobin's q in a world of market-based assets. Marketing Science, vol.37, no.3, pp 484-504.
 45. Bennett, B., Milbourn, T. T., & Wang, Z. (2018). Corporate investment under the cloud of litigation. Journal of Fisher College of Business, vol. 3, no.18, pp. 1-60.
 46. Boateng & Kwadwo (2019), Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the Camels Rating Model Approach, International Journal of Business and Management Invention, Vol.8, no. 2, pp:41-48.
 47. Bonner, C., Van Lelyveld, I., & Zymek, R. (2015). Banks' liquidity buffers and the role of liquidity regulation. Journal of Financial Services Research, vol.48,no.3, pp.215-234.
 48. Boonlert-U-Thai, K., Saudagaran, S. M., & Sen, P. K. (2020). Fundamental Valuation in Seven Asian Countries: Role of Earnings, Book Value, and Dividends. Journal of Accounting, Auditing & Finance, vol.2, no.3, pp. 1-26.
 49. Botero, D. A. E. (2015). Reputational Risk and Corporate Social Responsibility: How to Make CSR Policies Attractive to Productive Corporations, Journal of Via Inveniendi Et Iudicandi, vol.10, no.1, pp87-117.
 50. Butigan, n., & benić, đ. (2017). The impact of membership in strategic alliances on the profitability of firms in the retail sector. Croatian economic survey, vol.19, no.2, pp.47-82.
 51. Chen, N., Ribeiro, B., & Chen, A. (2016). Financial credit risk assessment: a recent review. Journal of Artificial Intelligence Review, vo.45,no. 1, pp1-23.
 52. Chimaleni, J., Muganda, M., & Musiega, D. (2015). Relationship between sources of business financing and financial performance of small and medium enterprises in lurambi sub-county. International journal of business and management invention, vol.4, no. 7, pp .35-45.
 53. Chioma, A. V., Okoye, N. E., Chidume, A. J., & Nnenna, O. G.(2021). Effect Of Credit And Operational Risk Management On Firm Value Of Deposit Money Banks

- In Nigeria, „African Journal Of Accounting and Financial Research, vol.4, no. 1, (pp. 14-32).
54. Cichulska, A., & Wisniewski, R. (2017). Issue Of Risk In Literature. Journal o Real Estate Management and Valuation, vol.25, no .3,pp 74-86, www.degruyter.com/view/j/remav, DOI:10.1515/remav-2017-0024.
 55. Constantin, (A.), & Gabriela, (M. A.), (2017): "Econometric Modwl For Complex Analyses And Forecast of The Gross Domestic Product". Annals of the „Constantin Brâncuși” University of Târgu Jiu, Economy Series, Special Issue, vol I, no, 1, pp. 1-25.
 56. Dabari, I. J., & Saidin, S. Z. (2014). A theoretical framework on the level of risk management implementation in the Nigerian banking sector: Journal of The moderating effect of top management support. Procedia-Social and Behavioral Sciences, vol.60, no.164, pp 627-634.
 57. Datey, R., & Tiwari, K. (2014). Basel III norms and Indian banks–A new definition of risk management. International Journal of Advanced Research, vol.2, no.7, pp.894-905.
 58. Dayag, A. J., & Trinidad, F. (2019). A Critical Assessment on Bank Valuation in Existing Literature in the Last Decade. International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478), vol.8, no.4, pp. 44-58.
 59. Díaz, A., & Escribano, A. (2020). Measuring the multi-faceted dimension of liquidity in financial markets: A literature review. Research in International Business and Finance, vol.51,no.79, pp. 1-16. www.elsevier.com/locate/ribaf
 60. Diep, N. T. N., & Nguyen, T. (2017). Determinants of Liquidity of Commercial Banks in Vietnam in the Period 2009-2016. International Journal of Scientific Study, vol.5, no.6, pp.237-241.
 61. Dionne, G. (2013). Risk management: History, definition, and critique. Risk Management and Insurance Review, The Journal of Risk and Insurance, vol.16, no.2, pp.147-166.
 62. Do, H., Ngo, T., & Phung, Q. (2020). The effect of non-performing loans on profitability of commercial banks: Case of Vietnam. Accounting, vol.6, no.3, pp.373-386. DOI: <https://dx.doi.org/10.26808/rs.ca.i8v3.03>
 63. Du, J., Wu, F., & Liang, X. (2016). Corporate liquidity and firm value: evidence from China’s listed firms. In SHS Web of Conferences ,Vol. 24, pp. 01013, <http://dx.doi.org/10.1051/shsconf/20162401013>.
 64. Duță, V. M. (2016). Banking Risk Management: An Increasingly Complex Process. Journal of Finante–provocarile viitorului (Finance–Challenges of the Future), vol.1, no18, pp82-93.
 65. Ebenezer, O. O., Islam, M. A., Yusoff, W. S., & Rahman, S. (2019). The Effects of Liquidity Risk and Interest-Rate Risk on Profitability and Firm Value among Banks in ASEAN-5 Countries. Journal of Reviews on Global Economics, vol. no.8, pp.337-349.

66. Edem, D. B. (2017). Liquidity management and performance of Deposit Money Banks in Nigeria (1986–2011): An investigation. *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, vol.5, no.3, pp146-161.
67. Ekinici, R., & Poyraz, G. (2019). The effect of credit risk on financial performance of deposit banks in Turkey. *Journal of Procedia Computer Science*, vol.1, no.158, pp979-987, www.sciencedirect.com
68. Ekwere, N. (2016). Framework of effective risk management in small and medium enterprises (SMEs): Journal literature review. *Bina Ekonomi*, vol.20, no.1, pp.23-46.
69. Fajaria, A. Z., & Isnalita, N. I. D. N. (2018). The Effect of Profitability, Liquidity, Leverage and Firm Growth of Firm Value with its Dividend Policy as a Moderating Variable. *International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR)*, vol.6, no.10, pp.55-69.
70. Gounder, C. G., & Venkateshwarlu, M. (2017). Bank valuation models—a comparative analysis. *Accounting and Finance Research*. <https://doi.org/10.5430/afr.v6n3p116>.
71. Gremi, E. (2013). Internal factors affecting Albanian banking profitability. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, vol.2, no.9, pp19-25, *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, Doi:10.5901/ajis.2013.v2n9p19.
72. Handayani, I. A. R. P., Ariyanto, D., Rasmini, N. K., & Widanaputra, A. A. G. P. (2018). The Effect of Profitability, Institutional Ownership on The Value of the Company with Dividend Policy as a Meditation. *International of Science: Basic and Applied Research*, vol. 41, no.1, pp234-242.
73. Haneef, S., Riaz, T., Ramzan, M., Rana, M. A., Hafiz, M. I., & Karim, Y. (2012). Impact of risk management on non- performing loans and profitability of banking sector of Pakistan. *International Journal of Business and Social Science*, vol.3,no.7, pp. 307-315.
74. Hasanović, E., & Latić, T. (2017). The determinants of excess liquidity in the banking sector of Bosnia and Herzegovina (No. 11-2017). Graduate Institute of International and Development Studies Working Paper, <http://hdl.handle.net/10419/184714>.
75. Hossin, M. S., & Rahman, M. A. (2020). Interest Rate Risk Management in Public Sector Bank of Bangladesh: With Special Reference to Sonali Bank Limited. *Journal of Management, Economics, and Industrial Organization*, 2020, 01-21. Vol.4 No.1, pp.1-23.
76. Huber, C., & Scheytt, T. (2013). The dispositif of risk management: Reconstructing risk management after the financial crisis. *Journal of Management Accounting Research*, vol.24, no.2,pp. 88-99.
77. Husna, A., & Satria, I. (2019). Effects of return on asset, debt to asset ratio, current ratio, firm size, and dividend payout ratio on firm value. *International Journal of Economics and Financial Issues*, vol.9, no.5, pp.50-54.

78. Hussain, H. A., & Al- Ajmi, J. (2012). Risk management practices of conventional and Islamic banks in Bahrain. *The Journal of Risk Finance*, Vol.13 No.3, pp. 215-239.
79. Ibe, S. O. (2013). The impact of liquidity management on the profitability of banks in Nigeria. *Journal of Finance and Bank Management*, vol.1,no.1, pp37-48.
80. Idris, I., & Bala, H. (2015). Firms' specific characteristics and stock market returns (evidence from listed food and beverages firms in Nigeria). *Research Journal of Finance and Accounting*, vol.6, no16, pp188-201.
81. Isanzu, J. S. (2017). The impact of credit risk on financial performance of Chinese banks. *Journal of International Business Research and Marketing*, vol.2, no3, PP. 14-19.
82. Islam, M. A., Sarker, M. N. I., Rahman, M., Sultana, A., & Prodhan, A. S. (2017). Determinants of profitability of commercial banks in Bangladesh. *International Journal of Banking and Financial Law*, vol.1, no.1, pp.1-11.
83. Isnurhadi, H., & Taufik&DeddyHerwanto, H. (2018). The Effect of Macroeconomic Fundamental Factors On Corporate Value Through Financial Performance As Intervening Variables In Manufacturing Companies In Indonesia Stock Exchange. Downloads/176-Article% 20Text-315-1-10-20190813. Pdf.
84. Iyinomen, O. D., Okoye, E., & Ifeoma, O. (2019). Financial Risk And Performance Of Deposit Money Bank: Evidence From West African Countries, *International Journal of Innovative Finance and Economics Research*, vol.7, no.4, pp.152-162.
85. Jaara, O. O., & Elkotayni, K. A. R. (2016). The Impact of Intangible Assets Internally Developed on the Market Value of Companies "A Field Study in the Pharmaceutical Companies in Jordan". *Accounting and Finance Research*, vol.5, no.2, pp.154-163.
86. James, M. (2016). *Academy Of Accounting And Financial Studies*. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, vol.20, no.3,pp. 1-8.
87. Jihadi, m., vilantika, e., hashemi, s. M., arifin, z., bachtiar, y., & sholichah, f. (2021). The effect of liquidity, leverage, and profitability on firm value: empirical evidence from indonesia. *The journal of asian finance, economics and business*, vol 8, no.3, pp.423-431.
88. Kamande, E. Zablon, D. Ariemba. (2016). The Effect of Bank Specific Factors on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, *International Journal of Sciences: Basic and Applied Research*, vol. 30, no. 5, pp 165-180.
89. Kamar, K. (2017). Analysis of the effect of return on equity (ROE) and debt to equity ratio (DER) on stock price on cement industry listed in Indonesia stock exchange (IDX) kin the year of 2011-2015. *IOSR Journal of Business and Management*, vol.19 no.05, pp.66-76.
90. Kanchu, T., & Kumar, M. M. (2013). Risk management in banking sector—an empirical study. *International journal of marketing, financial services & management research*, vol.2, no.2, pp.145-153.
91. Kanta, A. G. A., Hermanto, H., & Surasni, N. K. (2021). The Effect of Leverage and Profitability on Firm Value with Dividend Policy as Moderation Variable (Studies in

- Manufacturing Companies for the 2014-2018 Period). *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding*, vol.8, no.1, pp.245-255.
92. Kapaya, S. M., & Raphael, G. (2016). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of banks profitability: Empirical evidence from Tanzania. *International Finance and Banking*, vol.3, no.2, pp.100-119.
93. Karapinar, A., & Dogan, I. C. (2015). An Analysis on the Performance of the Participation Banks in Turkey. *Journal Sciedu Accounting and Finance Research*, vol.4, no. 2, pp 24-33.
94. Kassem, N. M., & Sakr, A. (2018). The Impact of Bank-Specific Characteristics on the Profitability of Commercial Banks in Egypt. *Journal of Finance and Bank Management*, vol.6, no.2, pp.76-90.
95. Katerega, Y. N., Ngoma, M., Masaba, A. K., Nangoli, S., Waswa, Y., & Namiyango, S. (2015). Financing decision: A vital key to explaining small and medium enterprises (smes) financial performance. *Journal of Economics and International Business Management*, vol.3, no.2, pp. 51-58.
96. Khan, M. A. M., & Islam, R.(2018) Aspects of Risk Management in Banking Sector of Bangladesh . *Journal Business and Management* .Vol 20, no 8. PP 15-22.
97. Khan, S., Chouhan, V., Chandra, B., & Goswami, S. (2012). Measurement of value creation Vis-À-Vis EVA: Analysis of select BSE companies. *Pacific Business Review International*, vol.5, no.3, pp.114- 131.
98. Khasawneh, (A. S.), & Obeidat, (Z. M.), (2016): "The Impact of Capital Risk on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel (2) during the Period (2007 – 2013)" . *International Journal of Advanced Research*. Volume 4, Issue 2, pp182- 193.
99. Kiplating, M. (2016). Effect of investment Diversification on the Financial performance of commercial banks in Kenya. *IOSR Journal of Business and Management*, vol.18, no.11, pp102-115.
100. Kiplating, M. (2016). Effect of investment Diversification on the Financial performance of commercial banks in Kenya. *IOSR Journal of Business and Management*, vol.18, no.11,pp. 102-115.
101. Kumar, M., & Yadav, G. C. (2013). Liquidity risk management in bank: a conceptual framework. *AIMA journal of management & research*, vol.7, no.2/4, 0974-497.
102. Kumar, P. (2017). Impact of earning per share and price earnings ratio on market price of share: a study on auto sector in India. *International Journal of Research-Granthaalayah*, vol.5, no.2, pp113-118.
103. kumar, V., Acharya, S., & Ho, L. T. (2020). Does Monetary Policy Influence the Profitability of Banks in New Zealand?. *International Journal of Financial Studies*, vol.8,no.2, pp 1-37.
104. Kusumowardhani, W. (2020). Fundamental factors of firm value: Evidence from the cement industry in Indonesia. *Jurnal Inovasi Ekonomi*, vol.5, no.1, pp. 9- 14.
105. Lamtiar, S., Arnas, Y., Rusdiyanto, A. A., Kalbuana, N., Prasetyo, B., Kurnianto, B., ... & Utami, S. (2021). Liquidity Effect, Profitability Leverage to Company

- Value: A Case Study Indonesia. *European Journal of Molecular & Clinical Medicine*, vol.7, no.11, pp.2800-2822.
106. Lemmon, M., Liu, L. X., Mao, M. Q., & Nini, G. (2014). Securitization and capital structure in nonfinancial firms: An empirical investigation. *The Journal of Finance*, vol.69, no.4, pp 1787-1825.
107. Leykun, F. (2016). Determinants of commercial banks' liquidity risk: Evidence from Ethiopia. *Research Journal of Finance and Accounting*, vol. 7, no.15, pp 47-61.
108. Leykun, F. (2020). Privatization Modalities and Business Valuation: An Ethiopian Focus. *Journal of Investment and Management*, vol.9, no.1, pp.12-25.
109. Lind, H., & Nordlund, B. (2019). The concept of market value in thin markets and its implications for international accounting rules (IFRS). *Journal of Property Investment & Finance*.
110. Louzis, D. P., Vouldis, A. T., & Metaxas, V. L. (2012). Macroeconomic and bank-specific determinants of non-performing loans in Greece: A comparative study of mortgage, business and consumer loan portfolios. *Journal of Banking & Finance*, vol.36, no.4, pp. 1012-102.
111. Lukic, A. (2015). Types of Risks and Risk Management in the Contemporary Banking Operations. *International Journal of Advanced Research*, vol. 3, no.3, pp. 269-272.
112. Madushanka, K. H. I., & Jathurika, M. (2018). The impact of liquidity ratios on profitability. *International Research Journal of Advanced Engineering and Science*, vol. 3, no.4, pp.157-161. .
113. Mahdaleta, E., Muda, I., & Nasir, G. M. (2016). Effects of capital structure and profitability on corporate value with company size as the moderating variable of manufacturing companies listed on Indonesia Stock Exchange. *Academic Journal of Economic Studies*, vol. 2, no.3, pp30-43.
114. Mahdaleta, E., Muda, I., & Nasir, G. M. (2016). Effects of capital structure and profitability on corporate value with company size as the moderating variable of manufacturing companies listed on Indonesia Stock Exchange. *Academic Journal of Economic Studies*, vol.2, no.3, pp.30-43.
115. Marsha, N., & Murtaqi, I. (2017). The effect of financial ratios on firm value in the food and beverage sector of the IDX. *Journal of Business and Management*, vol.6, no.2, pp.214-226.
116. Matei, D., Cristea, D., & Capatina, A. (2012). Risk Management in the Age of Turbulence: Failures and Challenges. *Annals of "Dunarea de Jos" University of Galati Fascicle. Journal of Economics and Applied Informatics*, vol.12, no.2, pp.17-22.
117. Mazreku, I., Morina, F., Misiri, V., Spiteri, J. V., & Grima, S. (2019). Exploring the liquidity risk factors in the Balkan Region banking system, *European Research Studies Journal*, vol. 12, no. 1, pp. 91-102.
118. Micu, A. (2020). Risk Assessment in Banking. *Journal of Reorganization Romanian Economic*, vol. 13, no. 75, pp. 70-85.

119. Mohamad, A. A. S., Mohamad, M. T., & Samsudin, M. L. (2013). How Islamic banks of Malaysia managing liquidity? An emphasis on confronting economic cycles. *International Journal of Business and Social Science*, vol.4, no.7, pp. 253-263.
120. Mohammad, S., Asutay, M., Dixon, R., & Platonova, E. (2020). Liquidity risk exposure and its determinants in the banking sector: a comparative analysis between Islamic, conventional and hybrid banks. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 66, 101196, doi: <https://doi.org/10.1016/j.intfin>.
121. Morina, D., & Qarri, A. (2021). Factors That Affect Liquidity of Commercial Banks in Kosovo. *European Journal of Sustainable Development, European Journal of Sustainable Development*, vol.10, no.1, pp .229-229, Doi: 10.14207/ejsd.2021.v10n1p229.
122. Moussa, M. A. B. (2015). The determinants of bank liquidity: Case of Tunisia. *International Journal of Economics and Financial* Vol. 5, No. 1, 2015, pp.249-259.
123. Muhajir, A., Miyasto, M., & Mawardi, W. (2017). A study on the company value of public banks listed in the indonesian stock exchange between 2010–2015. *Jurnal bisnis strategi*, vol.26, no.1, pp.13-27.
124. Muhammad, Z., Nurdin, D., Haris, N., & Miru, S. (2017). The Effect of Risk Management and Good Corporate Governance on Financial Performance and Its Impact on the Firm Value. *IOSR Journal of Business and Management*, vol.19, no.5, pp.94-98.
125. Musiega, M., Olwney, T., Mukanzi, C., & Mutna, M. (2017), Influence of liquidity risk on performance of commercial banks in Kenya. *Journal of Economics and Finance*, vol.8, no.3, pp67-75, DOI: 10.9790/5933-0803046775.
126. Nanda, S., & Panda, A. K. (2018). The determinants of corporate profitability: an investigation of Indian manufacturing firms. *International Journal of Emerging Markets*, <https://doi.org/10.1108/ijoem-01-2017-0013>.
127. Nataraja, N. S., Chilale, N. R., & Ganesh, L. (2018). Financial performance of private commercial banks in India: multiple regression analysis. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, vol.22, no.2, pp.1-12. <http://dx.doi.org/10.12775/CJFA.2019.024>.
128. Nessibi, O. (2016). The determinants of bank profitability: The case of Tunisia. *International Journal of Finance & Banking Studies* (2147-4486), vol.5, no.1, pp.39-50.
129. Nguyen, H. T. V., & VO, D. V. (2021). Determinants of Liquidity of Commercial Banks: Empirical Evidence from the Vietnamese Stock Exchange. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, vol.8, no.4, pp699-707.
130. Niresh, A., & Thirunavukkarasu, V. (2014). Firm size and profitability: A study of listed manufacturing firms in Sri Lanka. *International journal of business and management*, vol.9, no.4, pp. 57-64, www.ccsenet.org/ijbm.
131. Nure, G.(2019). High liquidity or low liquidity is better to achieve high profitability? Evidence from banks in Central and Southern Europa, vol. 6, no. 2, pp. 1-26.

132. Obamuyi, t. M. (2013). Determinants of banks'profitability in a developing economy: evidence from nigeria from nigeria. Organizations and markets in emerging economies, vol.4, no.08, pp. 97-111.
133. Obeidat, Z. M., Khasawneh, A. S., & Altal, A. F. (2017). Impact of liquidity risk on the profitability of Jordanian Islamic banks. European Journal of Business and Management, vol.9, no.2), pp64-74.
134. Obradovich, J., & Gill, A. (2013). The impact of corporate governance and financial leverage on the value of American firms.
135. Ojha, P. R. (2018). Macroeconomics and Bank-Specific factors affecting liquidity: A study of Nepali commercial banks. Journal of Business and Social Sciences, vol.2,no.1, pp 79-87.
136. Ojima, n. (2019). Influencing factors on profitability of commercial banks: study of some selected banks in nigeria (2005-2018). Policy and management, vol.1no.2, pp.256-273.
137. Olalere, O., Islam, A., Junoh, M. Z. M., Yusoff, W. S., & Iqbal, M. M. (2020). Revisiting the impact of intrinsic financial risks on the firm value of banks in ASEAN-5 countries: a panel data approach. Banks and Bank Systems, vol.15, no.2, pp.200-213.
138. Olbrys, J., & Mursztyn, M. (2019). Depth, tightness and resiliency as market liquidity dimensions: evidence from the Polish stock market. International Journal of Computational Economics and Econometrics, vol.9, no.4, pp308-326.
139. Otekunrin, A. O., Nwanji, T. I., Olowookere, J. K., Egbide, B. C., Fakile, S. A., Lawal, A. I., ... & Eluyela, F. D. (2018). Financial Ratio Analysis and Market Price of Share of Selected Quoted Agriculture and Agro-allied Firms in Nigeria afteradoption of International Financial Reporting Standard. The Journal of Social Sciences Research, vol.4, no.12, pp.736-744, <https://doi.org/10.32861/jssr.412.736.744>.
140. Otieno, S., Nyagol, M., & Onditi, A. (2016). Relationship between Credit risk management and financial performance: empirical evidence from microfinance banks in Kenya. Research journal of finance and accounting, vol.7, no. 6, pp 115-142.
141. Palamalai, S., & Saminathan, Y. (2016). A CAMEL model analysis of public, private and foreign sector banks in India. Pacific Business Review International, vol.8, no.9, pp45-57.
142. Pettersen Gould, K. (2021). Organizational risk:“Muddling through” 40 years of research . Journal of Social Sciences in Risk Research Reconsidered, vol.41, no.3, pp.456-465.
143. Pratiwi, R. D. (2020). DO CAPITAL STRUCTURE, PROFITABILITY, AND FIRM SIZE AFFECT FIRM VALUE?. Jurnal Penelitian Ekonomi dan Bisnis, vol.5, no.2, pp.194-202.
144. Prewett, K., & Terry, A. (2018). COSO's Updated Enterprise Risk Management Framework—A Quest For Depth And Clarity. Journal of Corporate Accounting & Finance, vol.29, no.3, pp.16-23. Janssen, R., & Kramer, B. (2015). Risk

- management and monitoring in private banking. The Journal of Wealth Management, vol.18,no.3, pp.8-17.
145. Pushkala, N., Mahamayi, J., & Venkatesh, K. A. (2017). Liquidity and off-balance sheet items: A comparative study of public and private sector banks in India. Sdmimd Journal of Management, vol.8, no.1, pp.47-54.
146. Rahayu, I., & Pratiwi, L. (2020). The Effect of DER and Interest Rate on Company Value. In 1st International Conference on Accounting, Management and Entrepreneurship, vol. 123, pp. 84-86.
147. Rangkuti, M. M. (2019). The Effect Of Intellectual Capital And Financial Performance On Firm Value With Return On Investment As A Modeling Variable In The Mining Industry Listed On Indonesia Stock Exchange. International Journal of Public Budgeting, Accounting and Finance, vol.2, no.4, pp.1-11.
148. Raykov, E. (2017). The liquidity-profitability trade-off in Bulgaria in terms of the changed financial management functions during crisis. Management: journal of contemporary management issues, vol.22, no.1, pp135-156.
149. Razek, M. A. (2014). The association between corporate risk disclosure and firm performance in emerging country–The case of Egypt. Journal of Empirical Studies, vol.1, no.3, pp 105-115.
150. Renault, B. Y., Agumba, J. N., & Ansary, N. (2016, August). A theoretical review of risk identification: perspective of construction industry. In Proceedings 5th Applied Research Conference in Africa.(ARCA) Conference ,pp. 25-27.
151. Rosikah, D. K. P., Muthalib, D. A., Aziz, M. I., & Rohansyah, M. (2018). Effect of Return On Asset, Return On Equity, Earning Per Share Corporate Value. The International Journal of Engineering and Science (IJES), vol.7, no.3, PP 06-14.
152. Sabrin, A., Sarita, B., Takdir, D., & Sujono, C. (2016). The effect of profitability on firm value in manufacturing company at Indonesia Stock Exchange. The International Journal of Engineering and Science, vol.5, no.10, pp.81-89.
153. Saiful, S., & Ayu, D. P. (2019). Risks management and bank performance: The empirical evidences from indonesian conventional and islamic banks. International Journal of Economics and Financial Issues, vol.9, no.4,pp 90-94.
154. Sakouvogui, K., & Shaik, S. (2020). Impact of financial liquidity and solvency on cost efficiency: evidence from US banking system. Studies in Economics and Finance, <https://www.emerald.com/insight/1086-7376.htm>.
155. Salim, B. F., & Bilal, Z. O. (2016). The impact of liquidity management on financial performance in Omani banking sector. International Journal of Accounting, Business and Economic Research, vol.14, no.1, pp.545-565.
156. Salim, M. N., & Susilowati, R. (2019). The Effect of Internal Factors on Capital Structure and its Impact on Firm Value: Empirical Evidence From The Food and Beverages Industry Listed on Indonesian Stock Exchange 2013-2017. International Journal of Engineering Technologies and Management Research, vol.6, no.7, pp.173-191.

157. Şamiloğlu, F., Öztop, A. O., & Kahraman, Y. E. (2017). The determinants of firm financial performance: Evidence from Istanbul Stock Exchange (BIST). *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, vol.8, no.6, pp.62-67.
158. Samimi, A., & Samimi, M. (2021). Investigating the Strategic Concept of Risk Management in the Stock Market and Investing. *Journal of Engineering in Industrial Research*, vol.2, no .1, pp1-6
159. Sari, I. A. G. D. M., & Sedana, I. B. P. (2020). Profitability and liquidity on firm value and capital structure as intervening variable. *International Research Journal of Management, IT and Social Sciences*, vol.7,no.1, pp116-127.
160. Sayilir, Ö., & Farhan, M. (2016). Enterprise risk management and its effect on firm value in Turkey. *Journal of Management Research*, vol.9, no.1, pp.86-99.
161. Sehrish, s., saleem, f., yasir, m., shehzad, f., & ahmed, k. (2012). Financial performance analysis of islamic banks and conventional banks in pakistan: a comparative study. *Interdisciplinary journal of contemporary research in business*, vol.4, no.5, pp186-200
162. Setiawan, D. E., & Rahmawati, I. Y. (2020). The effect of liquidity, profitability, leverage on corporate value with dividend policy and bi rate as moderated variables (study of banking companies listed on the indonesia stock exchange in 2014-2017). *Economics and business solutions journal*, vol.4, no.1, pp.1-19.
163. Setiyorini, A. K., & Kartika, C. (2018). Effect of Profitability, Investment Decision on Company Value in Manufacturing Company Listed in Indonesia Stock Exchange. *Develop*, vol.2, no2, PP21-28.
164. Shifa, M. A., Debela, K. L., & Tarfa, E. G. (2019). Determinants Of The Profitability Of Commercial Banks In Ethiopia. *Copernican Journal of Finance & Accounting*, vol.8, no.4, pp.185-201,
165. Siahaan, A. P., & Hanantijo, D. (2020). The Role of Profitability on Dividend Policy in Property and Real Estate Registered Subsector Company in Indonesia. *International Journal of Progressive Sciences and Technologies*, vol.23, no.2, pp.376-383.
166. Siekelova, A., & Podhorska, I. (2020). Earnings Indicators under the Condition of Globalization. In *SHS Web of Conferences*,). *EDP Sciences Vol. 74*, 01031, <https://doi.org/10.1051/shsconf/20207401031>.
167. Sinarti, S., & Rahmadany, F. (2018). Effect on Profitability Liquidity Management of Banking Companies in Indonesia Stock Exchange. *Journal of Applied Accounting and Taxation*, vol.3,no.1, pp. 79-83.
168. Singh, A., & Sharma, A. K. (2016). An empirical analysis of macroeconomic and bank-specific factors affecting liquidity of Indian banks. *Future Business Journal*, vol.2,no.1, pp40-53.
169. Situmorang, F. (2019). Factor Effecting Firm Value: The Role Of CSR in Plantation Firm Indonesia. *International Journal of Public Budgeting, Accounting and Finance*, vol.2, no.2, pp.1-13.

170. Sovbetov, Y. (2018). Factors influencing cryptocurrency prices: Evidence from bitcoin, ethereum, dash, bitcoin, and monero. *Journal of Economics and Financial Analysis*, vol.2, no.2, pp.1-27.
171. Spaseska, T., Risteska, A., Risteska, F., Sotiroski, K., Vitanova, G., & Odzaklieska, D. (2017). Stiller, D., & Joehnk, P. (2014). Risk Management in Companies—A Questionnaire as an Instrument for Analysing the Present Situation. *Research Papers Faculty of Materials Science and Technology Slovak University of Technology*, vol.22, no.341, pp.83-88.
172. Subing, H. J. T., & Susiani, R. (2019). Internal factors and firm value: A case study of banking listed companies. *Jurnal Keuangan dan Perbankan*, vol.23, no.1, pp.73-83.
173. Sucuahi, W., & Cambarihan, J. M. (2016). Influence of profitability to the firm value of diversified companies in the Philippines. *Accounting and Finance Research*, vol.5, no.2, pp149-153.
174. Susanti, N., Widajatun, V. W., Aji, M. B., & Nugraha, N. M. (2020). Implications Of Intellectual Capital Financial performance and corporate values. *International journal of psychosocial rehabilitation*, vol.24, no.07, 6588-6599.
175. Tabără, N. (2013). Determinants of Economic Value Added. Empirical Evidence from Romanian Market. *Revista Euro Economica*.
176. Tamrin, M., Mus, H. R., & Arfah, A. (2018). Effect of profitability and dividend policy on corporate governance and firm value: Evidence from the Indonesian manufacturing Sectors, *IOSR Journal of Business and Management*, vol. 19, no 10, PP 66-74.
177. Tarigan, D. (2019). anaLysis of factors affecting the firm value with divIdend policy as moderating varlables in manufacturing subsectors of consumption goods listed in indonesia stock exchange in 2012-2017. *International Journal of Public Budgeting, Accounting and Finance*, vol 2, no.3, pp1-10.
178. Tavana, M., Abtahi, A. R., Di Caprio, D., & Poortarigh, M. (2018). An Artificial Neural Network and Bayesian Network model for liquidity risk assessment in banking. *Neurocomputing*, 275, pp2525-2554.
179. Tharwat, A., ZeinEldin, R. A., Khalifa, H. A. W., & Saleim, A. M.(2018). Improving Losses Distribution Approach for operational risk using fuzzy numbers, *International Journal of Computer Application (2250-1797)*, vol. 3, no. 8,pp. 1-49
180. Thirumalaisamy, R. (2020). The efficiency implications of corporate earnings retentions. *African Journal of Business Management*, vol. 14, no.4, pp.140-150.
181. Toni, N. (2020). The effect of profitability and capital structure against company value with dividend policy as moderator variable in consumption companies registered on the 2014-2018 IDX. *Research, Society and Development*, vol.9, no.11.
182. Toufaily, Toufaily. (2019). Determinants of banks profitability, aaalyzing the role of remittance: evidence from Lebanon. *International Journal of Economics*, vol. 7, no. 3, pp. 34-51. [Http://ijecm.co.uk](http://ijecm.co.uk).

183. Triepels, R., Daniels, H., & Berndsen, R. (2021). Monitoring liquidity management of banks with recurrent neural networks. *Computational Economics*, vol. 57, no.1, pp.89-112, <https://doi.org/10.1007/s10614-020-10067-5>.
184. Valipour, H., & Vahed, M. S. (2017). Risk Management and Forecasting Macro-Variables Influences on Bank Risk. *International Journal of Business and Management*, vol. 12, no.6, pp 137-150.
185. Wadhwa, K., & Syamala, S. R. (2015). An empirical examination of efficiency theory of mergers in emerging market India. *Theoretical Economics Letters*, vol. 5, no.06, pp.757- 774.
186. Walter, I. (2013). The value of reputational capital and risk in banking and finance. *International Journal of Banking, Accounting and Finance*, vol. 5,no.(1/2), pp205-219.
187. Wang, M. (2019). Liquidity Creation and Bank Performance of Syrian Banks before and during the Syrian War. *International Journal of Financial Studies*, vol.7, no3, 40.
188. Waswa, C. W., Mukras, M. S., & Oima, D. (2018). Effect of liquidity on financial performance of the Sugar Industry in Kenya, *International Journal of Education and Research*, Vol. 6 No. 6, pp. 29-44.
189. Widhiastuti, S., Ekasaputra, B., & Jayadi, J. (2020). Analysis of the Influence of Intellectual Capital, Working Capital, and Leverage in Affecting Profitability and Its Relationship on the Value of the Company. *Fokus Bisnis: Media Pengkajian Manajemen dan Akuntansi*, vol.19, no.1, pp.38-53.
190. YAYLALI, P., & SAFAKLI, O. V. (2015). Risk Management in the Banking Sector: Case of TRNC. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, vol4, no 2, pp 20- 33.
191. Yazdanfar, D. (2013). Profitability determinants among micro firms: evidence from Swedish data. *International Journal of Managerial Finance*, <http://dx.doi.org/10.1108/17439131311307565>.
192. Yemi, A. E., & Seriki, A. I. (2018). Retained Earnings and Firms' Market Value: Nigeria Experience. *The Business & Management Review*, vol.9, no.3, pp.482-496.
193. Yoo, S., & Kim, J. (2015). The dynamic relationship between growth and profitability under long-term recession: The case of Korean construction companies. *Sustainability*, vol.7, no.12,pp. 15982-15998.
194. Yuksel, S., & Zengin, S. (2017). Influencing factors of net interest margin in Turkish banking sector. *International Journal of Economics and Financial Issues*, vol.7, no.1, pp.178-191.
195. Yulia, E. F. N. I. (2017). The mediating effect of investment decisions and financing decisions on the effect of corporate risk and dividend policy against corporate value. *Journal of Advanced Research in Law and Economics (JARLE)*, vol. 14, no.2, pp 40-51.
196. Zhang, S., & Ling, T. (2016). Cash Holding and Firm Value: Evidence from the US Market from 1999 to 2015.

197. Zhao, C. X., Jiang, C. M., Zhou, L., Li, S., Rao, L. L., & Zheng, R. (2015). The hidden opportunity cost of time effect on intertemporal choice. *Frontiers in psychology*, 6, 311.
198. Zuhroh, I. (2019). The Effects of Liquidity, Firm Size, and Profitability on the Firm Value with Mediating Leverage. *KnE Social Sciences*, pp.203-230, DOI 10.18502/kss.v3i13.4206.
199. Zulvina, D., & Adhariani, D. (2020). Anti-Corruption Disclosure and Firm Value: Can Female CEOs and CFOs Have Moderating Roles?. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, vol.10, no.11,pp. 771-794.

D. Web site

1. [http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/uploadedFilesList.html?d-447146-p=1&سوق العراق للأوراق المالية، للسنوات 2009-2018](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/uploadedFilesList.html?d-447146-p=1&سوق%20العراق%20للأوراق%20المالية%20للسنوات%202009-2018)

الملاحق

ملحق (1) البيانات المالية لمصرف الشرق الاوسط

2016	2017	2018	2019	السنة المفردات	ت
266315	429302	475021	332638	النقد	1
113713	100252	94572	94051	القروض والتسهيلات	2
29870	0	33336	0	الاستثمارات	3
2200	10200	3040	10600	موجودات مالية مقيمة بالقيمة العادلة	4
55152	98252	100703	111100	موجودات اخرى	5
633833	770690	800749	684237	مجموع الموجودات	6
252378	324554	429601	271418	مجموع الودائع	7
1787	3170	4136	5762	قرض البنك المركزي	8
250000	250000	250000	250000	راس المال المدفوع	9
361739	482964	533282	399324	مجموع المطلوبات	10
3894	3357	8408	5517	القروض المتعثرة	11
14132	(3658)	1985	2977	اجمالي الربح	12
11750	(4861)	(2295)	20838	صافي الربح	13
0.43	0.35	0.13	0.10	سعر الاغلاق	14

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية لمصرف الشرق الاوسط (2016-2019)

ملحق (2) البيانات المالية لمصرف الخليج

2016	2017	2018	2019	السنة المفردات	ت
307842	226342	249048	258853	النقد	1
239512	204274	171492	144623	القروض والتسهيلات	2
82959	50200	50200	45300	الاستثمارات	3
12531	17042	15246	14528	موجودات مالية مقيمة بالقيمة العادلة	4
23742	44788	44613	39966	موجودات اخرى	5
802022	603312	578336	549145	مجموع الموجودات	6
427200	265803	204982	196469	مجموع الودائع	7
0	0	0	0	قرض البنك المركزي	8
300000	300000	300000	300000	راس المال المدفوع	9
484288	282425	263863	242436	مجموع المطلوبات	10
337	18321	18318	25313	القروض المتعثرة	11
6955	5040	906	(3931)	اجمالي الربح	12
5870	4230	591	(3931)	صافي الربح	13
0.45	0.39	0.20	0.14	سعر الاغلاق	14

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية لمصرف الخليج (2016-2019)

ملحق (3) البيانات المالية للمصرف الاهلي

2016	2017	2018	2019	السنة المفردات	ت
368217	273069	198754	357244	النقد	1
124682	1340155	105639	168964	القروض والتسهيلات	2
0	0	0	0	الاستثمارات	3
1215	1122	2287	36184	موجودات مالية مقيمة بالقيمة العادلة	4
67970	50551	24290	21932	موجودات اخرى	5
578847	603213	525757	632802	مجموع الموجودات	6
162016	184169	190731	250556	مجموع الودائع	7
1800	3200	52000	17042	قرض البنك المركزي	8
250000	250000	250000	250000	راس المال المدفوع	9
67970	50551	24290	21932	مجموع المطلوبات	10
29076	61851	4485	21565	القروض المتعثرة	11
27746	582	(5616)	11467	اجمالي الربح	12
23501	2857	(7912)	9164	صافي الربح	13
0.45	0.39	0.20	0.14	سعر الاغلاق	14

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية للمصرف الاهلي (2016-2019)

ملحق (4) البيانات المالية لمصرف بغداد

2016	2017	2018	2019	السنة المفردات	ت
3305483	479612	789266	692513	النقد	1
195066	145602	161954	149602	القروض والتسهيلات	2
5864	0	549	989	الاستثمارات	3
0	4134	4100	2187	موجودات مالية مقيمة بالقيمة العادلة	4
23788	40529	27606	139430	موجودات اخرى	5
1200424	1090152	1113538	1132744	مجموع الموجودات	6
1160925	714521	786385	803011	مجموع الودائع	7
0	0	0	0	قرض البنك المركزي	8
250000	250000	250000	250000	راس المال المدفوع	9
917602	813210	846759	859102	مجموع المطلوبات	10
62424	105462	109037	70972	القروض المتعثرة	11
26801	9454	5427	10837	اجمالي الربح	12
20245	6122	4125	7298	صافي الربح	13
0.91	0.59	0.29	0.30	سعر الاغلاق	14

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات الختامية لمصرف بغداد (2016-2019)

Abstract

This study aims to present and analyze the theoretical and intellectual aspects of the impact of risk management, liquidity and profitability on the banking institution value. Risk management, liquidity and profitability are among the main factors that affect the banking business and thus affect the bank value. The problem of the study was to show the impact of risk management, liquidity and profitability on the banking institution value.

This study was applied to a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange. They were selected according to their application of international accounting standards from among other banks applying these standards, in addition to their large activity in the banking arena. These banks are the Middle East Investment Bank (MEIB), Gulf Bank (GB), Al Ahli Bank for Investment (ABFI), Bank of Baghdad (BOB). The data of the study were collected from the annual reports of the sample for the period from 2016 to 2019. The analytical descriptive approach was used to describe, analyze and measure all variables depending on the actual financial data available from the study sample banks, with the aim of evaluating and measuring the independent variables (risk management, liquidity and profitability) and the dependent variable (the bank value), The correlation and impact among the study variables were presented, analyzed and interpreted. Person correlation and regression method were used to measure the correlation and impact between the results of risk management, liquidity and profitability used in the study and the bank value. The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used analyze the collected data.

The study reached a number of conclusions within the framework of its main and subsidiary hypotheses. The most important of these conclusions , It was found that there was a correlation and impact of between banking risks and liquidity the banking institution value. It was found that there was no correlation and no impact of the profitability on the banking institution value.

The study also recommended, based on its conclusions, a number of recommendations, the most important of ,The necessity of urging banks not to overestimate risks in a way that leads to negative effects on the performance and profitability of banks, and to adopt scientific, technical and academic studies to find an optimal way to deal with various risks. It is preferable to use liquidity in a balanced manner between investing in various projects and keeping it in order to attain the bank's desire to achieve profits through the use of liquidity in investment and at the same time retaining the necessary liquidity to meet the continuing requirements.

**Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Muthanna
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking**



The impact of risk management, liquidity and profitability on the value of a banking institution

**An applied study in a sample of commercial banks listed in the Iraq Stock
Exchange for the period (2016-2019)**

Master Thesis Submit

**to board of the College of Administration and Economic – Muthanna
University It is part of the requirements of obtaining a Master's
degree in Financial and Banking Sciences**

by

Mohamed Hassan Wadi

Supervised By

Assistant Professor Dr. Mohamed Samir Dhaireb

2021 A.D.

1443 H.J.